KÖNY... ÚT.
M...
m BY.

PRULU
641
Asım

قال ابن مسعود [illegible] من [illegible]

فان وجدتم من احد [illegible] فاجلدوه [illegible]

اگر خدمت نمی‌آید ز دستم دعاگویم شما را هر کجا هستم

ومنهم العالم العامل والفاضل الكامل المولى شمس الدين احمد الشهير بدنقوز كان رحمه الله مدرسا ببعض المدارس ثم صار مدرسا بمدرسة السلطان بايزيد بن مراد الغازي بمدينة بروسا وتوفي وهو مدرس بها ... درس فافاد وصنف فاجاد ومن تصانيفه شرح المراح في الصرف وهو شرح نافع مشتمل على تحقيق ومفيد غاية الافادة وله حواش على شرح آداب البحث لمسعود الرومي ... لطيفة شريفة ولم يشرح على الكتاب المقصود من ... روح ...

كيمي ويري مدلا ايتم

الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه

والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه

فهم

حواجه [illegible] كل امدي كيده [illegible]

اشبو [illegible] الكل كل

[illegible]

كوپرلي محمد پاشا
٦٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مقلب القلوب حرّف قلوبنا لطور رضائك وصلّ على من اوتي جوامع
الكلم من بين انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه
وازواجه واحبائه وعلى المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تؤاخذنا
بالغلطات الماضية ويسّر امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال
والاختلال في الاقوال والافعال وارزقنا صلحاء الناس في اعقاب الخطاب
قال المصنف رح عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم
بسم الله الرحمن الرحيم وخصص كتابه اولى القرينتين بل ذكره من باب الاكتفاء
كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اعني
لمن كتب الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام لان المقصود به التنبيه على ان
المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف الا فيما ينتمي اليه من الدين وآمال
كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف
ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بداء امره فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير
واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال انتم الفقراء وتيمنا بما صدر
عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو
المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال لضرورة
تاخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول
وانما لم يقل قلت بلفظ النفس وليمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الترجمة

على الاصل اظهارا لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه ولقبه كيلا يظن ان كتابه قبل التامل فيه
من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليبعد عنه بهم فعطفه على
المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان
كما هو اللائق بالنجل الانجاب فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي والديه والعبد
اي الى احمد مقدمة تأليفه اولادا و[illegible] انا بجار رعاية للسجع ثم حرّض على العلم الذي وقع التاليف
فيه فقال مخاطبا خطابا عاما اعلم ان الصرف اختار هذا على التعريف مع انهما علمان للعلم
يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخصر واوفق واصلا وفي قوله
ام العلوم اي اصلها تسمية للدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان
الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي آلة العلوم وقوله والنحو وقد اختلج في صدر
السامع ما ذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث
الاعراب والبناء ابوها اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب
يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على
ام العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله
جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي التعقل مصدر بمعنى المفعول
كضرب الامير بمعنى مضروبه اي في المدريات اي المعقولات داروها اي عاقلوها القوي
دعاموه وتانيث الضمير باعتبار الام ويطغى اي يتعلق في الروايات جمع رواية وهي النقل
بمعنى المروي اي في المنقولات عاروها اي الرواة يرون منها بها القوي كنايه

عن الجمل وكذلك عداه بنفسه وانما قال في الدرايات بنفوي وفي الروايات بسطي
لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه بنوع
ما بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لا تجد فنا من العلوم
الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف
لا يتقنع فاذن لا شك ان تحصيلها العاري منها يقتل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار
الروايات اليها اشد من افتقار الدرايات واذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اي فقد جمعت
لانه ماض بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد واذ ليس في اللفظ
فلابد من التقدير وهكذا اكثر في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل ان يكون جزاء المحذوف بقرينة
المقام ويكون عدي ان السلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فجمعت الخ فيكون قوله فجمعت
معطوفا على جزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا موسوما اي معلما فان الاسم علامة للمسمى براح
اي محل راحة الارواح من جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اي ذلك الكتاب مبتدا وقوله
للصبي حقيقة بالذكر ههنا على الاغلب ومراعاة النظر حال من خبر المبتدا وهو قوله جناح
النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة خبر المبتدا والظرف حال منه وفي استعارة الجناح
للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب ويسمى
في الصبي استعارة مصرحة اذا اريد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح
واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب
ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في

في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح عن فائدتها العامة تجنيس قلب
البعض بالنجاح وقوله وراح اي كف رحراح اي واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة
الكف كناية عما من الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط
الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوت
شيء منها كما ان الكف الواسع محيط بما هو محيط به بتشبيه والواو في قوله وفي معدته اي في ذهن
الصبي استعارة المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان
المعدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله حين راح اي حصل هذا الكتاب
قدم عليه للسجع استعار الروح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه
الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله
مثل تفاح او راح عطفه بأو تنبيها على استقلال كل منهما في كونه مشبها به مثل قوله او كصيب و
كنور الربيع اي ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح او راح اي شبيه بهما في النفع
وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله المعتصم قدم عليه للتخصيص
كما انبأنا اليه وقوله ما يعتصم اي يعتصم متعلق بالمنعم والمستعين الله في جميع المهمات وقوله هو
اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة
كتابه وبين مقوله شرع يبين ان الكتاب المؤلف في الصرف الموسوم براح الارواح فقال اعلم احضارا
لذهن المخاطب وترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وتفاؤلا
بالسعادة في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان التصريف

الامر بل لتحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله يحتاج في الكلام ترغيبه على تحصيل
الابواب السبعة نصا او توهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار التجدد في
في معرفة الاوزان اي الموزونات بالحيثية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام
سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات فاطلق بغيره وما يقال من ان العالم با
لفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشيء بدون شرايطه وما يتوقف عليه فليست مما يعتد به عرفا
اذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرايطه بل يقال كان محتاجا حيث
لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف
والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وسنطلع عليها ان شاء الله
في تضاعيف مباحثها وكما ان الصرف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة السبعة الجمل كذلك
يحتاج فيها الى معرفة الاشتقاق اي اخراج تسعة اشيا من كل مصدر صحيح اما بواسطة او بدونها
وتلك الاشيا التسعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسما الفاعل والمفعول
والمكان والزمان والآلة واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة المكسرة اي الكتاب وجعله
مشتملا على سبعة ابواب لكل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق
الكلام هذا ان يقول على ثمانية ابواب خامسها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة بعض المفردات
انما تتم بمعرفة نسبة بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف
كالتتمة له وان كان الحق انه ليس منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه
في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوايل تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا

الباب الاول من تلك الابواب المكسورة عليها الكتاب في بيان بناء الصحيح ولما كان المقصود
الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها من التغييرات
الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره
عرّفه فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول
ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على
الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف من البناء الذي ليس فيه في مقابلة الفاء والعين
واللام من فعل حرف علة هي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان
من جنس وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل
الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء
والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل
ويدخل فيه ايضا نحو فعل وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس واخضل
والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار حتى تكلف فيه اي في الوزن من حروف
الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شيء اي حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل
ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه ترجيح على نحو علم لجعل الوجه الآخر مرجحا
لكونه على نحو جعل واما اذا طلب الترجيح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان
فعل من باب فتح وعمل من باب علم والاثم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه

ليمكن كونه وزنا ظاهر للمتحركات بالحركات المختلفة من طو ضرب علم وحسن اذ لو كان فعل
لما صلح لكونه وزنا للعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة
في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر
اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث
الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقول لنا اي معلومنا وملفوظنا الذي هو الضرب
مصدر في اصطلاح هذا الفن يعني فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة التي يتولد منه الاشياء
التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وسواء المصدر المصطلح كضرب اصل الفعل
المصطلح كضرب معروفه ومجهوله لمجهوله الآن صيغة المعروف والمجهول مع المصدر
متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا ضرب ضربا
علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق الا في جنس آخر
من الفعل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ايضا الله نعم عند البصريين من العرف
واما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى المصدر واحد وجاء ومفهوم
الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واحد منهما يتسع بالمعنى فلذلك
اي لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة
والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد من المصدر ايضا يكون قبل ما يدل
على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار
وضعه متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات

الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها واصل لم
يكن تلك الآلة موجودة فيها او تعقل المصدر اصل لانه ان المصدر اسم لصدق
تعريفه عليه والاسم مستغن من الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض
من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم
لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج
وفيه ايضا نظر لان الاصالة في الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم
في الوضع والكلام فيه ونقول ايضا ان كلا الدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة
المصدر في الاشتقاق انه يقال له اي يطلق على ما يصدق عليه الاسم الذي هو المصدر
كضرب المصدر اي هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اي مما صدق
عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور وضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه
موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح
فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز
بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين
فيه والحجة القوية لهم انه يقولوا الكل فرع يشتمل من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في
الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج اي باحد والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل
لانه كان يحصل في طوقه كل لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان

الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم باصالة المصدر له و الفعل واثباتها الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد منه فى محل النزاع فسر ما منه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه فى محل النزاع ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن قوله احد المتخاصمين ولم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلى كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الاخر وادلته اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كانه تنبيه عليها بجوهر والاشتقاق شاهد لنا من كل مصدر ويستدل عليه ايضا بقوله الافعال التى تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم ما فرع عنه لمن شرح هنا فذكر الاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشئ فهو متعد وفى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث نحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل ما نعرفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت اى حكمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة فى اللفظ اى فى تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما فى الاستعجال والاستسقاء لا عبرة بها احترز به عن نحو ،،

قعد وجلس والمعنى واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب فى اللفظ لان الاخذ المعتبر فى الاشتقاق باعتبار العمل الذى هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق فى اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديمه بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى اقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوى مع انه معتبر فيها على ما نشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب فى المعنى كالميدانى نظرا الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان نظر المصنف انسب للفن وللحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بتوقفه على الوجدان عليه فكانه قبل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا فى التركيب والمعنى فتعرف رد احدهما الى الاخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب فى اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضى ذلك فيخرج نحو القتل مصدرا وللقتل اذ لا تغاير بينهما فى المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المعرف وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير فى اللفظ ويخرج ايضا ذيب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ و يدخل نحو ضرب وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة

كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخرين مشابهة كما نذكره
ان شاء الله تع وانا قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب
فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها و
بناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم يستعمل على الاصل في غير حال الوقف
والثانية عارضية لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل ولحوق المبني له الاسم
ساكنا في غير حال الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة المخصوصة
من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب
غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وان عنيت
بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه
فقال وهو اي الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان
تكون بينهما اي بين اللفظين تناسب اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب
تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها
اشتقاق كبير وهو علم ان تكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب
سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان في
المعنى او مع المقاربة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال
بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر
وهو علم ان تكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف

باعتبار

باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت الغراب والثاني
صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء
كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه تسميتها فالاول انه ان اعتبر الموافقة في الحروف
مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب
قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى
تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف
فهو اكبر لاحتياجه الى تأمل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحرف فيه
ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع
ان يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق المذكور هنا
اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله ولاشتقاق تسعة اشياء من كل
مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو
المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب
الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع
في بيان مذهب الفريق الثاني فقال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا
للمصدر لان اعلاله اي اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا
اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر ومدار
عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والمدار ان يترتب الشئ على ماله

حصول العلة وبسبب الشيء الاول يحصل سبب الرابع والشيء الثاني يترتب
عليه الدوار اما لكون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر وجودا ففي مثل
يعد اصله يوعد عدة فان مصدر يعد اصله وعد وعدة ولما حذف الواو من يوعد
لعلة توجب الحذف حذف من وعدة وان لم يوجد فيها تلك العلة تبعا له
ومثل قام قياما اصلهما قوم قواما فلما اعلّ الاول اعلّ الثاني و
ان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما لكون اعلال الفعل مدارا
لاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعلّ
الفعلان لم يعلّ المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل من جهة
الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل لا المصدر
وايضا اي كان الفعل مدارا من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به
اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف
لا يكون مؤكدا له وسواء هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل
لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تاكيدا لفظيا كما كان
ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد
بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال اي للمصدر اسم وهو مصدر لكونه اي
المصدر مصدورا به ومخرجا من الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا مركبا
مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره وجاز في المشتق لا يقلب راكبه

اي مراد لهم بالمشرب مشروب وبالمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم
اي في الجواب عن تمسك الكوفيين الاول الذي هو المدة اعلال المصدر
اذا اعلّ فعله انما هو للمشاكلة اي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة
بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعلّ كل منهما بدون اعلال الآخر
نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل الاصالة في الاعلال على الا
صالة في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله توعد فانه لمشاكلة يعد وحذف
الهمزة في تكرم فانه لمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاشتقاق
فيه وقلنا ايضا في الجواب عن تمسكهم الثاني لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت
ضربت بل بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون
الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف وعدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك
المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت
ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد
للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر
تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيد الفعل لم
فيقول المؤكد بفتح الكاف لا يدل على الاصالة في الاشتقاق بل يدل على الاصالة في
الاعراب كما في جاءني زيد زيد فان الاول اصل لكن في الاعراب مع انه ليس
بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق

في الاشتقاق كما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة صح

ولا محذور في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق واصالة وبيانا خرا عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب فيه ثم للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس حقيقة في معنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة في معنى المصدر به ومرادفا للفظ المصدور به بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي ولكن اسند اليهما الجريان والسيلان مجازا للملابسة بينهما لما عرفت انه اتى كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس ولما في النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي ونسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا للملابسة بينهما لما بان انه اتى والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب حينئذ على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما

والمركب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب معنى المشرب معه

محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله فيه فيجيء احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور به مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو محل الصدور ومع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه لكلامهم على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ المشرب والمركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والمصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المحذوف اي المصدور عنه فحذفت متعلقه استحسانا فصار او المصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اي الصادر من الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل في المصدر كما عرفت فصار او العامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قيل بمعنى ان الاصل في وضع العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فابن احد التقدمين من الآخر

وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا ويزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على
ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما ثبت اصالة المصدر وتوابع له
اخذ التعجبي في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثي كثير
مختلف في عند سيبويه اي ما ذكره سيبويه منه تزيد على اثنين وثلثين بابا اي
بناء وضبطه ان يقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما
ان يلحقه بزيادة شيء او لم يلحق فان لم يلحق بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح
او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك
الزيادة اما تاء او الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران وارد في ذلك بقوله نزوان لان
المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره الف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره
هنا لكلمة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين
ساكنا وان كان متحركا فاما ان يلحقه بزيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب
او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا
فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين او لكراهة الانتقال من الكسر
الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة توالي

توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان
الاول فالزايد فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء با
لاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم
العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زايدة بالاستقراء او لا فان كان فيه
مدة فهي اما الالف او الواو والياء فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى
او لا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف
او مضموم وذلك نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء
فقط او التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او
مكسور وذلك نحو دراية او مضموم كنقاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت
التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كان
المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم
وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول وآخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له
ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها
زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت
المدة الياء فلم يجئ مما تقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك
نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة

واو ونظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة اخرى والحاصل
ان الوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان الصهوبة مناسبة له
من حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة بالنسبة الى الصهوبة فقدم وان كان
فيه ميم زايدة ولا تكون الا مفتوحة لحكم الاستقرا فاما مع زيادة شي اخر او لا وعلى
الكل فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه
نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره مع جعلها النحاة جمعين لمكرمة ومعونة بحذف
علامة التانيث ونظرا الى استبعاد مجي المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة
هو التاء لا غير لحكم الاستقرا والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة
ومسعاة واما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا
الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود
بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي المجرد ولما انجر الكلام اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه
ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به وقد يجي المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول
الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو
قمت قائما اي قياما وفضله ولا خارجا من في ذو ركاما اي خروجا وقوله كفى بالنأي
من اسماء دواء في كفاية ومنه افعل فاعله اي فعلا وعافاه الله عافية اي
معافاة ومعقبة فلان منه ابيه عاقبة اي عقبا وفعله مع فضلة تزدادهم من باقية اي
بقاء وقوله نعلى نبيس لوقعتها كاذبة اي كذب والدالة اي الدال بمعنى الفتح والثاني نحو قوله

بايكم المفتون اي الفتنة اذ الكلا الباء غير زايدة واما اذا كان زايدا فهو بمعنى المفعول
ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اي اليسرة والى العسرة والمرفوع والموضوع
والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة و
المحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزني اسم الفاعل والمفعول في
معنى المصدر بالاشتراك بينهما فيه حقيقة كما تقدم عنه فعله ومجي على وزن لاح والا فالواجب
ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل ولذلك يقتصر على السماع خلاف استعمال وزن المصدر
في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز
ولذلك لا يقتصر على السماع بل نحو استعمال كل مصدر في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا
قصد فايدة المجاز وقد يجي المصدر ايضا للمبالغة في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه
من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال ومن هذا
الباب يعني الاستعمال فيعيق لم يكن قياسا ولذلك ذكر في الامثلة الرمّيا وقال من الترامي
الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر
الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة
في الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما التفعيل بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح
اللام نحو التشيتي بمعنى حث الكثير والدليلي بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والخصيصي
بمعنى كثرة النميمة ثم لما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في مصادر غير الثلاثي فقال ومصدر كل واكثر
من ابواب غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه سواء كان المصدر

مهموزا او غير مهموز تجري على سنن اي طريق واحد على حدة وقد يستعمل ابنية مصادر
تلك الابواب اعتمادا على السماع مبالغة في غير الرباعي المجرد واما فيه فيطرد الفعلال
في كلمتي المصدر كلاما على وزن فِعّال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن
فانه قياس لغتهم ولذلك يشاع واطرد فعّال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء ومن التنزيل
وكذبوا بآياتنا كذابا والثاني قاتل في قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا
بالياء على لغة من قال في كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قيتال كانهم
حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتالا من حيث
ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الكوفيين
حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والثاني تحمّل في تحمّالا بكسر التاء والحاء وتشديده
فيمن قال كِلّاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الاخر الف والثاني
زلزل في زلزالا بفتح الاول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره
قياسا مطردا النقل لمضاعف بخلاف صحيح فانه يكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه
اصل لما فرغ من بيان ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي
هو الفعل فقال الافعال التي تبنى على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر
وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما قيل
هذا مع حصول التعريف اشارة الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا
بقولنا تستعمل احترازا من باب فُعِل يُفعَل على صيغة المبني للمفعول فيها لان المعتاد

من

من ذكر الافعال بيان احكامها وتمام لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية
والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة وانه هو الله تعالى
تركه المصنف وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان الاول معلول
للثاني والغرض ذكر الاصول تركه وقال فخمسة وثلثون بابا ستة منها كانت للثلاثي
المجرد والاخر له سبعة فقدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطه ان ماضيه
ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالساكن ولاستثقال الضمة والكسر
عليه ولطرف الثاني منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل و
ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دوره و
وحركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه او يضم او
بفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة فعين
مضارعه لا يكون الا مضموما فالحاصل بحسب الوقوع في ستة وهي ضرب يضرب بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر وفعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر
العين في الماضي وفتحها في المستقبل وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره
فيهما وتسمى الثلثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها لاختلاف
حركاتها في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي
ان يكون لفظه مخالفا للفظه ليتطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف ولا شك ان ما وقع
فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثيرة اي وكثيرة الاستعمال فانها سبب للفصاحة

الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما تقديم بعض الاول على
بعضها فلان الاختلاف في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح
للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني
على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظر الى ان الضم علوي وانه
اقوى او قصد التدريج في النزول من العلو الى السفل الذي هو الاصل طبعه فهو احق
بالتقديم واما تقديم الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع وكثرة
استعماله بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني فللنظر الى ان الضم قوي كفوي ولان استعماله
اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع
لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح العين
في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف
ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر المعزورة وما كان يجب
دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم من اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال
وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر
فيها اما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم
ان عدم الدخول فيها لتحقق الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا وما كان انتفاء
الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره في تركه اوله وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانه لم
اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه الا مجيئا باب فتح يفتح بغير حرف الحلق

واما تقديم الثالث على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم

عينا ولاما والنتر موافقة فتح العين في الماضي والمضارع لتقاوم خفة فتحة العين ثقل
حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الثاني في النثر بدو ولم يقولوا اوفا لزوال ثقل الغالب بسكونه
في المضارع ولا ابر مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع وما لم يجئ بغير حرف الحلق
لعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن واتى يأتي بفتح العين في الماضي والمضارع
فيهما مع غير حرف الحلق هذا الحق ومعاه من اللغات المتداخلة والشواذ تنتشر على ترتيبه
يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي و
فتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن ما
لتفتح فيهما الا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعند الزمخشري ركن يركن من الشواذ
وان اتى يأتي من الشواذ الثابتة من الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال الكل
كذا الا في هذه الصورة فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلي بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل مع غير حرف حلق فلغات قبيلة طي وقد قرروا ان فاريسا من الكسرة
الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من لغتهم
ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم
لا يدخل في الدعائم لانه لم اختلاف الحركات والعدم كثرة الاستعمال لانه
لا يجئ الا من الطبائع اي الافعال الطبيعية الا النز [illegible] الشيء الذي جبل الفاعل عليها مما
غير اختيار منه كالحسن والكرم والامر المنعوت الى الصفات اللازمة ولاجل
ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى

الشقين للآخر وانضمامها بها أي الضم رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعا
نيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف في العلة في كلماتها ل
فيه إشارة إلى قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الأسباب ولا بشرط
من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على لغة من
قال كدت تكاد أصلها كَوُدْتَ تَكْوَدُ بضم الماضي وفتح المضارع وهي
شاذة والقياس كِدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم يعلم يفعل
بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها بمعنى كما أن
فضِل يفضُل ودِمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت
تدوم من باب حسب كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري ثلثها من المتداخلة
فكان المصنف لم يطلع بكُدْتَ تكُودُ بالضم فيهما ويفضِل يفضُل بالكسر في الماضي
والضم في الغابر فحكم بشذوذها واعلم أن بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات نظرا
إلى أن الثلاثي المجرد والرباعي المجرد أصلان فراعى مناسبة الأصالة بينهما فلم يفصل
بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الأصالة
والفرعية بينهما فقال وأما عشر لمنشعبة الثلاثي أي المتفرعة عليه إما بزيادة حرف واحد
فحسب أو ثلثة أحرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الأصل وقدم
ما زيد فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه حرفان
على ما زيد فيه ثلثة أحرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة أبواب وذلك

[illegible]

نحو أكرم إكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في أوله وإنما كسرت في المصدر فرقا بينه
وبين الجمع على أفعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الإفعال قدمه لأن
الزيادة في الأول وهو قطّع تقطيعا بتضعيف العين فقيل الزائد هو الأول لأن الحكم بزيادة
الساكن أولى وقيل الثانية لأن الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض
الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لأن الزائد من جنس الأصول وهو قاتل مقاتلة بزيادة
الألف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة أبواب نحو تفعّل
تفعّلا بزيادة التاء في أوله وتضعيف العين وهذا باب التفعّل قدمه لأن أحد الزائدين من
جنس الأصول وهو تقاتل تقاتلا بزيادة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين وهذا باب
التفاعل قدمه لمشاركته الأول في زيادة التاء في أوله الأول وهو انصرف انصرافا بزيادة
الهمزة والنون في أوله وهذا باب الانفعال قدمه لأن الزائد يتصل في الأول وهو احتقر
احتقارا بزيادة الهمزة في الأول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وسنوضح وجه
تقديمه على باب الافعلال إن شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة أحرف فأربعة أبواب نحو استخرج
استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الأول وهذا باب الاستفعال قدمه لأن الزوائد
فيه في الأول وهو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الأول والواو بين العين واللام
والحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الأول وهذا باب الافعيعال
قدمه لأن أحد الزوائد من جنس الأصول وهو اجلوّذ اجلوّاذا بزيادة الهمزة في الأول
والواوين بين اللام والعين وهذا باب الافعوّال قدمه لأن كل الزوائد فيه قبل الآخر و

على الاضواء فيكون قوله فادغما للجنسية وفيه لا بدّ للانعدام للجنسية بيانا
للواقع اي لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام
لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال
موجب الاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب
للادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل مجوّز ويدل عليه امتناع
التعجب في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعلّ كلمة من باب رضي ويقال رضوا وقووا
وطروا وعتو مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة
الى الادغام ولان الاعلال قد ينطق فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه
ينطق فيه الى حرفين الثقيلة وواحد من تلك الابواب لخمسة والتلثين للرباعي المجرد ولم
يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروف التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق
للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات
متواليات سكنوا الثاني اذ في السكان غيره مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب
ثلثة منها للمشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها
حرفا وحرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقسم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فجعلها
ليا نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب
الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول وتكرير
اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول

ودليلهم بان احمارّ اصله احمرّ وهو اجارّ اعتبارا بزيادة الهمزة في اوله والالف بين
العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاق لان سكون الاول بينهما للادغام بخلاف
سكون فعلل وتفعلل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب
الافعيلال قدمه لانه في قسم ... كلونا يبلغ من المترع المعنى ونحو احمارّ احمرارا بزيادة
الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في
القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزائد فيه حرفان لكنه اي احمارّ في البحث المعنى
وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي اصل احمارّ واحمرّ احمارر واحمرر
فادغما اي الراآن المتجانسان بجمع المثلين بعد سلب حركة اولهما في ثانيهما لتحقق العقيقين
للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بتكلف الادغام على ما صرح به صاحب
المفتاح وهو ظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعلّ فانه لو كان
اصلهما احمارّ واحمرّ من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعوّ لانه من بابهما فلما قيل
ارعوى بلا ادغام لا مانع منه يُعلم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون اصلهما بالفك تظهر
في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمرّ واما احمارّ فحكمه يعلم بالمقايسة
عليه لانه منقوص احمارّ وايضا يدل عليه وجود النظائر وهي افعوعل وافعول وافعنلل
يعني لو جعلنا الاصل احمارّ ثم تعبر الى الادغام يتغير المكاسبة بينه وبين نظايره بخلاف ما لو
جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه بان يقال ان على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح
ما قبل الآخر فيهما ثم مانع نحو ارعوى ويقال هو فتحة حال ما قبل الآخر في المضارع على الكل

حملا على الافعال بدليل فتحها قبل الآخر

وهذا باب التفعلل وستة منها ملحق بدحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق
بدحرج نحو شملل شملة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة قدمه
لان الزائد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء
والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لتقدم الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء و
العين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام
وهذا باب الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة واما
تقدمها على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيها ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين
واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء في الآخر المنقلب
الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وثمة مزيدة على الثلاثي المجرد
ومن الملحق بتدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر
وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن
تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلثة كوجوه
تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا
باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق
على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا
التمفعل • اثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد ومن الملحق باحرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا

باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في
الاول والنون بين العين واللام والياء في الآخر المنقلب الفا ولا يبطل به الالحاق
لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على
تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقي احرنجم لكثرة ملحقات تدحرج ولما ذكر ان فعلل الملحق
بفعلل اراد بيانا لما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة
صدق الحكم بالحاق فعلل بفعلل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن
اي مصدري ذينك الفعلين فكأنه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما
لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج
اخراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل وفقد الفعلال
لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في حخطب وخربد حخطابا وخربادا بل قالوا
حخطبة وخربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد بالالحاق جعل
مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له عدد الحروف وفي الحركات و
السكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل في كل
الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيقابل الملحق مقابلة الملحق به في اطراد
من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومع الموازنة
وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زايد فلا بد من
مماثلته في الملحق لا يوجد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس انه ملحق

في الاصلية

باجرائهم وما الحكم على المتخرج لانه متخرج بالنسبة الى اجرائهم على خلاف ما ذكرنا في الزيادة جميعا اما
في الاصلية فلان الفا وسوقا وقعت موقع الفعل الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان
النون واقعة في الاصل بعد الفا والعين وليس في الفرع نون في موضعها واثرنا بين الكل
والملحق يطلب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا الجيم في باب جوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس واحرنجم وجلبب بتكرار اللام دون احرنجم
وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان
المصنف لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفاء لاثره وايضا لم يتعلق الغرض من هذا
الفن لبيان الامثلة لم نذكرها الى هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دل
وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو على اربعة عشر وجها وهم يشرعون لتعريف الماضي
والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصلا المشتقات من المصدر ولاغناء اسميهما اللغوي
عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل
مزيد وهو ضرب يفعل ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضربت ضربنا وانما بدأ في ايراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة
فيه ومن بدأ بالمتكلم نظرا الى انه اصل وانما كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي
حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في اخره ما دام يتعذر بيان سبب
العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبيانه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء
الامر كالمستقبل وتابيد البناء الماضي والا فليس شيء منها من وظيفة فن الا ابنية

لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل
لا يكون مخبرا عنه كما عرفت لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه
ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني
الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في
وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل كما في مررت برجل ضرب ومررت برجل
ضارب فقدم ضرب للاهتمام لوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل الاسم وبني على الفتح لانه
اي الفتح اقرب الى السكون لان الفتحة جزء الالف كما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف
اخو السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه
وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بينهما
الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل
بقدر الامكان ولا يرد على هذا ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله
وما يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو لم لا يعرب المستقبل لوجود موجب الاعراب فيه
لوجدانه لا يعرب المستقبل لانتفاء به فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل ما اخذ منه اي
من الماضي للعمل الا ما يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل
الاعتماد وحكمه ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان
بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى
كما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ كما كان موافقا في المعنى فسقط

قوة المشابهة وضعف في كلام الجانبين حالة فلم يعمل ولما لم يأخذ منا العلم لم يعطه الاعراب
بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه
العمل لكونه عملا ذا الان بمعناه فاعطى اسم الفاعل الاعراب لا المستقبل والاعراب في له زائدة
عوضا ان لاجل العوض لما اخذه منه وهو العمل منه او من جهة العوض او نقول بنى
الماضي واعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له وقلة فهما
ظاهر كلامه ان المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي
مستطرد مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فيصير كلامه متدرجا في التنزل في شان
المشابهة فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لكثرة مشابهته
باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات وفي وقوعه صفة للنكرة وخبر المبتدأ ودخول
لام الابتداء كما في ان شاء الله تعالى وقوله بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم
الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه ناظرا الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل
وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وفيه مشابهة لا من حيث انه مضاف
اليه القلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر وبني الامر اي الامر بالصيغة فانه اي المتبادر عند اطلاقه
على السكون لعدم بنائه مشابهة له بوجه ما لحذف حرف المضارعة وزيدت الالف في آخر الماضي
للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون
في آخره لجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى يدل على ان الحروف المذكورة على تثنية وجمع وتثنية
اي يدل الالف على تثنية والواو على جمع والنون على جمع واختلفوا اي الحروف بالزيادة حروف

الد

المد لحقتها ولاجل كثرة دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها
من اول المخارج لانها من الحلق والواو من آخرها لانها من الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول
للاول والآخر للآخر ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين
الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء لانه صونا للفعل عن اخي الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف
المد شيء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التي لها شبه بحروف المد في اللين والمد ولطفها
لكلاء ولاجل ان ولان في حروف المد خفاء يمكن في مدها اذا النصب بعدها بمرة مخافة ان لا يظهر
في جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو لعصبي العبارة عليهم
كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو وكذا في زيدون
ضربوا هو ايضا وفي هندات ضربن هو ايضا فبني الكلام على هذا فقال زيدت الالف في
ضربا للبدل على ان تحته مثنى وزيدت الواو في ضربوا للبدل على ان تحته جمعا وزيدت النون في ضربن
لتدل على ان تحته مثنى ويدل على ما ذكرنا قوله فيما يأتي وضمت الميم في ضربتما لان تحته انثى
معنى مع ان فاعل ضربتما بارزا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور
ان يفتح لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو ولحقها الى الخفيف نسبه بخلاف مهوا الا لم يضم ما قبل
واو ولا بالميم لبعد ما قبلها صحيح وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله
مضموم تقديرا او ضم ما قبل الواو في رضوا وان كان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو ضم الى صعود ان
يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على التقدير بعد ضم الضاد ولان اصله رضيوا فيقدر كما في الياء

لتنقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلتبس ذلك بالزوج فخذفت الفاء لئلا يلتبس ذلك
لالانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للمناسبة وان كان ذلك بالزوج يندفع بالفتحة
بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتب الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي قاموا بجعل به الضمير
ولما اذا انفصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل
حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لالتبس حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو
ومدة والواو للجمع او حضروا وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو واو للعطف وكتب فيما لا
يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب تتميم من لحذف الالف ويلزم الالتباس
لتدوره ولتزواله بالتوابين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد
في مثل لم يدعو وهم يدعوا على انه من لا يسقط الجازم عنده حروف العلة وكتب في غيره طردا
للباب وحيا على هذا فعله بحوث زيان ثم جئت معتذرا من تجوز بان لم تجيء وانت كذ
حيث اثبت الواو في لم تجئ بحوث وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا
حال من ضمير جئت لم تجيء الى الكاتب انك لم تجيء حيث ما تعتذر منه ولم تدع اذ لم تترك الهجو اذ قد
تجوت في الواقع فجعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما
جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل ليعادلا بينهما اذ
الفعل اثقل لجنس المعنى كما عرفت لان التاء من مخرج الثاء من المخارج الثلاثة سواء الوسط والمؤنث
ايضا اي كانه ثانية التخليق متعدد من الثبت لا مفعلون اي المخلوقة لان الله تعالى خلق آدم
ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من

نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولم يجعل زيادة العلامة
للمذكر ليحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الزيادة بين الزيادة والمؤنث ومثله
التاء الخ في ضربت ليست بضمير لما يجيء في آخر طبقات الضمائر واسكنت الباء
اي اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت لحركات التاء اي اذا اتصل بالفعل
ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد واما اورد مثالين اشارة الى ان حركة ذلك الضمير
قد يكون للعوارض نحو ضربت كما يجيء ان شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن
فانه لا حركة في ذاتها اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لم يقع
الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا
الفتح لخفتها واما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها لانه لا يجتمع
اربع حركات متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء
فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا
اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم تسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم
ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا طردا وحرصت واذا لم يلزم ذلك الاجتماع على
تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثم اي ومن اجل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز
العطف على غير ضميره اي على ضمير مثل ضربن اي على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد
اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت
وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل و

ان مثل ما

ولما كان من الشريك التأكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الفعل المذكور
صورة اكتفى المص بذكر التأكيد وانما خصه بالذكر ولم يتعرض للفصل مع انه يشتمل لان التأكيد
فصل ايضا اشعارا بان التأكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل بتأكيده فيحصل نوع استقلال
ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال
اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التأكيد
مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب [illegible] فيحذف طلبا للاختصار نحو
قوله حضر القاضي امراة ولما حفظوا احورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الز
مخشري في جواز العطف عليه الفصل خلافا في ضربتا ان لم يلزم فيه بعد اسكان الباء
وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم
السكون لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم
فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثم اي ومن اجل ان حركة التاء في
ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميا فقلبت الياء
الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية
كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف
احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التأنيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر
حدوره الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصله رميتا فقلبت الياء الفا [illegible] مثل

خطئية

خطئية من رد وبالضم في حبذ فان الالف لا تسقط فيها اذ يقولون اصلها رما
تا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية بخلاف مثل ضربك اي لم يلزم فيه على
تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستثقل لانه اي مثل ضربك
ليس كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب
في ضربك ليس ضمير فاعل بل ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول
والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف عبدبد وهو اللبن
الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان احد حروفهما وابقائها
على الحركات ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما عدابد وعلابط بالالف ثم قصر اي حذف
الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة
الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا والمقدر نظيره كما في مخبط اصله مخباط بالالف
فقصر للتخفيف والتوسعة والمقصود المقصرة من الابرة وخلافها فيه خلافها وحذفت
التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء لما مر من لا يجتمع علا
متا التأنيث احديهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع
المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع
علامتا التأنيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية
زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم
يكن ان العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد للحذف

مثله التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان فقد وجد
مثله التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات
لعدم المجانسة اي لم تحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من الواو للتأنيث
بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الالف
حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احدهما لان الثانية للجمع والاولى للمعنى في
الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست لمعنى
زائد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي
عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلى حين زيد عليه الف التأنيث بل وضعت هكذا بالالف
حذفت الالف لملاقاة الوزن وما جاء . الياء للتأنيث في تعدي وكانت محققة
بخلاف الواو قلبت ياء وسوى بين مثنى المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتما
وضربتما ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل الجلي على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار
كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى
تقديرا واما نطق فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير ولذلك يقال
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن لذكر ضربتما مرتين وهو ما لم يكن من انت
انتما انتم انت انتما انتن لذكر التثنية بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن انا نحن
بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات لان نفس المتكلم وحده مذكرا كان او
مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت وهو مع غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال

اذ يقال في كليهما ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وكونها احتياجا في
حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع
الاتساع له
فيها اذ لا يستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان جمع قلته يستعمل في الثلثة و
في الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما
فوق العشرة بالغا ما بلغ بلا تعيين فيما تستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال
بخلاف التثنية والحاصل ان في صيغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذكر وهو حصر
المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان
استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما با
النسبة اليهما استقبح الالتباس فيهما وسوى ايضا بين مثنيهما المؤنث وبين جمع الفاعل
للاختصار فان ما مثلا اخصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين وان لا تجعل
لكل منهما صيغة على حدة يناسب غرض الاختصار وسوى بين الاخبارات لظهور
عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم
انه مذكر او مؤنث واحد او جمع كما لا يخفى ولم يذكر التسوية بين مثنى الغائب والغائبة
اكتفاء بذكر التسوية بين مثنى المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات
لعدم بحث لها واما مثنيا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لها بحث المتوفي
احكامها هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات في
واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير

اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر وليتفقع عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم
يلتجأ الى الاعتذار فيه في التسوية لقلة الاستعمال والاجازة وغيرهما وجب حذف فعله
ووضع الضمائر للاجازة التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل
شاملا للتسوية بين الاخبار ايضا لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم
يلتجأ فيها الى عذر من الاجازة وغيره فليتأمل والالف الواجب ان تقدم او تؤخر ابدت بالكم
في ضربتما اي تثنية المخاطب والمخاطبة مع ان قياسه على سائر اسلفه التثاني يقتضي ان
يقال ضربتا حتى لا يلتبس الف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة
باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربتَ قيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية
والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قوله
انا واحدكم اخو مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ثقل وحبالي الا له فكيف انما اصله انت
لتبعت فتحة التاء في الالف فتولد منها الالف اي على ان حال انت يتعكس تكرر لمكان عين
المكاشرة والانبساط مع امثلك تعتبر زوجها باحسبه وكان زوجها قبل هذا وخصت
الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها لان طبنا انما معتم فرد
الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا الشارح فقوله انتما مبتداء وقوله مقدم خبره
وقوله طبنه ظرف للعرف قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا للدك لا للمكان لعدم امكان
زيادة حروف العلة لانها مشتغلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة لقرب الميم من الفاء
في المخرج فان الفاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب

التاء من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيح الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم كما انها
مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصت
الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي للفظ هما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في هو اميما ما
نحو في جملة التزموا الميم في جميع الباب طردا له وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل
وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة تشبهه به عملا بالاصل
بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع حكما ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير
الفاعل في ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون
فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال ان التاء ضمير
الفاعل وقيل الفاعل هو التاء والحروف واما التاء فعلامة للخطاب واشار اليه فيما يجيء
بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل مع مجموع
التاء والحروف واشار اليه في ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل
ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد ام يضم
فيه مع انه الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بكثرة زيادة الميم
فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انتم زاد وانا للمخاطب وانا للمخاطبة ونا له للمتكلم
للمتكلم وتركوها في الجمع خوف الالتباس بالتأنيث وخصوا المتكلم لان الضم اقوى والمتكلم
مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب لانه لم يكن الضم لالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر
مقدم فاخذه فبقيت الكسرة للمخاطبة فاعطيتها ولان الياء في ضميرها في خطاها اخرى

والكسرة اخت اليا، فناسب الكسرة اعطاؤها المخاطبة وقبل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي لتناسب الميم حركة ما قبلها وزيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانا انما جئنا بها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضم الطاء في جمع المذكر المخاطب اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان الاصل في ضربتمو ايدليل يعود الواو وعند اتصال الضمير في ضربتموه فان الضماير ترد الاشيا الى اصولها فحذفت الواو لانهم لما كثروا الضماير وجمعوها وانفصد بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا بنون في المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا بها في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة الكلمة الواحدة لان الميم لجعل كثيرا من الافعال اسما كمفعل وما الزوايد على الثلثة ولا يوجد في اخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حسًّا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الا في اخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد الا في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو لكان على خلاف ما عليه كلامهم ولاحتاج الواو الى الالف الذي يكتب بعد الواو وتحذف ايضا ومن ثم اي من اجل انه لا يوجد في اخر الكلم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل اليا ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت

الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لزواله فبقي اثر من ذلك الاستثقال لحس خلاف ضربوا انه لم يحذف الواو منه لان اليا مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان اليا لا يجعل شيا من الافعال اسما كما جعلته الميم وبخلاف ضربا بنحو انه لم يحذف واوه وان كان قبل واوه ميم لان الواو معه خرج عما كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما خرج اليا من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بمعنى العير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزايدة لانها من العظي وهو الشدة وشدد نون ضربتنّ اي جمع مؤنث المخاطبة وقد يقع في ضربتن اي جمع المؤنث الغايبة لان اصله اي ضربتن ضربتمن بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ولا تشكل انها منتا ربان ومن ثمان ومن اجل ان الميم قريب من النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر ابدا ان كل نون وقعت ساكنة قبل اليا وعنبر تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتاب لتصور اللفظ لان اصله عنبر واما ادلوها مبدلا انهم لو تركوها ولحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو اليا فان اظهر النون اي تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء للمتفهمه يعرفها الواجدان وان اخفيت على ما هو مصطلح اهل الخط بها مشتغلتك لم يجد به الوجدان ايضا وان ادغمت في اليا بعد قلبها يا لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابتداء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله لان ضربتن

أصل ده

[illegible]

بالتشديد ضربنّ بتخفيف النون يا ابيم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم ايوجد ههنا
والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد في جميع نونات النسآء في سكون
ما قبلها طرد ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن
ولتضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم ولا يمكن ههنا، اي في طلبه لاجتماع الساكنين
اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والآخر التاء، ولا يمكن حذفها اي التاء، وفعا لاجتماعهما لانها
علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا في شيء واحد فيحذف احديهما اكتفاء
عنها بالآخرى وههنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء، فاضطروا الى زيادة
حرف ولم يكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلعلمه بالتاء، واما الواو فلكراهتهم
اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخلوا النون لمناسبة النون الزائدة
من النون العلامة في التوكيد وفي لفظ التي اشارة الى ما ذكرنا من التعدد بانها ادغم احد
النونين في الآخر لاجتماعهما او وقع الادغام بان ادرج اولهما في الثانية وقيل انما زيد
حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمناسبتها الميم بسبب
الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء،
لان هذا اي ضربت ايضا معنى وقد مر نظيره في الاعراب والتكلم انه يزاد من حروف الا انه
لا يمكن الزيادة من حروف ... الالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي صيغة المتكلم التبس
بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن ايضا ان يزاد
ما مر من حروف العلة اما الالف فلا مر واما الضمة الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم

ثقله علامة الفاعل اعني الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة
لوجوده اي التاء في اخواته اي اخوات ضربتَ وهي ضربتِ وضربتما وضربتم
وضربتنّ واما زيادة التاء في تلك الاخوات فلحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب
من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد للتنبيه عن سنة الغفلة والتي يسمعه اي ما يلقى
اليه وينوه بتشديد ولطائف الشدائد ... ولا يمكن زيادة الالف فيها لالتباسها
بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء، زيدت النون في ضربنا،
لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير ... حال المتكلم سواء كانت
على صيغة المذكورة او المؤنثة لان لحقه طي مضمر وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق
ما ضم طيه ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن الذي لجمع المؤنث واختص الالف للخفة
وقيل انما زيدت النون لان لحقتنا انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للا
لتباس واختص الالف لوجوده في اتنا ... المتصلات المرفوعة والمنصوبة
اي يتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول ما يتمكن من المتصل اذ المتبادر من الا
تصال اللغوي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال
والمجرور بالاسماء الا المجرور وهي اي جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا واما الحصر فبالا انها
اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها معنى مرفوع وثانيها معنى منصوب وثالثها معنى مجرور وانما
انحصر في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد
منها اي من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال كل واحد منها وانفصاله

كالافعال والمجرور بالاسماء ولا يتصل بالحروف الا المنصوب صح

يكون الكناية عنه اما مرفوع او منصوب صح

لانه ان كان متصلا في التلفظ فمتصل والا فمنفصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل
في الثلثة اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعًا
ومنصوبا ومجرورا وهذا اي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب
فليكن على ذكر منك حتى يصير المجموع اي الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك
الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار يعني لما احتيج الى
التقديم والتاخير في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا الغرض الصالح له دون
المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا
لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه
كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو
وضعوا له لزم جواز تقديمه على المجرور على ما هو شان المنفصل والغرض من وضعه وجواز
تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان فيبقى لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل
منها خمسة اي خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل
ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو مشتمل
ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب المرقومة ستة
منها في الغايب مع الغايبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما وستة
منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية اي المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة
لها مجموع النسبات الثلثة ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه الستة في الغايب والغايبة

باشتراك

باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار بالحاق التاء في تثنية الغايبة لانها كانت
ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط والتاء دخل للتانيث في اختلاف العمل ظاهر نحو ضربت
وضربت وضربت وانتَ وانتِ وانتما وانتم حيث عدت الثلثة الاولى الفاظا متعددة
باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة
الفاظا متعددة وان كان الضمير في الكل انت فقط لان افتراق الامور الخارجية للتمييز هنا
للكاف والتاء وغيرها بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير بها اعني التاء وانت فيكون لها
دخل في اختلاف التغاير لكنه لما استعملها في التثنية فلم يبال بالتباس فيما قل استعماله وكذلك
اكتفى بخمسة في المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفى في الحكاية
بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لحكاية المتكلم
والمتكلمة مع غيرهما والاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى
الى يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من التذكير والتانيث ويعلم بالصوت انه مذكر
او مؤنث ولاشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالغي اعتبار التذكير و
التانيث لقلة الفايدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق
الاسمين والمعنيين في اللفظ لانك اذا قيل لك من فعل انا قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت
وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك من فعل قلت انا وزيد
او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت الجمع فقيل من فعل قلت انا وزيد وعمرو وليس
كل افراده انا فلا يمكنهم اجراء تثنية وجمعه على ما جرى عليه ساير التثاني والجموع ارخلوا
افرادا

لحركاته

في الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير ح

ومؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالغي اعتبار التذكير و ح

لاالتثنية صيغة لكونه مقدما و تشترك امعه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب
التوابع فبقي كل بعد الاكتفاء ايضا الثلثة بواسقاط الستة من ثمانية عشر
وجماع المرفوع المتصل اثني عشر نوعا فاذا صار قسم واحد وهو المرفوع المنفصل
من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا
فيصير اه فلا شك في انه يصيب كل واحد منها اي من الاقسام الاربعة الباقية من
تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل بضرب الخمسة الباقية من نسخه
من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية عشر
ستون نوعا الباقية من ستين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فمنها
اثنا عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل وقد مر
ايضا علة سكون آخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع
مقدم على غيره و قدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة و
المجرور مفعول بواسطة و قدم متصل المرفوع والمنصوب على منفصلهما لان المتصل
مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب
هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم
ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت نحن ضربنا الى نحن ضربنا و حرك
نون نحن لالتقاء الساكنين وضمها لكونه ضمير مرفوعا واما الدلالة على المجموع الذي

حقه الواو والاصل في اطراد امثلة لفظة هو ان يقال هو هو والهو وا على قياس
ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم واما
عند الكوفيين فللاشباع تقوية للكلمة والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطها في
التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع
لا يثبت في آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالحركة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لظننا كانها للاشباع على ما
ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم الاستقلال اسكنت الواو والياء نحو
فهو وهي ولكن جعل الواو ميما في الجمع فقوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل
للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب بعد قوله واجتماع الواوين فان في الطرف
الواو والياء حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا
ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب بنائه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما
والالف اللايق تأخيره فصار الجمع بعد الجعل المذكور هموا ثم حذفت الواو كما في
كذا في الذي مر في ضربتموا فانه انما وقع لعدم وجود اسم آخر واوا وما قبلها مضموم
دعلت وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور وان لم تكن علة الجعل
موجودة فيها طردا ومشاكلة وقيل وانما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى
لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اخويها الا انها
في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة

وهو قوى فالاولى ان يقع التفخيم على الميم القوي المتحد المخرج بالواو وادخل
الميم في انتما اذ الاصل ان يقال انت انتما انتوا انت انتما انتن بتخفيف النون
كما ان كلا ادخال الذي مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا يلتبس الفة بالف الاشباع
في الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا ونحن عليه اي على انتما في ادخال الميم
وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتما ولا يحذف واو
هو ان كان في آخر الاسم وقبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي المقدار الذي يصلح
ان يكون في كل المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء وحرف للوقف عليه وحرف
للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو حدا انا اذا تعانق هو بشيء آخر اي اتصل باوله
بشيء آخر اتصال تعانق حتى يكون هو جزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا
من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال الا اذا
تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهي الحي لان اللام
فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق فحذف لكثرة الحروف بالمعانقة مع
وقوع الواو على الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي وان تعانق بشيء آخر بل تقلب
الكاف الياء ويبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع نحو له
وجاني غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغائب في الضمير المنصوب
اختصروا واخذوه من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل
فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل

الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو وسواء كان الساكن
حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت
الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهو ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا
يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم
المعدوم بسبب الكلمة لان الحرف الذي يسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر
الاسم واو ولا يرد واو ضربتموا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في لفظ ح
فالحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوز فيه حذف الواو
والياء حالة الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا على الساكن
فعله ويحذف اذا تعانق بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى
لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت
في المتحرك يكتب مع الاشباع لحركة الضمة بعد حذف الواو وللعلة المذكورة
واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من
هو اذا كان ما قبلها اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
او التقديرية الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو عنده غلامه فيما كان ما قبله
مكسورا ومنه وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وليديه واشباعها واما ضم الهاء في وما
انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز
فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما

حذف الواو وفيها فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل
على طوحنه وتجعل ياء بني القافية بعدها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين
ان يقال بني يبنا ضبن وتجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف فما تقول بني آخره
بها جني لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا وقع الياء او الكسرة قلبت
واو وياء لان الهاء حرف خفي فهو اذا كان حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة ولتبت
الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب تاء بني التاء
لا لتبس المؤنث بالمذكر في مثل بهن وجعل في غيره الهاء ايضا طردا للباب نحو لها
واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه
وضربه كما تجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي
ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باداة وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظ نحو
اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما وتجعل الياء مع ميم التثنية اي في تثنية بني
وتجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما ترى في ضربتهما بعضهم لم تترك الياء على حالها حتى
لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة
لها بان يسكن ما قبلها كظبي وضعف الميم اتباعا لمذكره وتشدد نونهن لان اصله
ضربتهن كما ترى من ان الاصل في ضربتما ضربتموا وانتهاء عشر نوعا من تلك الانواع السبعين
للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا بني آخرها على الفتح لانتفاء علة الكسر كما ذكرنا

في ضربك ولا يجوز فيها اي في الضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي
اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني
بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يجعل الشخص الواحد فاعلا و
مفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان
النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
بخلاف ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل
الا انه يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم
التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول له في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به
العلم الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع
بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اي ولاجل ان الاول
ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت
فضلك وما علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول
حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضربا
هم ضرب اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك
ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت منتهيا الى ايانا ضربنا ومنها اثنا عشر نوعا للمجرور
المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما
ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي اي ضاربي ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك

اي على المتصل

لحمله عليه وانما حمل عليه لان الحروف ضعيف ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المنفصل لان
الحروف تطلب ان يكون متصلا وفي مثل ضاربوني الذي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى يا
المتكلم جعل الواو يا لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو
يا لان مخرج الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة
المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو يا وادغموها في الياء وقيل انما
قلبوا الواو يا لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى فان كانت الاولى
فانهم لم يستثقلوا الخروج من واو لازم الى يا لازمة لانه اثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم
وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت اخيرة فانهم لم يستثقلوا الخروج من يا
لازمة الى واو لازمة لانه اثقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا اثقل فكيف بالاول وانما
اشترط السكون في الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف
وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والا
دغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة في يا المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل
الياء كما ان في مسلمي والادغام المذكور وقعا في مسلمي اذ اصله مسلموي جعل الواو يا
ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء هذا ما ذكر والمرفوع المنفصل مستتر في خمسة مواضع جوازا
في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوف
ان يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد
يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة

حتى يجعل العلامة ه

المفردة من الماضي نحو هند ضربت ومن المضارع نحو هند تضرب ومن الامر نحو هند لتضرب ومن النهي نحو
هند لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي من المضارع نحو انت تضرب
ومن الامر نحو انت اضرب ومن النهي نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر
في خطاب الماضي مطلقا كما مر واما في المخاطبة المفردة مما غير الماضي ففيها خلاف فعند
بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة للخطاب وفاعله مستتر
عند ابي الحسن الاخفش اجراء للمفرد في المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها او
لكسلهم كالمستتر ضمير المفرد الى الياء اثقل من ضمير المثنى الى الالف مع ان القياس يقتضي ان
يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب التاء والياء في تقول ان التجرد
فيها للتانيث كاللام في يا لهم الله فانها مجردة للتعريض وعند العامة اي الجمهور سوى
ياء تضربين ضمير بارز للفاعل كما يستتر فيه كما في تضربين فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه
وعلامة التانيث والخطاب خفية عندهم سوى التاء وفي الياء للفاعل في تضربين عندهم مع ان
الاخفش يقتضي ان يقتضي التاء لان الآن علامة الخطاب في اوله اعني التاء متعينة
زيادة تاء اخرى علامة في تعدي للتانيث سوا كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت
الياء بدلا عن التاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر
التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المخوطة للالتباس بالتثنية في زيادة الالف
منها واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها
وابرز الياء في تضربين ولم يستتر للفرق بينه ان تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء

الفا انتاء ه

امة الله ه

وقيل تفرقة بين المفرد المخاطبة الياء لتفرقة بين المخاطبة ولم يفرق بينه وبين جمعه
لجمع حركة ما قبل النون في تفريقها على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس بنونه
الذي هو للاعراب بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف
والآخر مشدد او احديهما ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالمثقلة ولا يفرق ايضا
لحذف النون مع تفرقتين حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب خصه بالذكر وان كان الالتباس بالمؤنث
بالمؤنث الغائبة حاصلا لمشابهة المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومشابهتها بالمؤنث
الغائبة في التأنيث وان كانت حاصلة الا ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر
المخاطب ويستتر المنفصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم ونحن نضرب
في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحن او
انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى آخره اي انا او انت او هي ضاربة ونحن
او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات لا يستتر اي وقع الاستتار في
جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوزوا
في باب الضمائر المتصل الاستتار فيها للاختصار لشدة اتصال الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل
جزء الفعل كما مر فكأنه المرفوع من الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي
دليل على ما الذي حذف الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والآلة لم يكن
نحو ضرب فعلا او اسما لانه وان كان دال على حدث مقترن بالزمان كذلك دال على ذات الفاعل
منه مقترن بالزمان فانه دال على حقيقة الفعل لا الاسم وهما متغايران بل المراد ان الدال على الفاعل

او تفعل المؤكدة بالنون الثقيلة نحو

هو ذلك الضمير الا انه مستتر ولم يتلفظ به اكتفاء منه في اللفظ بلفظ الفعل ولكن المراد
ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر وذلك المصرح به لانه لابد ان يكون
ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي
هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه فجوزوا منهم لضيق العبارة عليهم
وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرادفا مثل المقدر
ويستتر في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم
يستتر في المفرد واحد من ايضا يلزم الالتباس وفيهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب
والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وكذلك الظاهر فاعطاء الخفيف للمفرد
السابق اخف في الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب الذين في الماضي
لان الاستتار حالة قرينة اي مخوفة به بالفاعل ودالة على وجوده فان احد الفاعلين يلزمه
الدلالة على وجود الآخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك وضعناها الفا لكنها
ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل في الفاعل الظاهر والبارز اقام هو نائب
عنه ودال عليه على وجود الفاعل ودلالته قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا
والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل ودلالته ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه
فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدا الكلام والمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام
اولى من اعطائه للغائب الضعيف الذي لا دخل له في طرفي الكلام فقوله في الغائب حامل
لمعنيي الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظرا الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب

الفعل
مع ان ذلك خلاف
ما عليه الائمة وانما قال
لو اذ لكن هـ

وبعضهم جعل التثنية والجمع وقيل انها تستتر في الغائب والغائبة دون غيرهما

والمخاطب نظرا الى التاء ويدل من حيث المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما
كان مقترنا باللفظ منفردا في الاصل حيث المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمير الغائب
ماضيه ايضا محذوفا في اللفظ من المفرد اذا اختص من المحذوف ويستتر في مخاطب المستقبل
المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من التقييد
بيانا للحقيقة ومن قوله للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل فاخذه وانما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة
فيما سبق وبين ما يشبه ما لم ينبه عليه هنا وانما ذكر وقوع الاستتار في بعضها مما هو من في اقتضاء
الفاعل الى الفعل وبيان ان سبب الاستتار فيه ضعفه علم بالطريق الاولى انه لم لا يقع الاستتار
في الصفة التي هي اضعف من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له بالحمل
لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في
هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها وسوى ذلك الدليل عدم الابراز
في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن مظهر
بارز فان لم يكن مضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب وزيد ضرب ظاهرا ولا بارزا
علم ان فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا مفردا لا يستند الكلام الى دليل آخر فلا بد فيه من دليل
آخر ولما كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله
مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم
علامة التثنية والجمعين والتاء في مثل هند وانت تضرب غائبة ومخاطبا فانهما تدل على
ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين

مفرد ماضي

مستقبل

في المستقبل وانه بعكس

نوع الحاضر اخفى والابراز فقدان

والتاء في مثل هند وانت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد
مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين
والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل
نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم معه غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست
باسماء فلا يكون فواعل الافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه
لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا
والياء في تضربين اسماء ولكان مظنة ان يتوهم ان هذه ايضا اسماء دفع ذلك التوهم
والصفة نفسها في مثل زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون يعني انه في
لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للاثنين المذكر وضاربون
للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء اي
ضمير الغائبة ضربت بحركات التاء لوجوب عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كان
التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون للفعل واحد فاعلان
من غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالتي
النصب نحو رأيت ضاربين وضاربين وفي حالتي الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين
والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف ضربا وواو ضربوا وبعضهم يقول ان الزيدان يضربان
والزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم
والاستتار واجب في مثل افعل امر المخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل

متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد
منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم امر ولا تفعل
نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان
فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا حاجة في هذه الصيغ الاربع الى العدول
عن الاستتار للتنبيه والاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع
مع ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا ان لم يجز ان تقول افعل زيد وتفعل زيدا ولا تفعل الا انت
وافعل زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيد ونحن لا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت
تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب
زيد وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه [illegible] المشهور فتح التاء بناء على الكل
تستقبل الفعل الاتي بعد زمانك وان الزمان تستقبله الا ان الصحيح ومقتضى القياس على حجة
اطلاقه بالعلم كسر التاء وهو اسقاط ان كان ملحقا على اربعة عشر وجها نحو يضرب الخ اي الى يضرب
بقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين
تضربان تضربن اضرب نضرب وبناؤه اي ما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل
لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه وبناؤه ايضا مضارع لان معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فلما شابه المستقبل بالاسم قيل له مضارع ولما قلنا انه مضارع الاسم لانه بعينه ضارب
في الحركات والسكنات وفي ترتيبها فان عدد الحركة والسكنة في يضرب على عدد الحركة والسكنة

في ضارب وعلى ترتيبها فيه وجميع السكنات لا نشاكلة ومشابهة به في وقوعه صفة للنكرة وفا
ماثلة كما تقول مررت برجل ضارب بمعنى مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره
في ... وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا القائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه للاسم
للجنس في العموم والخصوص في كل من الطرفين اي في المضارع واسم الجنس ... بعد له
يعني ان اسم الجنس مختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شائعا في امته فانك اذا قلت جاءني
رجل يكون شائعا مثلا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل
مشيرا الى ذكر الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب
يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب
يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال واما حرف السين اشارة
الى سبيل الاستقبال لانه يجي لمعان اخر كالطلب والتحول والاجابة على صفة والوقف بعد كاف
المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب
بان تدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا
بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص
بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه ... في المفصل كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة ...
الفرس ... في مطلع ... من غير قصد الى المبالغة في حسن غرة الفرس في
... والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اي لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ... جاز عكسه واما تقديم المشبه به ... فهو على قاعدة

ولما كان نفوسهم ... التشبيه في العموم والخصوص ح

ظهور ...

تقدمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه التشبيه فانه يعيد ذكره وامّا في
نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد
قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل
لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية
الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها فتقدم المشبه به ليعرف حاله اولا
ثم يقاس حال المشبه عليه ولقائل ان يقول انه لا يجعل المشبه به مشبها الا ان
المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين في مطلق
الاشتراك فكما ان لفظ العين مشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح
زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا
لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا
مثلا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف
في الاول من الماضي دون الآخر منه مع ان الآخر احرى بالزيادة لان المستقبل
اذا كان زيادته في الآخر يلتبس بالماضي اي بتثنيته في زيادة الالف وبجمعه في زيادة
الواو دون خاطبه اذ لا وجه لالحاق اللام وطريق الياء لانها ليست بضمير الله الآخ
العبورته وجمع مؤنثه صورة في زيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان كان
لا يلتبس حملا للقليل على الكثير ولم يشتق اي اخذ المستقبل من الماضي بان زيد عليه

ولم يشتق الماضي من المستقبل بان ينقص منه لان الماضي يدل على الثبات
والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اي وقعت
الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل
عكس لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه تبع
الكتاب على عليه ووضع مع في ايضاح عبارات غيره من الثقات وجه فيه
بان يقال المزيد عليه مع زيادته بعد البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الزمان اللاحق
بعد الزمان الماضي فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي
اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر تابع له
الحروف بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه
مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريانها
مجرى النفس ولاستيناس السامع بها لكثرة دورانها في الكلام لخفتها اذ الكلام لا يخلوا
عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه
المناسبة فتنبه يتبين ان اي حرف لاي فعل عين وبيّن المناسبة بينهما فقال وبقيت
الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها لتعذر
الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبدأ المخارج كلها
والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فكلية وقيل انما بقيت الالف للمتكلم وحده للموافقة

بينه اى الالف وبين اول حروف انا الذى هو ضمير المتكلم وعينت الواو وللمخاطب الجماعة
اى للجمع الشخص الذى تخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة
لكونه اى الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به فناسبته
ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث
ووجاه حتى لا تجتمع الواوات الثلث وان كانت فى كلمتين مستكرهة لانه يشبه
نباح الكلب واما نحو اووو ونحو اقليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان خط
واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كان الواوات لم تجتمع فيه ولان
الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام فى الاصل فى نحو وو وجل
بفتح اللام اى فجاء وقع فيه التاء واوا او قلبت فيما يقع قبل التاء واو الهجاء
طرد للباب فى العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها
حرف العطف ومن ثم اى ومن اجل استكراهم اجتماع الواوات قيل الاول مثاله
كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل التاء واو وعطف
بواو اخرى تجتمع الواوات لا محالة ولطرد فى غيره وعطف على قوله قيل فقصه
وحكم ان واو ورنتل اصل وهو الداهية وزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة
والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس الغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو الاصل وان كان
يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاخر
المشكل وانما اتبعوا باباه دون غيره كما هو ابيها فى الماضى كما يجى ان شاء الله تعالى ولم يجعل

جمع

جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع
المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو فى احدهما والنون فى الآخر نحو يضربون ويضربن
وعينت الياء للغائب اى للجنس الشخص المذكر الغائب اى لغير جنس المتكلم والمخا
طب يشتمل المخاطب الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذكرا واحدا او اثنين او جماعة
الا انه عدل عن هذا الاصل فى الغائبة والغائبتين لما عرفت لان الياء من وسط
الفم والغائب هو الذى يذكر فى وسط الكلام الجارى بين المتكلم والمخاطب فناسبته
وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا تشبيها اى النون لذلك اى للمتكلم
مع غيره فى الماضى نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضى فى ذلك وقيل زيدت النون
فى المتكلم مع غيره لانه اى الشان لم يبق من حروف العلة التى هى اولى بالزيادة شئ ويدل
النون قريب من حروف العلة فى خروجها اى النون من هواء الخيشوم وهو اقصى الا
نف وقيل عينت النون للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل فى تعيين
الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف اى حروف المضارعة فى
جميع الابواب للخفة الا فى ابواب الرباعى رباعيا كان وهو الرباعى فعلل وملحقاته
وافعل وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها الياء والكسر
عليه مستكره ثم حمل الباقى عليه وجه الفتح الناس لم يذكره ان شاء الله تعالى وقيل الضم
ولان هذه الاربعة رباعية والرباعى فرع للثلاثى فى الاحتياج وقوله والضم ايضا
فرع للفتح فى الخفة فناسب الضم للرباعى من حيث الفرعية فاعطاه بدله

على ما مر قدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهما وفيما اذا ضمت هذه الحروف
في الرباعي لعلة يستقل لها اي الاول لمن الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا لتعادلا بينهما واعلم ان هذين الو
جهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلين على حركة واحدة من الاصل
اي الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل
ما كان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو في
صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة في ما ورا ذلك
مما قل استعمالها لكثرة حروفها فلو ضمت فيهما يلزم زيادة الثقل ولم تكسره
للثقل ولما ذكرنا من ان منها جعلها اليا، والكسر عليه مستكره واما يهريق فا
صله يريق بفتح يا، من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت الها، فبقي الفا،
على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزايد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم
حروف المضارعة في غير الرباعي وتكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في بعض المزيد فيه
السداسي وبعض الخماسي حتى يدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي
او همزته نحو يعلم ونعلم واعلم وتعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل
ويستغفر وتستغفر واستغفر ونستغفر في مكسور الهمزة لان ماضيها استغفر بكسر الهمزة
وفي بعض اللغة ومن لغة بني اسد لا تكسر اليا، فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور

الثانية

الثانية بل يكسر فيه اليا، وانما لا يكسر اليا، لثقل الكسرة على اليا، الا اذا كان بعدها
يا، اخرى فيكسر اهل هذه اللغة اليا، ايضا لتقوي احدى اليائين بالاخرى نحو ييجل
ييبس وييجل فانهم على لغتهم في الكل اليا، واو في غير ييجل واما في ييجل فعلى لغتنا
منهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر اليا، مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم قد استثقلوا
الواو بعد اليا، في يوجل فقلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو يا، ويزول ذلك الثقل فلما
صار الواو يا، وتقوت اليا، باليا، كسروا اليا، لا لان كسر اليا، مطلقا من لغتهم وخصت
حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه للدلالة على كسر العين او الهمزة في
الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كونها اصلا
في اصل لانها اي حروف المضارعة زايدة والتصرف في الزوايد ابدا وقيل حيث
تكلف لحروف تكثر الدلالة اذ لا مجال لغيرها لانه يلزم بكسر الفا، توالي الحركات الا
ربع في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين تفعل بفتح العين وتفعل
بكسرها نحو يعلم ويعزر وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت على توارد العوامل
فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتعلم وتتباعد وتتحرج اي فيما اجتمع فيه
تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعلا للخاطب او الم
خاطبة مفردا او مثنى ومجموعا والغايبة المفردة والمثناة دون المجموعة احديهما حرف المضارعة
والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى
حرف المضارعة وحذفها يخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان

الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زايدة وحذفها اظهر واختار المص مذهب
البصريين لان رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هي الدلالة
على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب فانما هي
بعد هذا الغرض ولان الثقل انما حصل عند الثانية واما اثبات التائين فهو الاصل للدلالة
لكل واحد منهما على معنى وفي قوله تتكلم وتتباعد وتتجنب بصيغة المبني للفاعل اشارة
الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب
الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر ا
ستعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل
على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما فلانه لو حذفت التاء الاولى
المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق هو التاء
المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل
وفعلل وذلك ظاهر وانما يحذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين من
جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن
والحذف للتخفيف اولى من ابقائهما متجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع انه يلزم في الوصل
لا تدخل المضارع لانه مضارع باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج
اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه
مثل اتجر واثاقل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف

الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارع والعلامة لا تحذف واسكنت التاء في تجنب
فرارا عن توالي الحركات وعينت التاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة التاء
ولانه لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي قريب
التاء يكون اولى باسكان من غيره كما في التربص في الشامة ومما تمن ومما اجل
ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذور اولى فعينت التاء في خبا
كاسكان مثلا لجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي التاء
قريب الى الثقب من الثقل الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع وسوى بينها
صيغتي المخاطب والغائبة المؤنثين والمثنيين في المستقبل لحو انت اوهي تضرب وانكتب
ذكره في تعيين التاء للمخاطب لانه لما كان لزم طرد بل اخره الى آخر لحق المستقبل
بالتنظر الى ذاته لاستوائهما اي المخاطب والغائبة في لحوق التاء الا انه في حركتها وسكونها
نحو انت تضرب بفتح التاء وهي تضرب بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب تضرب مع انه
عادته ان يورد من باب تضرب لكونه اصلا في الدعائم اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقدم
في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس فيها قطعا
درجة استحقاق التقدم بالكلية كساير الابواب ولذا لم تقدم شيئا منها اصلا ولكن لا يسكن ما به
التسوية اعني التاء في غائبة المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان
تاء غائبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت
فقط وبانه ذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان
التقدير

ان يكون ميل الصم الى هذا وان يكون هذا سببا لتاخيره ذكر التسوية بين المخاطب
والغايبة ولا يتوهم ما به الاستوا في الغايبة لبروز الاستوا فتح لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول
منها في مثل تفتح اي ما جاء في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر فتح لا يلتبس ببقية تعلم
فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة
ايضا بالفتح اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة
بينها اي بين الغايبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب فانها
حروف مفتوحة فيها او بين ما به الاستوا اعني التا وبين اخواتها من اليا والهمزة و [illegible]
النون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة بخلاف الضمة اذ لا موافقة فيها
بين الاخوات والاخف ايضا وادخل في آخر المستقبل يعني بعد الالف والواو واليا و
لجواز في اطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير الفواعل
نونا في يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل
ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب ككونه علامة الفاعل ثم
حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على
الجر في بعض الاسما لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما لا يخفى لان آخر الفعل حقيقة صار با
تصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يجعل في وسط الكلمة ولم يمكن
ان تجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة
حروف المد على الضماير فزيد حرف تشبه بها وهو النون فجميع النونات الداخلة في

في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة للتانيث لا علامة للرفع ولهذا
لا تسقط حالة الجزم والنصب كما ان النون التي في انا نحو فعلن فان نونه علامة
للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثم اي ومن اجل ان نونه
لا علامة للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء فتح لا يجتمع علامتا تانيث ونون يضربن
تحقيقه ضمير وعلامتا التانيث التاء والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة
للخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب عندنا فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب
عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع
اجتماعهما لما اضيفنا اليه اعني التانيث ولما فرغ من البحث الذي يتعلق بصيغة المستقبل
ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي
ونفيه نحو لم يضرب اي ما ضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط في
ان من حيث اختصاصها بالفعل كما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل
معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة [illegible]
الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفا من الفاعل الغايب او المخاطب فحقها ان يبنى للفاعل
بالنوعين لكنه الاغلب كما حققه ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الى آخره زيدان ليضربا زيدون ليضربوا
هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب انت الى آخره وهو مشتق من
المضارع بلا واسطة ولا آخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا [illegible]

قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور ههنا اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا اليه سابقا وانما اشتق الامر من المضارع دون الماضي
للمناسبة بينهما لان بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتساب معناهما الى
الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد
لا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من
المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل
والمفعول مشتقان من الفعل انما زيدت اللام في امر الغائب لطلب الفعل من غيرها
لانها من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه اللام
ولان اللام ايضا كما انها من وسط المخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية
اي من حروف هي الزوائد فليكون صالحة للزيادة وهي اي حروف الزوائد الحروف التي
يشملها قوله يا اوس هل نمت وم يانا سهو فقال اليوم تنساه او سا
لتمونيها او اتاه سليمونها او واتاه سليمان او السمن هو ليها او امان وتسهيل او قوله
الشاعر اي عثمان المازني هويت من باب علم اي احب واما ما يكون من باب ضرب
فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة بمعنى النساء السمان فشيبنني
اي جعلتني جعلني تلك النساء الشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد
وطول الانتظار والمصائب في مواصلتهن او الحضر فلعني ابالي الى ان شيبت نو
بيده وقوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان هويت السمانا

ويعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اي حروف هويت السمانا
اي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة
بل في اللفظ ولذلك قالوا وانا سليمان اشملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكي
ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده اي
البيت فقال له الجواب رحمك الله قال المازني قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمانا
وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد
منها لا من غيرها اذ قد يكون اصولا الا ترى ان حروف هويتمانا مع انها اصول كلها وانما يعرف
كونها زائدة من كونها اصلا بان تزن الاصلي بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لا بمقابله
فاء ولا عينا ولا لاما فتقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل
ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل ومستخرج وزنه مستفعل وقضيب وزنه
فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا ولم يزد في امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى
الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما للامر والثانية للمضارعة وكسرت اللام اي
لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة
التي هي اخت السكون لانها مشابهة باللام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة
الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما تقرر في موضعه بل فيه الجزم
فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته كالجازم مثل ص

مثل صورة الجار وعوملت معاملة الجار في الكسر واسكنت لام الامر بالواو و
الفاء يعني يسكن اللام بعد الواو والفاء لكثرة كلمة اتصالها بما بعدها لما اشتد كونهما على حرف
واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معها كلمة واحدة على وزن
فخذ وكتف فخفف باسكان العين وايماء الى المحمول عليه عليه لكونها حرف عطف مثلها لكن
لا يكثر السكون بعده كثرة بعدها لكونه حروف اكثر من واحد نحو ولتضرب فلتضرب
وثم لتضرب كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه
سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين
اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكونه حرف الحلق فتوبة فيستتبع ما قبلها وكذا يجوز لكل ما جاز
في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر
في الاسكان في الواو ونحو سكون الهاء وفي الفاء فهو سكون الهاء تشبيها له بالضم
عينه من نحو عضد فكما يقال عضد باسكان يقال وهو باسكون وحذفت حرف الاستقبال في
امر المستقبل المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذا حال امر ليتقرب بانحاء
العربتين كما يجي ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر المبنى على الخطاب ان يكون باللام كالامر
للغائب لان الطلب في الامر انما هي معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله
كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغائب
بدليل قوله فيما سيأتي للفرق بينه وبين المضارع لمشركة فعله وبين الحذف لا حذف اللام

وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغائب للكثرة اي لكثرة استعمال هذا الجنس
فالتخفيف به اولى نظرا الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثم اي ومن اجل ان حذف
اللام وحرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا يحذف حرف الاستقبال مع اللام
في المجهول اي المخاطب نحو لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اي المجهول واجتلبت للابتداء
وخصصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا
كان ما بعده ساكنا للاحتياج اليه لتمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده
متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك
الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريك حركت بالكسر لانه
اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب من الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من
المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول اخواته في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك
حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات
دون بعض ولان السكون والجزم هو من في الفعل من الكسر في الاسم فعوض الكسر من
السكون ايضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء في الافعال مثل
القدح المعلي وما يكون نحوها الاوامر من الافعال المتعددة الاواخر وما ينجزم منها بانواع
الجوازم وقد مر ان الاكثر حكم الكل فقد مست الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج
الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال فاعادت الكسرة للخلاص من اجتماع الساكنين
وذلك ظاهر وكون الكسرة طاريه لحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما تفيدان الخلاص

فقط والمقيد بما بعدها اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما
سميت المجتلبة لافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك
سماها الخليل سُلّم اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما
مع انها همزة وصل بل ضمت لان الهمزة اول اللسان وانها قوي من جهة المخرج وان كان ضعيفا
من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منه بالضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير
الكسر اي كسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرها الى الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل و
لا اعتبار للحاجز الساكن في المنع من ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا انما حصينا
فهو عندهم اي اهل هذا الفن ومن ثم اي ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا اي حاجزا
حصينا قيل ولو فتوه بآء ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا
جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو القاف وهو مكسور فقلبت الواو يآء وقيل لم يكسر الهمزة
في مثل اكتب بل يضم للاتباع اي لاتباعها للعين في الضم لان خفة الموافقة بين الاثقلين خالية
على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح القاف في ان همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة
اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع كما في ان شاء الله ٤
او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهوآء والريح فكما ان
الهوآء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هوآء فكذا الالف اذا تحركت صارت
همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج و
الاصل في الالف الكسر لما عرفت لانه جمع بين الالف للقطع لانها الف افعل والف مفتوحة ثم جعل
الوصل به

للوصل لما عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج لكثرته اي لكثرة ابني استعمالا
وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة في
اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته
استعمالا ايضا اي كاين واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت
مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده
همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها
وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المص
الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف
فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل به معاملة
الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة
الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة و
يكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح معنى كلامه وفتح الا
لف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرته اي لكثرة
استعمال اللام وضمة الفاء وفتح الهمزة على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده
او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الف
ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف والجموع وفتح الف
الكسر مع ان ما بعد حرف المضارعة من يكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس هما

الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من
تؤكرم طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير
اذ اصله تؤكرم بالهمزة كدحرج ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك الا
لتباس بين الامر من الثلاثي لحقه وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل كرم بحذف الهمزة التبس بالامر من
الثلاثي لحدا ولان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع
الهمزتين ما زالت بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ بسبب الحذف فيه وجود حرف المضارعة
ردوها على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار واما حذف الهمزة
من تاكرم لاجتماع الهمزتين في أكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل في الخط
مع ان الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علم بفتح العين
وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات
والادوات جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا
الاعجام يترك كثيرا او حينا يبتذل لجهل الكتاب ومن ثم اي ومن اجل ان الاعجام يترك
كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوه في
حالة الرفع والجر دون حالة النصب لان الواو سقط في حالة النصب لانه منصرف
بخلاف الاول ولم يعكس بان يكتبوه في الاول لان الاول خفيف وذلك ظاهر والزيادة بالخفيف
اولى وحذف الالف في الخط في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة
الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما

الفعل صح

في بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم و
يجزم آخره اي آخر الجزم في الغايب باللام اجماعا اي اجمع النحاة من البصريين
والكوفيين على انجزامه اجماعا او حكم انجزامه مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة
الشرط اعني ان لانها اصل الباب في الفعل كما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل
عليه الى الاستقبال نحو ان ضرب ضربت كذلك اللام اذا دخل على المضارع ينقل معناه
الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك
المخاطب اي مثل امر الغائب امر المخاطب في كونه مجزوما عند الكوفيين لان اصل
اضرب لتضرب باللام كما هو الغائب لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق
عندهم اي عند الفريقين من البصريين والكوفيين ومن ثم اي ومن اجل ان اصل اضرب
لتضرب قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل المهجور موضع
فافرحوا قيل ان النبي عم قال لا مبعد ثان الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب و
التاء التي [illegible] وحذف اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال [illegible]
امر المخاطب بالنسبة الى [illegible] امر الغائب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء
للفرق بينه اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي
تضرب فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة
المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعني التاء فاعطي له اي الموضوع موضع علامة الاستقبال
[illegible] وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء كما اي مثل ان

اي اعطي الهمزة اثر [illegible] اي حكم علامة [illegible]

اعطي لقا، ربّ عمل رتبه مثل قول الشاعر فمثلك اي فربّ مثلك بحذف ربّ
واعطي للقا عمله وهو لطرفي قوله حبلى صفة مثل قد طرقت اي طرقتها اي اتيتها
ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها اي شغلتها عن صبي لها
ذي تمائم جمع تميمة وهي التعويذة الذي تعلق في عنق الصبي حفظا من اصابة
العين فيه محول اي الذي اتى عليه حول كامل صفة ذي ولم يقل محول ليلا يلتبس
بالمنتوح من الطوالة اي الطيل وفي وصف تلك النسا بالحبل والارضاع وفي و
صف الصبي بكونه ذي تمائم وذي حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال ميل النسا
اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فظاهر واما في وصف الصبي بذي تمائم
فلان التميمة انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن فخيف عليه من اصابة
العين واما في جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او
تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك الحال يظهر منه
من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة المستحسنة ما لم يظهر
قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها
واما عند البصريين فلانه اي امر المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال
البنا لان العلة الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية
فيها فوجب ان تبنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق الجزوم على امر
الغايب واطلاق الجزم على سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب

واطلاق الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة تامة
بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين
الاسم في الجملة في وقوعه صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اي
بين الاسم وبين الامر الذي طلب حذف حرف المضارعة لا في الحركات والسكنات وذلك ظاهر
ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشا والانشا لا يقع صفة الانبا بل بني على السكون
الذي هو الاصل في البنا، ومن ثم اي ومن اجل ان بنا الامر المخاطب انما هو لعدم بقا المشابهة
بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب بقيام الحذف مقام حرف العلة حتى قيل فلتفرحوا معرب
المضارعة م بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حروف في زيدت في آخر الامر مطلقا غايبا
كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو
ليضربنّ ليضربانّ ليضربنّ لتضربنّ لتضربانّ ليضربنانّ للغايب وكذلك ليضربنّ على صيغة المجهول
الخ وكذلك زيدت في اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ للمخاطب وكذا لتضربنّ الخ
للمجهول وفتح البا، اي حرك بالفتح في ليضربنّ مع ان اصله السكون فرارا من اجتماع الساكنين هذا
علة التحرك واما تخصيص الفتح فللخفة والعيانة للفعل عن اخراجه في الكسر وللاحتراز عن
الثقل والالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع السا
كنين ولا للضم والكسر لمكان الثقيلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليضربوا
عند اتصال نون التاكيد به فقيل ليضربنّ اكتفاء بالضمة مع لمنطاله الكلمة بنون التاكيد وان كان
اجتماع الساكنين على حده وحذف يا اضربي عنده فقيل اضربنّ اكتفاء بالكسرة ايضا لذلك ولم

بحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في يضربانّ حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التقاء في
يضربنا واخرى للفرق بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح
لكنه مشابهة اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في
الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم
فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة
الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما
اورد كلمة هل لكون يضربان طلبا ويصح فيها دخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا.
لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا يتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية و
وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف او بالحركة اذ لا اعراب
في الوسط ثم اي ماسوا اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب
والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة في يضربنانّ اصله يضربننّ
فرارا من اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد للزوم
بطلان الغرض فتعين الفعل بشيء واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها
وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انها اي لكنها لا تدخل بعد الالفين
الف التثنية والالف الفاصلة وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملا لها على الثقيلة
ولئلا يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مع مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا برهان
يونس جوز ادخالها في فعل الاثنين اذ دخل الالف وقال اضربانْ وفي اضربنانْ وما قيل ان اصالة

الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم الكلمة
المعلومة من قوانينهم يقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يتعدى من
الخفيفة اليها لا العكس لان اصالة الثقيل انما هي فيما وضع له اعني التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة افادته
اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده
دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما يعني ان الخفيفة
مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل
في جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم كما يلزم الجريان عليه فيما
فلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يتعدى من الخفيفة
اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين في غير حده شامل لفعل الاثنين
وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط من الحروف لما كان فانما تعددت في اثنين منها
لا يمكن ربط احدهما بالآخر ولا يجوز حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس
بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان الشكل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان
الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وقوة اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ادغامها وزنا فيه
ويجوز في غيرها وهو ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان الثاني
يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير كأنه من الساكنين كلا ساكن
ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الا لعدم سكونهما وغير حده خلاف ذلك وعند يونس و
الكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس مثل اضربانْ

بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون يا الاضافة وصلا ومتحركة بالكل الساكنين
عند غيره وعليه حمل قوله تع ولا تتبعان بتخفيف النون وكسرة على قراءة ابن عامر برواية
ابن ذكوان وكلاهما اي نوني التاكيد يدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها
في الجملة ففي بعضها بحسب نفس الامر ودلالة كلام عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاول والثاني
وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم
على ما هو مطلوب به فيلزم الطلب اي طلب جوابه واما هو قوله والله لاعاقبن محمدا على
الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفس الامر
وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده فكان
ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود
فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل وقبل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما
الحاصل في الزمان الحاضر وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف
بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان ثبوته موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه
وقوته اختص نون التاكيد بغير الموجود والاليق بالتاكيد انه المستقبل احدها الامر مطلقا
كما مر نحو ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن
وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين
وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع
حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل

فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم لجوابه
نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء انه وجواب القسم اعني لاضربن
خبره وسابعها النفي ويدخله نونا التاكيد حملا قليلا مشابهة لاجل المشابهة بالنهي في
الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون حرف فيه لا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب
بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع و
احكام نوني التاكيد الا انه لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف
المضارعة فيه ومنها المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله
من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد في ضرب زيد الى
اخره ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد زيدا
الى اخره ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر ال
المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك
في الصورة ان المجهول منهما مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة ال
المفعول مقام الفاعل اما تبيين خساسة الفاعل واظهارها فان نفس خساسة الفاعل
لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما انما
هو تبيين خساسته واظهارها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفؤ
للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان عنه او تبيين لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه
تطهيرا له عن اللسان او تبيين لشهرته بذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو
صدرها

خلوه الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معنا
اى معنى المجهول غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول لان المعقول اسناد الفعل الى
من صدر عنه اى الفاعل فجعل صيغته ايضا كمعناه غير معقولة وهي فعل ليناسب اللفظ
والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل
لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فُعِلَ دون ساير الاوزان لكون
معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف عنه ذلك ضعف
ان يلحق في اوله وهذه النظير بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول
وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول
طلب مع ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثم اى ومن اجل ان صيغة فعل غير معقول لا
يجي على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا وعل بضم الدال وكسر العين وهو من
الجبل ودئل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه
الصيغة معقولة لتناهت في كلامهم ويجي المجهول في المستقبل على يفعل بضم حرف
المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة اى يفعل مثل فُعْلَل بضم وسكون الفاء منه
العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجي عليه اى على فُعْلَل كلمة في كلا
مهم ايضا الا ما يجي على فُعْلَل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فيناسب اللفظ و
والمعنى ويجي المجهول في الابواب المزيد من الثلاثي كلها اى ما زاد حروفه على ثلثة سوى ما

رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي
نحو دحرج واكرم وبضم الاول ان كانت ضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضية كما في غيرها
وفتح ما قبل الآخر ان كانت فتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضية كما في
غيرها في المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم ويُمتدَح ويُستخرَج تبعا للثلاثي فيهما
الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر
ما قبل الآخر وهي تُفُعِّل وتُفُوعِل وعلم حكم تُفُعْلِل منهما وافتعل وانفعل
وافعل واستفعل وافعوعل وحكم افعوّل وافعلّ وافعالّ وافعنلل وطمعية [?] علم
منهما وضم التاء في الاولين اى تفعل وتفوعل ولم يقتصروا على ضم الاول فيهما
حتى لا يلتبس اى الاولان ذكر المتعدد في هذا الكتاب على الاجمال كقوله يع وقالوا
لو يدخل الخفة الآمن لكان هو مد او متصارى خصار في فعل بالتشديد في تفعل
وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس
الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي
المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في الامر التوا [?] وهنا مثله في
وافتعل للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل احدهما في الماضي
والآخر في الامر وطلبا ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على
وافتعل فيكون تقديره وافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول الا انه
ففي الباقي وهو الاربعة علمه اى على افتعل في اسم الفاعل فاعل

ابن الحاجب وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة
الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل ونحوها قال نظرا الى انه
ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل المراد اسم
ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب
لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا الشيء وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل
بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل
على ما لم يفعل الفعل كالمكسور والمتدحرج والجاهل والقاصر لان الاغلب فيما يبنى له هذه
الصيغة ان الصيغة لم تشتق في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج
والمتدحرج وهو يشمل يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج المصادر وكلمات
الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموافقته اياه في الحركات
والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي اصل
بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام به الفعل
في تأويله فيدخل فيه نحو زيد متباعد عمرو وانا متقرب من فلان او منتقد منه ومجتمع معه
فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معنا دون الآخر
الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث حرفا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه
ضمنا فكانه قام باحدهما معنا فخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة ونحو
افعل التفضيل لان زيادة الكثير مثلا اكثر فيعتقد عليه انه قام به الفعل والاول انه قول

اذ لم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء به

[illegible]

ما قام ونحو ان المجهول امره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه
عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعله
قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث لحسب الوضع فدخل فيه
نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر ونائم في الله نائم وخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث
ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل
التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص
يثبت له الكرم وزيادته لا انه حاصل في الحال وكذلك يشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتها
اي لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المناسبات
التي مر ذكرها واهل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد [illegible] كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على وزن فعول كعبور وفعيل
كرحيم وانما لم يعد هذا القيد ثابتا على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال
من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي
وخص الالف بالزيادة من بين سائر الحروف لكونها اخف من الياء والواو ولان الادخال
في الاول يصير به اسم الفاعل مشابها بالمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته
نحو اضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الاصل الوقف
وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب ويعلم

ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون
وان الادخال في الآخر يصير به مشابها لتثنية الماضي بعد تحرك الفاء للضرورة و
كسر عينه اي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الا
بقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح اطلق لفتح حركة
الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة لانه يشابه الصورية اي بتقدير بعث عينها
المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا
يصير مشابها بماضي المفاعلة وان كان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع
الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما
فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل وتقدير
الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة
ولكن ابقي اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل
لان الفهم مسالمة عن كل بشاعة وثقله وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار
الالتباس بالماضي لان الامر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل
مأخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه المكاتبة اختير اتحاد صيغة
وتلي الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع
وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على
معنى الثبوت فقولنا فقط يخرج افعل التفضيل اذ لا يقوم الفعل لمشتق له يقوم به

الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها لان تعريف افعل التفضيل لقرب
تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى عد اعتد اصل عد الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يتقدم ما
في المشتقات من المصدر وارد وبما في فصل اسم الفاعل وانما قدمه على بيان صيغة اسم
الفاعل من غير الثلاثي لانها مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليس صيغة الصفة
المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يطردوا فيها على قياس ليضبط باصل
كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير
منها ولم يأت شيء منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب والظاهر في ما
ثبت منها على افعل كابيض وابلج واعور وفرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب
من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل بكسر مكسور العين
وحلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون وجنب بضمها وحسن بفتحها
وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل
مضموم العين ولذلك في كرحسن ومطمئنا بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور
العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وسوآن وزن احول واغلب باب
فعل مكسور العين الا ستة منه فانها اتت من فعل بضم العين نحو احمق واعرج وآدم وارعن
واسمر واعجف وزاد صحيح على هذه الستة الاخر وقال انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء
الحمق من حمق بكسر العين وسوكنه في مع بضم العين وكذلك ان حمق اتي بالضم
اتي من حمق وسمر وعجف انه فعل بضم العين لغة فينبغي ان في هذه الثلاثة يعني ان اصلها من

فعل بالكسر الا انه لغة من فعُل بالضم ونحي افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
لتفضيل الفاعل على غيره وسمونه ابنية على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر
المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طايل اي زايد في الطول ل
على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالنقل والاكتفاء
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة رديّة وعليها جاء قولها صوّاها وشرّاها لا
من قول امراة قالت فقلبها اني اراه ورث فاذا دفنتوني فأتني ليلا فاخرجني واذهب بي
الى مكان لا يعرفنا احد ثم فعلت المراة اى اظهر موت ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها الى ما
الى مكان آخر ثم تحولت الى التي بعد يربه فبينا هي ذات يوم قاعدة مرة بها بناتها
فنظرت اليها الكبرى فقالت امتي والله قالت الوسطى صدقت والله
قالت الاخرى اكذبتها ما انا لكما بام ولا لا بيكما بامراة فقالت لها
امها الصغرى اما ترين فاها محجابا وتعلقت وحركت بها فقالت الام عند
ذلك صوّاها بشرّاها واما طبي افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احترازا
عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه لا طبي منهما لكونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي
وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا طبي من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي
المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفه في افعل اذا لم يحذف منه شيء
وان حذفت الزوايد وقلت سواخرج من تخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي
الى لم يعلم ان اخراجه منه كثير لطاوع او كثير الاستخراج ولا يجي ايضا من لون ولا عيب

اى

اى لا يجي من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من
العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واضلّ فهو من غير القياس فعلى هذا الاحتياج
الى تقييد العيب بالظاهر كيف وعدّ الزمخشري وصاحب اللباب والكم وغيرهم
احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشان فيهما اي في اللون
والعيب يجي افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل
ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصد
تفضيل الزايد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب يتوصل اليه باشد ونحوه
سواشد منه استخراجا واحسن بياضا واكثر دحرجة واقبح عمى ولا يجي افعل لتفضيل
المفعول حتى لا يلتبس بتفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم
ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان يجي افعل
لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل
اولى من عكسه لان الفاعل مقدم حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة
في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في
الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول للازم وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلعل
جعله حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر قربا من معنى التفضيل الا انا
لوزنه لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول
لا يجي من اللوازم والفاعل عام وهو اشغل الى اكثر مشغولية منا امراة ذات

الحُبَيْنُ اي الحفر الرقيق وقصرها معروفة لتفضيل المفعول وسوان فلان
اعطائهم اي اكثر اعطاءً للدنيا ردوا ولائم اكثر ايلاماً اي اعطاء للمعروف من
الزوايد لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين والحق ان اكثر ما فيه ما
مستقيماً اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب سماً ذلا يقاس عليه ولا يجيء اسم
الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في فعيل المذكر و
المؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر
الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح
وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان
بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة واكتفى في الاكتفاء
بالفاعل على التراثي اذ الالتباس بالافراد اشكل فرقاً اي يستويان فيه فرقاً للفرق
بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف ويعلم
مما ذكرنا ان فعيلاً اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء
اجريا على الموصوف ولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد
ونصيرته سواء الاكثر والاقل لانه لا يلزم التاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء
فاعطي للفاعل الذي هو الاصل الاصل اذا جعلت المثال اعني فعيلاً من عداد الاسماء
وقبلها دون الصفات وح لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر
والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلاً على النقل من الوصفية الى الاسمية واما

كان الموصوف مذكوراً نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيح وصبي لقيط وصبية لقيط
فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق جريح على شخص له
جرح واراد به انه شخص ذو جرح ويجوز اطلاقه على شخص آخر له جرح فيكون
صفة وتسمية شخص له جرح بالجريح واراد به ذلك الشخص الاجرح لا يجوز اطلاقه
على شخص آخر له جرح بهذا الوضع فيكون اسماً وقد يشبه به اي بالفعيل الذي
بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر
والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب
وقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال
قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريباً هنا انما ذكر لان الرحمة مصدر
والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملاً على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم
او بمعنى ان رحم او لان في الكلام حذفاً اي ان رحمة الله شيء قريب او انزله الله
قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التأويل ويجيء فعول
للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي
في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف
نحو امرأة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين
الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف
فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال

في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف
او لا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول نحو قوله الى آخر
التزامي لما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف وما كان الغرض الفرق
بين المذكر والمؤنث لدخول التاء في المؤنث اكتفي في صور عدم الاستواء
بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بناء المذكر على حاله
واعطي الاستواء الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر الموصوف
للمفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا
للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس
لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال ل
كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال
ونحو للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله نحو صبار فاعل نحو بفتح الصاد وتشديد
الباء العين وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او الحاء
المهملة او الخاء المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع
وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمنحت ولهذا ذكر السيف لتعيين
كونه مثالا للمبالغة وفي المبالغة للفاعل كجذم وفسيق بكسر الفاء وتشديد
العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين
وهذا مشترك بين جمع المذكر اكثر لاسم الفاعل وبينها مبالغة الفاعل ولم يذكر

اشتراكه بينهما كالنقاد بارشاده اليه في المجذم مع اشتهارها مرة في الجمع وعلامة
ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما اورد مثالين اشارة الى
كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها اي بالتاء وهو صبار لشدة
امره في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة [illegible]
بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء و
سكون العين لمبالغة اسم المفعول والاولى ما ذكره من اوزان مبالغة اسم الفاعل
على جمع الآلة لما ناسب تحركه بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومنحام
ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة
الاخيرة وهي من علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر و
المؤنث وفي الاخيرين بدون التاء لكنهما بينهما في الاستعمال فانها يقتضي ان لا
يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها
على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث ولما قولهم مسكينة
بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة فمحمولة على
فقيرة في حمل النظير على النظير لانه معناه وهذا كما حملوا النقيض على النقيض و
قالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يدخل الهاء اي التاء اطلق عليها الهاء لصيرورة
تاءها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف
العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه
لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغة اي صيغة اسم الفاعل

من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف مطلقا على
صيغة المستقبل اي مستقبل ذلك الباب لكن بميم مضمومة موضوعة مو
ضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا كمكرم او تقديرا كمختار
ومحمر بناء مستقبله فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وبناء لكسر العين
فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومنكسر
فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو
فلانه لا تزاد في الاول كما مر واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لا معنى
ظرف حرف في الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس واما الالف فللالتباس
بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لانا
لطرف الذي اقيم هو مقامها في حرف المضارعة اما مضمومة كما في الرباعي باب
او مفتوحة كما في [illegible] والسداسي [illegible] فالوجه ان يضم او يفتح فاختير
الضم دون الفتح للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح
لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين وهو مسهب للفاعل
على صيغة المفعول والقياس مسهب للفاعل على صيغة المفعول [illegible]
بكسر ما قبل الآخر لانه من اسهب وبايفع على وزن فاعل والقياس موفع
بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه ويبنى ما قبل
تاء التأنيث على الحركة كضاربة اي اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء

تاء التأنيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اي ما قبل
تاء التأنيث صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يكون في الوسط
فبنى تعليل للبناء لا للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون التأكيد به [illegible]
واتصال ياء النسبة كبصري بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح للخفة تسمى اسم
المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب
اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كا
مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتقا فصل خرج الاسماء
الغير المشتقة مما يفعل اي من المضارع مبنيا للمفعول خرج اسم الفاعل والصفة المشبهة
وافعل التفضيل الفاعل واسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره
تبعا لاسم الفاعل لمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل اجرى مجرى الواقع عليه
نحو اوجدت خربا فهو موجد وملكت عدم خرد جل فهو مملوك خرج اسم التفضيل بمعنى
المفعول نحو اعذر والوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتباره
اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للا
حتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على
ما سبق من ان فعيلا وفعولا تأتي بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس
ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق مما يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في

الاسناد اليه مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد حذفه
وحركه بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير
الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مُكْرَب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح
الميم صح لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مَكْرَب
بفتح الميم والراء ثم ضم الراء صح لا يلتبس بالموضع من يَفْعَلُ ويَفْعُلُ بفتح العين وضمها
على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مكرب بضم الراء
ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغيره مفعول

بغير التاء، واما مَفْعُلٌ بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم صح

الثلاثي دون مفعول سائر الافعال لان في الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم في مفعول
باب الافعال فتدبر وهذا الوجه انما يعتبر الوضع اذا التبس به على تقدير فتح الراء وكسره
ومع ان يعتبر احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من
الثلاثي اي غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها اذ فاعل بكسر العين
من يفعل بفتح العين والمكسور فاعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مفتوح العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي
وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا
الحركات في الثلاثي كما لو كان نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل
من باب الافعال فهو كمضارعه في حذف الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير
فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا ان كالمفعول للفاعل للمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول
في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول

فلعل

فيكون بينهما بحيث اسمهما ايضا فغير احدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغة
اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح
ما قبل الآخر لفظا او تقديرا اشتمل الفعلة نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح
العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه
لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر
الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما مع

ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد صح

الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ
بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل
كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين
المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسمهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما
اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعائه
حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف
صيغة باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون في
المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبني للفاعل
ولهذا الوجه كان مشتقا من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل خارج عن الحدود حقق
تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من
يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما

جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لكنه بينهما جرى عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت في المفعول لمناسبة بينهما اى المكان والمفعول في كون كل واحد منها محلا لوقوع الفعل ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيدت في المفعول دفعا لالتباس اسم المكان باسم المفعول وصيغة اى صيغة اسم المكان من باب يفعل من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه منه المثال والناقص لمستثناة حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي منه كحكم الصحيح فان كان مما يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو منبس ومتيقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قليل تتميم موضعه كما يجيء ان شاء الله تعالى كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوي الفاعل فحكمه حكم الفاعل نحو موضع وموجد صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل هذا على ان حكم وفي مثل حكم رمي كما نقل بعضهم التصريح به من بعض المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان من الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح العين في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب يضرب والمضرب ثم كلاما اراد بيان ان يضرب باب الصحيح والذى يجئ من يفعل فيبقى قوله والا فتحت شاملا

للمعتلات باسرها في المذكور بيانا ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وقى مثل حكم وعد وفي هذا الباب الان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه وبرشدك اليه ايضا ان مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح في الصحاح فانه اى اسم المكان بكسر العين منه فيه الى في المثال الواوي الغير الفاعل من جميع الابواب نحو الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثال الكلية والموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح حذرا بظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حذرا لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واوي من يفعل بالكسر فانه اى اسم المكان بفتح العين منه فيه اى في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى واحد بالحقيقة وهي كسرة العين والاخريان بالعدد يرتيان اعني الياء فكانه بفتح العين منه فيه واو باكا

او يأتيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل طرداً كالمرقى والمخلى ومن يفعل بضم العين
ايضا لا اتفاقاً مفعل بالضم طرداً ايضاً كالمغزى وفي الفتح اطراداً وخفة وللفرار من توالي
الكسرات فيهما ايضاً اذ لو كسر العين في المفتوح العين والمضموم يلزم توالي الكسرات
لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فتقلبه فراراً عن توالي الكسرات لبين تعليلها
للثلاثة وان كان حاصلاً له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى
من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من
يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع
علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فالاصل في يفعل مفعَل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم
لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح طلباً للخفة فلا حاجة الى التعرض له
ولا يبنى من يفعل بضم العين مفعُل بالضم وان كان هو الاصل المدافع لثقل الضمة ولرفضهم
مفعلاً في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل مع ذكره وظهوراً ان تكون هذا سبب رفضهم مفعلا
فخسم موضوع ان موضع يفعل بالضم من مفعل بالكسر قدمه لان ما اعطى المحصور ومطرد
خلاف ما اعطى المفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما تقدم الا ان التقدير على اللفظي
لذلك ومفعل بالفتح واعطى المفعل بالكسر احد عشر اسماً هي المنسك وانما قدم لفظ هو مع ان الظاهر
انه عدول عن المنسك او المنسك على البدل الى انه ثم قبل ذكر المعطى كان ما اعطى المفعل هو
المنسك فقط وهو ثم تذكر في اللغة المعدود والعدد ويكون الى ضبط صدق رجاء بذكر العدد و
الجمع والجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق

والمسجد وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو لحكم السماع واعطى الباقي من
احد عشر اسماء المفعل بالفتح طلبا للخفة فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم
المكان في الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين للزمان فيقال رضي وهو يوم عاشوراء
بجميع
كما يقال مقتل الحسين للمكان فيقال اي كربلاء   وهو ان اسم الآلة
كل اسم مشتق خرج به ظرف القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول زيد بيت اليم موضع حرف
المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول واما الحكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره فلمثل
ما ذكرنا في اسم الفاعل واما قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل
والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلها الادوات من تتمة
الفاعل ليصح اطلاق العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا
من المبني للفاعل وقوله لآلة ومن ما جاء به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه خرج ما عدا الظرف
كالمعرف هو الاسم لا من حيث انه مضاف من طرف الطلب واضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم
وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد غلام زيد ان رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس
من المعرفية في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن
سلم دخول الآلة في الحد ولا يمكن له ان يدفع الدور بان يقال المراد بالآلة في الحد والاصطلاحية
2 وبالآلة في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلا
للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه
لغة يتناول ظرف القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا فعلم ان اسم الآلة مختص

بالكلية في المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من
الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه
تعريفها اذ لا معمول للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال
اللازمة كما لا نجد اسماء الآلة الا من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح
العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة
كما هو المفهوم من كلام بعض القدماء والكلام يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا
هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال
وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهو في الحقيقة اسم لما يحلب فيه
لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه ومن ثم اي ومن اجل ان صيغة
مفعل فالآلة اي الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر الميم
وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر العين مه
الفاء وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول يحتاج الى ترتيبان
من التحرز بساطا الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل للآلة الآلة اورد الباب الكتاب لبيان
بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما لبيان بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها
فانتفينا اثره وكسرت الميم في اسم الآلة ولم تبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام
الظرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب
لكانه لو قبحا الا في العدول عن الاصل لم يكن طلبا في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاحالته هنا وجها ولو خرج احد

عن الوجه وطلبا في عدم الضم فلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال وفي اسم الآلة على
وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح وفي اسم الآلة
عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون
عينه في الكسر مثل هي ما كان هو منه اي المضارع المبني للفاعل كالمفر بكسر العين والمعلم
بفتحه والمنقرض وفتح الميم في المكل لقيامه مقام الظرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه
وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولا اتفاق مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين
في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح
العين في المكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس نحو المسعط لما يجعل فيه السعود
بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل لما ينخل به الدقيق قال سيبويه
هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء
المخصوص الذي يجعل فيه السعود لا من حيث انه يجعل فيه السعود فلا يجوز اطلاق المسعط
لكل اناء يجعل فيه السعود وكذلك المنخل وليس بآلة اي باسم آلة مصطلح وكذلك المكحل المسعط
والمنخل اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء
عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن
والمكحلة والمحرضة والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه
فجعله اثنين او اكثر سمي هو به لتضاعف الطرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من
الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابداله منها احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف

تلبس الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة ولم يتنزله
اعتمادا على افهامه من تعريف الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي
اذ لا ظن ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه
ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد وكذلك زلزل
ويقال له اي لمضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت للتحقيق لشدته اي
لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهد والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت
لتحقق اليها بجال ج اصم اي صمّ ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة و
لا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع تقضّى البازي اصله تقضّض
فلبت الضاد الاخيرة يا، وحفي تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى وهو كالمضاعف
الذي من ثلثة ابواب يعني انه يجيء في الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر ولم يتعين اصلها سر ربما يدل لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة
هنا حيث قدم ما هو من مضارعه مضموم نظرا الى تقوية بباب آخر يشاركه في ضم عين
المضارع وان قل طلبا فاحذيه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
كذا فتر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كذا عض يعض ولا يجيء المضاعف
من باب فعل يفعل بضم العين فيها مجيئا ما الا مجيئا قليلا كحببت فهو حبيب ولببت
فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الوزن لعلم ... في التمييز لان فعل يفعل بفتح عينها في الماضي
وضم عين الغابر وانما ذكره في الوزن بنحو سائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لانه

ان حب ولب من فعل بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله لبب بضم
العين فيهما لان فعيل من فعل من غير قليل وعلم من سكوته من فعل يفعل بفتح العين
فيهما ومن فعل يفعل بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا واذا اجتمع حرفان
من جنس واحد في الذات او في الصفة كالجر والاصل كما يدل عليه قوله
فيهما في فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في
المخرج عطف على قوله من جنس واحد مثلا المعنى اذا المراد من كون الحرفين من جنس
واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة
او حرفان متقاربان الآن انه اقام المد مقام المحدود فضا للمسافة يدغم الاول من المتماثلين
والمتقاربين في المثل كمد والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لثقل المكرر
المعلوم بالوجدان وفي المثل كمد ومن التكرار مثال المتماثلين في الذات كمد مد الى آخره
اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة يجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم
يورده هنا لاحتياجه الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال
المتقاربين المخرج كما ذكر في شطاه بادغام اللام في الشين لتقارب مخرجيهما وقد قرأ به
ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن كمن اول ما طرفا في الطائفة بادغام التاء في
الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول والادغام افتعال الاسم عبارة
الكوفيين والادغام افتعالا من عبارة البصريين اللبث للحرف الواحد في
مخرجه مقدار اللبث للحرفين في مخرجيهما او قريبا من مقدار اللبث فيهما كذا نقل عن جار الله

العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله
رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك
اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقبيل الادغام اسكان الحرف الاول ان نقل حركته
ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او سلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف
لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول
ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل
بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا يتأتى ان يكون الثاني متحركا لانه مبين للاول والحرف السا
كن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف
المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسا
محة اخر هذا التعريف وعبر بقبيل الآن بناسب معناه اللغوي لان معناه في اللغة
ادخال الشيء في الشيء والالباث والرفع المذكور ان الادغام له المدغم اي الحرف الذي ادغم
والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة اي الحق
حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كبر وكر ومد ويشد على ما هو مذكور في علم
الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيئين اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة
واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في غيرهم كالرحمن فان
الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة الاستعمال اجتماع
الحرفين المثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلاثة اضرب الضرب الاول منها ان يكون الحرفان

كالميت لا يتبين نفسه ... والادراج ... الحرف الثاني ... مه

الحرفان متحركين فيجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في صور الا
لحاق قياسا نحو قردد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فا
فانه على تقدير الادغام يخرج من كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق و
الملحق به حركة وسكونا والا في الاوزان التي يلتبس الالباس فيها على تقدير الادغام فان
الادغام فيها غير واجب اتفاقا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس وهو ذلك داخل في قوله
الالباس واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث
قال ويحذف التاء الثانية في مثل تتكلم وتتباعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من جنس
واحد وعدم امكان الادغام واما نحو قتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث تخصم
فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل سرر بضمتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر
بضمتين وهو جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم وهي الخطة التي
في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس
المثال على تقدير الادغام بفعل بفتح العين وهو كتاب القاضي والسر بلفظ سر
بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجد بلفظ جد بالضم
وهو البئر القريب وطل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف
القطر ومد بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل
رد بانه من ردد بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل فر بانه من فرر بالفتح او من
فرر بالكسر وفي مثل عض بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان

رد يعلم من يرد بضم العين ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف لا يجي من فعل
يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر في الاول والضم في
الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وفرّ ايضا اي كسرت يعلم من يفرّ ان اصله
فرر بالفتح لان المضاعف لا يجي اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما ومضّ ايضا يعلم من
يمضّ ان اصله مضض بالكسر لان المضاعف لا يجي اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما
وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع لكُدّ يكَدّ نكاد شاذ لا
يعتد به ولا يلزم حَيِيَ في بعض اللغات مع انه اجتمع المثلان المتحركان فيه وانه
ليس من صور الاستثناء وهو حيي لا يقع الضمة على اليا في حيي الا في مضارعه فان
فان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم
على اليا الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور
لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق موجب الادغام حيي نسخ
وفي تحيي لكنه الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين تحيي بلا ادغام
وقيل في وجه عدم اعلال حَيِيَ اليا الاخيرة فيه غير لازمة لانه يسقط
تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة الفا نحو يحيى اصله يحيي بضم اليا الاخيرة فلمّا
لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني
منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات ساكنا
والثاني متحركا لكنه يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار

وانما قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام
فيه بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو اذهب بكر ولم يذكر حكم خلاف
الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والا
لتباس ونحو بعضها بلا وجوب لوقوعه في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم اليا
في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مدّ اصله مدد ثم سكن الدال الاولى
من مدّ الثوب وانما قال على وزن فعْل بسكون العين للاشعار بان اصل مدّ ذكره
الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الامتياز باللفظ دون
الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الاكثر
ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام والضرب الثالث منها
ان يكون الحرف الثاني منها ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام
فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان
تحرك الثاني لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب
الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع الساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل
هذا فتحرك ورطة هي في الاصطلاح يقع فيه الشخص ويتقدم واراد هنا المحذور
وهو ثقل المكرر ويقع في ورطة اخرى من اجتماع الساكنين وقيل انما
امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام با
لساكن الا بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام

وكلتا م

وهو منع حركة الفاء وقوله يجوز والحذف اى حذف المتماثلين في الضرب الثالث
في بعض المواضع سيما فيما يفضي الى اجتماع المتجانسين المستكره من قوله ممتنع
يعني ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف بالادغام متعذر فحذف احدهما لا ان
الحذف انما يجب للتخفيف اما الاول فكما صرح به في الصحاح حيث قال احسست بالخبر يحذفون
منه السين الاولى واختاره المص حيث قال في اقررن فحذفت الراء الاولى
لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية فلان الثقل انما نشا منها
ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي القاف مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء
بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء مكسورا او قلب من هذا حرف الاولى في
لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا ان كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير
بحذفه ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضي البازي فهو ظلت اصله ظللت يفعل به ما علمته بيانا
الفعل كما جوز القلب اى قلب ثانية المتماثلين في نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد
الاخيرة ياء وعليه اى على الحذف قراءة من قرأ وهم غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر
القاف فانه ماخوذ من القرار وهو مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى نظرا الى
اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لاثرها
ودفعا لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب
حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر
مثال لحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا

والتخفيف مطلوب

الثقل انما م

وهو

وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كما وعدن حذفت الواو طردا للباب واستغني
عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرأ قرن
بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقررن مثلا بفتح القاف على صيغة المضارع
المتكلم من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار
مضاعف مستعمل من باب ضرب ويستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار
فعلى هذا من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح
فهو من القرار لا غير فيكون اصله اى اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة
تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكر هنا اكتفاء بذكرها في قراءة الكسر
فصار قرن بالفتح هذا اى امتناع الادغام عند سكون الطرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه
اى سكون الطرف الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير
مانع من وجوب الادغام فيجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فتحرك الساكن
فيدغم فيه الاول وهذه لغة بني تميم ويجوز عدمه اى عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام
تحرك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود لحقه فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس
وفي التنزيل ولا تمنن واحد ونحو الادغام امر المخاطب وتقدم بالادغام امرا له بعد نقل
حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين
بفتح الدال الثانية للخفة ومد بكسر الدال لان الكسر اصل في تحريك الساكن ومد بالضم للاتباع
اى لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضموم في الثلثة لان الحركة المنقولة اليه في الثلثة

من الضمة وهما تم ان ولا اجل ان الضم في مدّ للاتباع لا يجوز فرّ بالفتح ان يضم الراء ويجوز غيره
من الفك والكسر والفتح لوجود العلة المذكورة فيها لعدم مقتضي الاتباع في الضم وهو ضم العين
بل الموجود ههنا هو مقتضي الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في
نحو امددن ويمددن وامددن وممددت ونحو لم يمددن ولم يمددن ان فيما اتصل به الضمير المرفوع
لان سكونها الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف
امدد ولم يمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد
لتمدد كما مر في نحو امددن ولم يمددن ولم يمددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير
سكون في امددن وامدد حركتها كما ارمنا ولام قولا وقولي في الامر من المضاعف النون الثقيلة
مدّن بفتح الدال مدّانّ مدّنّ بضمها وحذف الواو اكتفاء بالضم مدّنّ بكسرها وحذف الياء اكتفاء
بالكسر مدّانّ امددنانّ وتقول بالخفيفة مدّن بفتح الدال مدّن بضمها وحذف الواو ومدّن
بكسرها وحذف الياء، واسم الفاعل منه مادّ اصله مادد ادغم الاول بعد سلب حركتها في
الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميمين اصله
ممدد ادغم الاول بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الآلة ممدّ بكسر الميم الاولى اصله ممدد و
المجهول من الماضي مُدّ اصله مُدِدَ ادغم الاول في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع يُمدّ اصله
يُمْدَد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا اتم من الوجوب اذا وقع
قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تثخذ ... واما قلبت مع هذه
الحروف لما بينها وبين ما قلبت من الياء من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقارب لها

لها او موافق لصفتها واوردها على ترتيب الالف امثلتها فقال نحو اتّخذ وهو من ادغام اتخذ
شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ائتخذ فقلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء
التي يجوز ان تقلب تاء فيما سمعنا انما هي الياء الاصلية وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان
من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتّجر اصله اتتجر لانه من تجر من باب
نصر اي عمل التجارة فادغم التاء في التاء وجوبا ونحو اثّار اصله اثتار افتعال من الثأر لانه
من ثأر من باب فتح اي قتل القاتل وجب فيه الادغام على العكس وهو معنى قوله يجوز فيه اثّار
لان الثاء والتاء من المهموسة وهي ما لا يجهر ولا يجتنب جري النفس مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفه صح
ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهي ما لا يجري النفس مع تحركه وخصفه
اسم امرأة والتشحث الالحاح في المسألة ومعناه ستلح عليك هذه المرأة فيكونان اي التاء
والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجهما بخلاف السين فانه وان كان
السين والتاء من المهموسة وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب
التاء والثاء في المخرج فان بين مخرج التاء والثاء مخرج حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي
التاء والسين مخارج ثلاثة احرف من الدال والطاء والثاء ولذلك ظهر التجانس بين التاء والثاء في
اللفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعا والاولى ساكنة بخلاف التجانس بين السين والتاء وان
تشبث احد في ما سمعت فراجع الى وجدانك في اثّار واستمع وليس ايضا بين السين و
التاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما

منهم ان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل التاء بنقطتين ثاء مثلثة
والتاء ثاء على العكس والاخير افصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه الا انه
قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب
الادغام في هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصوري والاتحاد للاوستي وتقارب المخرج
وتبعه المصنف وابن الحاجب وقد نقل سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات
وتبعه شارح الهادي وهو ادان من باب افتعل اي اخذ الدين ولا يجوز فيه غير الادغام
الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام وخصص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام
للاحتراز عن ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون تعليل للتفريد بل لمطلق وجوب الادغام
وعدم جواز البيان كما يدل عليه صدر كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر في دنابيل انه كان اذا الحط
الفائدة في الكلام تغيير اغاليه فتمام الكلام للتقييد فائدة غير معلوم الحالة وهنا فائدة غيره وهو
تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في ادان لانه اذا جعلت تاؤه دالا اي الدال الذي
تشترك التاء على حالها لبعده من الدال من المهموسية لان التاء مهموسة والدال مجهورة فبينهما بعد في الصفة
اي المهموسية والجهورية والبعد بين المتقاربين في الصفة يوجب عسر التلفظ بها فوجب دفع هذا البعد بقلب
احدهما الى الاخر ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة اي الدال فقط دفعا للبعد
والتنافر فيزول الثقل من التاء في المخرج بين مخرجهما ولذلك قالوا انه لا يجوز الاظهار
اذا اجتمعا ووجد شرايط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف كمدان لسكون الثاني تقديرا
وبخلاف وتد لا يستكن والظاهر يدل لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب

اصله ادتان لانه من دان من [illegible]

النفس

في النوع المقلوب اعني التاء ولكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدأ لمخرج
النوعي الذي للتاء والدال والطاء وجعله اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا
للاصل على الزائد يلزم ان حرفان من جنس واحد فيدغم اي يدغم احدهما في الاخر ويقع الادغام
بينهما وجوبا ولقائل ان يقول جعلت التاء دالا لا يدل على تعيين احدهما ليتبعه على حاله او
الاخر قلب احدهما الى الاخر فقوله لبعده من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال
من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلامه وهو اذكر بالذال المعجمة والادغام
اصله اذتكر لانه من الذكر من باب افتعل يجوز فيه ادكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذدكر
بالفك لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة فبينهما بعد في الصفة فجعل
التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم تقلب التاء اي الذال من اول الامر لعدم
قرب المخرج بينهما كما جعلت التاء دالا اي اذا ان اللغة المذكورة فيجوز لك الادغام بعد جعل المذكور
نظرا الى الحادث اي الدال او الدال في المجهورية وعدمه بجعل الدال ذالا والذال دالا على
التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم الادغام نظرا الى عدم الاتحاد في الذات
اذ الذال غير الدال تاتا وهو ازان اصله ازتان لانه من زان من الزين مثل اذكر في
جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للتقديس الزاء والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير
وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام في اذكر قوي
فصيح بخلاف الادغام في ازان فانه ضعيف غير قوي وغير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال
والزاء الا انهما متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة ولذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء

ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاي دالا بل بجعل الدال زايا لاتحادهما في المجهورية لان الزاي اعظم
من الدال في امتداد الصوت فيصير اي حاصل جعل الزاي دالا وادغام الدال في الدال كوضع
القصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف ولانه اذا ان
على تقدير ادغام الزاي في الدال يوازن ويلتبس بادّان من الدين وكذا مستمع اصله مستتمع لانه مما
يستمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما في المخرج
ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتّمع لعظم السين في امتداد الصوت فتعين
ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال مستمع لعدم التجنيس في الذات وكذا
مستتبه اصله مستتبه لانه مما تشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة وكذا اصطبر اصله اصتبر لانه من الصبر
من باب افتعل يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء التاء على حالها لان الصاد
من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي الحروف التي هي مستعلية فالاضافة
بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلاثة الاخيرة ليست منها الاربعة الاولى
وهي الصاد والضاد والطاء والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها فارتفاع اللسان بها الى الحنك
واما اطباقها فلانطباق اللسان بها الى الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الكلمتين المذكورتين
مجازان لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان والمطبق
عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة وقيل لان شبهه مشترك والثلاثة الاخيرة
الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم
من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة

من ال[illegible] من المنخفضة وهو ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الكلام
مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية وقوله بجعل التاء طاء حال من فاعل يجب احد تمام ايضا
التاء على حالها وتأتيه فلتباعد التاء والطاء الى ان قوله يجوز فيه اصطبر حاصل بما ايضا كالتفسير
اليه ثم قوله لتباعدهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة
والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيصير الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول
وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج لانهما لثوية وقد عرفت ان البعد بين الحرفين في صفة توجب عسر
التلفظ بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء بقصد ازالة عسر النطق فصار
اصطبر وادغام بعد الاسم في المعطوف عليه لكا اعادة في جنب ان يقرب المعطوف عليه كما في
ست اصله سدس بدليل اسداس ولكن كسس بجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في الهمس
ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة فهذا شبيه في قلب حرف فالمباعدة بين المقلوب وما يقاربه
من وجه لمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة
الجهر وفي صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة ثم لم يترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما
في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حالها لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسة ولم يزل المباعدة
في الشبيه به اي بسدس اتفاقا دالا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في قلب
ادان وقلبت التاء المقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ست ثم يجوز ترك الادغام في اصطبر بجعل
الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلاء اي في النسبة الى الاستعلاء وهو اجبر ولا يجوز ترك الادغام
فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت اي لا يقال اطّبر ويجوز ترك الاباطة اصطبر وهو الاكثر

لعدم المجانسة في الذات بين الطاء والصاد وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق وهو اصطبر
اصله اصتبر لانه من الصبر [illegible] ضربا تا وهو مثل اصطبر في الاحكام ثم وقلبها في هو اضطرب
بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الصاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد
في الطاء واطّلب هو اصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع المثلين
من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والاطباق ولقرب التاء
من الطاء في المخرج وهو اظّلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز الادغام بعد جعل التاء لمباعدة
بين الظاء والتاء في الصفة ومقاربة [illegible] التاء والطاء في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء [illegible]
بينهما في المعظم الصوري ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم المجانسة بين الظاء والطاء في الكل
مثل اظّلم بالمعجمة واطّلم بغيرها واظطلم بالبيان وهو اتّعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب
بجعل الواو تاء لمكلفة المجاورة وكونه واقعا في كلامهم كثير [illegible] وادغم التاء في التاء وجوبا لانه
اي الشان ان لم تجعل الواو تاء بان يبقى تلك المكلفة بحالها لكسرة ما قبلها فيلزم ح ان يصير
جاريا لكون الفعل مرة ياء في الماضي هو ايتعد ومرة واوا في المضارع هو يوتعد وهو موتعد
وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف بسبب التعليل اذا وجد
سببه فغير محظور كقيل ويقول وغُزي ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب الواو تاء [illegible] لمثل
هذا الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا فعلوا او يلزم ح توالي الكسرات الكسرة اللازمة
والياء المركب من الكسرة [illegible] فيلزم ح والظاء ان يفعل ويلزم بالواو اذ تعاند بين العلتين
الا ان [illegible] وهو اتّسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب ضرب

ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب وان كان من اليسر فجعل الياء تاء لمكلفة المجاورة وقوله
في كلامهم [illegible] الكسرة [illegible] في العدو الا ايتسار ولم يدغم
اي لم يمنع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في اتسر لان الياء في ايتكل ليست لازمة بل لعدم
وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم فيه بجعل تلك الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا لانا
اصله ائتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها [illegible] ومنهم
من اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم [illegible] في بعض اللغة لان الياء الثانية ليس
بلازمة فيه حيث يسقط تارة [illegible] وتقلب تارة [illegible] كما مر قوله وادغام اتّخذ شاذ عطف
على قوله مما لا يدغم من حيث اللغة اي من وجه ان اللزوم شرط في الادغام فيعقد ادغام اتخذ اذ كان
اصله ائتخذ وقلبت الثانية ياء ثم قلبت الياء تاء والقبل ان لا تقلب الياء [illegible] لازمة
همزة اذا جعلته ثلاثيا هو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس بما تنبه ومن ثم توجيه انهم
ان الياء [illegible] ليس بلازمة ولا ادغم والياء في ايتجد غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ
فلا اعتبار ويجوز الادغام اذا وقع بعدها تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تغلب
تاء الافتعال اي هذه الحروف لمقاربتها لها في المخرج ومباعدة [illegible] في الصفات فقلبوها اي تاء الافتعال
لما موافق الصفة بها فادرج [illegible] ذكر الحروف امثلها فانما هو [illegible] اصله [illegible] من الفعل [illegible]
اي التاء من بعد [illegible] حركتها لما قبلها [illegible] الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الطرفين المثلين
المؤكد [illegible] ان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها لحفظ
اقتتل واختصم [illegible] في عدم لزوم التاء بعده واذا لم يجب في افتعل فيجب [illegible] ح ويتبدله

اصله يبتدل من البدل فقلبت التاء دالا ثم الدال ذالا او ادغم الدال في الدال ويذدكر اصله
يذتكر فقلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال ويزدرع اصله يزترع من الزرع
فقلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم ادغم الزاي في الزاي ويسّمع اصله يستمع من السمع فقلبت التاء سينا ثم ادغم
السين في السين ويخصّم اصله يختصم من الخصومة فقلبت التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد
وينضّل اصله ينتضل وهو الرمي فقلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد ويلطّم
اصله يلتطم من اللطم فقلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظّر اصله ينتظر من النظر فقلبت التاء
طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكنه لا يجوز في ادغام حتى ان الامثلة المذكورة الا
الادغام لجعل التاء مثل العين وقوله لضعف كسرها الآخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول
وترك الفاعل اي لضعف كسرها المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال وكسرها بالآخر الذي هو
العين مع ان عكس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا من عارض منع من هذا
القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف ... من كونها اصلية
او زائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام في الماضي الا في مواضع مثل هذه
الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان ادغامه عندهم اي عند هؤلاء البعض الصرفيين لو قصد هذا
الادغام ينقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف الهمزة المجتلبة فيعبر في اختصم مثلا خصّم فلا يعرف انه
من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال قتّل بفتح القاف اكتفاء
بالفرق في المضارع والى هذا اشار بقوله قتّل ويجوز في مستقبله كسر القاف وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجيء

بكسر القاف نحو خصّم اصله اختصم لان الشأن عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة
التاء مع عدم نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس ح وعند بعضهم في الماضي المدغم المجتلبة
نحو اخصّم بكسر الخاء نظرا الى سكونه اصلا او بفتح الخاء في اخصّم واي الى الحركة العارضة في حكم المعدوم
فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس ايضا واما في خَصّم بفتح الخاء فلم تجيء المجتلبة
لان حركة الخاء ايضا الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة
فلا تحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في خصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز احدهما
بفتح الخاء ايضا مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل اخصّم
على كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يخصّم واما من قال في الماضي خصّم بفتح الخاء يقول في
مستقبله يخَصّم بفتح الخاء ايضا ومن قال خصّم واخصّم بكسر الخاء بالمجتلبة وبغيرها يقول في مستقبله يخصّم
بكسر الخاء ايضا ويجوز في مخصّم فاء الفعل ضم الفاء للاتباع اي لاتباعها الميم في الضم مع فتحها عند من فتح
الفاء في الماضي ومع كسرها عند من كسرها فيه نحو مخصّمون بالحركات الثلاث وفي مصدره اي اخصّم
هو خصّاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او نقل
كسرة التاء الى الخاء وفي مصدره خَصّاما بفتح الخاء وان اعتبر انت حركة الصاد المدغم فيها
وانتقلت الى الخاء حركتها وانما قال ان اعتبر اشارة الى ان الاتباع هنا ضعيف لوجود الفاصل
بخلاف مخصّمون وفي مصدره اخصّاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبارا لسكون الاصل كما ذكر في
اخصّم هذا على تقدير فتحها للخفة والاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة
فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان الكسرة منقولة من التاء فلا احتياج

اما المجتلبة لما ذكرنا في اخصم ويدغم تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها جوازا اما فاجتلاب الهمزة
اذا كان ما بعدها مما يقاربها من حروف [illegible] وانما لم يذكر هذا القيد اي ما يقاربها
لظهور ان تفعّل وتفاعل لا يصح ادغامه كما في باب الافتعال في ادغام تائه فيما بعدها من حروف
ت د ذ ز س ص ض ط ظ لمقاربتها لها في المخرج وبما عددنا فنحو اصّفا نحو اطّهّر بتشديد الطاء والهاء
اصله تطهّر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء واثّاقل بتشديد
الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادّارأ واطّايروا وازّيّن
واثّقل واصّدق وازّيّن وكسمع مع واضح ونحو [illegible] تقلب التاء ابتداء الثاء ما جاء وربما [illegible]
لقرب المخرج او تزيد واما في اسطاع فبعد قلب التاء طاء اذ لا ادغام ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل
في ما بعدها في نحو استطعم لسكون الطاء حقيقيا ومن شرائط الادغام تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا
بعدها في نحو استدان لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذفها اي استفعل للتخفيف في بعض
المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يستطيع اصله يستطيع كما في ظلت من ان احدى اللامين مبر
حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون السين زائدة على غير
القياس اذ زيادة السين انما اطردت في استفعل وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اطاع
يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما
الفراء فشاذ وفتح الهمزة وجعلها همزة قطع ان اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فبقي
يسطيع بالضم وانما كان السين زائدا على قول سيبويه لان اصله اطاع كانما اي كزيادة الهاء
في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس [illegible] في المهموز ثم لم يعرفه

يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على المعتل لان المهموز
حرف صحيح ولانه لم يجبر وفيها ما جرى في حروف العلة في الاطراد الا انه في كثير من الابواب يعطى له
صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما تركيبه [illegible] همزة اي همزة المهموز حرف علة في التلبس اي
في ازالة شدتها كلها من وا ومن وا وانا وهو [illegible] ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ وسمي المقطع الفاء
لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سأل وسمي النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل
الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرأ وسمي الهمزة ايضا [illegible] وحكم الهمزة كحكم الحروف
الصحيح في جميع الاحكام الآتي في حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتدأ بها كما سيجي انشاء الله تعالى بالقلب
وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة
والياء هذا بين بين المشهور فيها سمي لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا انكسرت اذا كانت
متحركة على وفق حركة نفسها كما يأتي انشاء الله تعالى وفسره حتى لا يبطل ان المراد منه غير المشهور
وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها منه كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين
هي ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة يجيء بها نحو الساكن ولذلك لا يقع
الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد
مستثقل لخروجها من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر
اهل الحجاز والتخفيف لغة تميم وقيس فيها سهلها على سائر الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه
تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بها بغير
عوض الا ان المصنف قدم القلب على بين بين الاول من طرق التخفيف اي القلب بكسر [illegible] وتخفيف

قدم التخفيف بالقلب لكونه اكثر
استعمالا [illegible]

اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها
اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يكون الا حيث لا يجوز المشهور ولانه
فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشيء يوافق حركة ما قبلها بيان الكيفية
القلب عند وجود شرطه يعني ان كان ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف الذي يوافق الفتحة وان
كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانه توافقها الهمزة عريكة اي الساكنة اي
طبيعته لضعفه واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها الى ما يجانسه
ويوافقه اذ لا يمكن ان تكون حركة تستدعي ما يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لا تستدعيه يلزمها
ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر واذا كان ما
تلك الطرق اي التي هي بين بين تكمل اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة
كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع
لاستدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها لان قبلها متحرك
لا تقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت الا بعد حركتها وحركة ما قبلها تثبت الهمزة على
تخفيفها بين بين في كل الاحوال لانطباق الحذف والقلب لبعدهما عن حركتها اي الهمزة المتحركة
بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف في الهمزة مع اعتدال ما قبلها فهي حاصلة من ضرب
الثلاثة في الثلاثة نحو سأل ولؤم وسئم ورؤس ورؤف وسئل ومستهزئين ومستهزئون في غير هذه
الاحوال كلها تثبت الهمزة فجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما
فانها لا تثبت ح بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا اصله مير

طر ميسر فيا لان ما قبلها مكسورا

ميسر وجون فيها لان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الحركة كالسكون في اللين والضعف
فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون واما قبلها لم لا يقلب ما تقلب الهمزة في نحو سأل
الفا ومنسأة اي همزة سأل مفتوحة ضعيفة لينة فلنا فتحة اي فتحة همزة سأل الحذف الكمال
حارس قوية بفتحة ما قبلها لان الفتحة تبعد طبعه وطوعها كالمرتع لما لم تقلب الهمزة الفا
مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة البغال عشية
فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري حين ولي من العراق بدل عبد الملك
ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية
اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي طلاعة للخاطبين فزارة منادى حذف حرف
النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن السلطان قرودة كالملك فا
غنتم به لا يبور كم كان فيه ولا تنتفع به والثالث من تلك الطرق هو الحذف يكون اذا كانت الهمزة
متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء اي لا تلين الهمزة ثم تسلب حركتها فيه اي فيما اذا كانت
الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا اي قبل الحذف لكون التخفيف على التدريج للين حركتها وجاورت
الساكن في الحال قبل ذلك اللين فاصح العلة مؤثرة فيحتاج للتليين والتصرف فيها ثم حذف الهمزة
لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف ح لانه لا مجال للقلب
لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها ولا بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع
الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطى حركتها
لما قبلها لا ابقاء لاثرها وانما لم تحذف الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك الى الاختلال باسقاط حرف

مع حركة لى انا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت في كلام بعض الادباء التصريح بتقديم
حذف الياء ثم على نقل حركتها كما فعله المص وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه
تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين
في كلمة همزة طو شئ اصله شيئ وسو اصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء بمسألة لان الواو
والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فيهما في حكم الحرف الصحيح او اكتفاء بطول وخوبة من جهة
ان الواو والياء لما زيدا بالمعنى فكانهما اصليتان او اكتفى بجعل يا بو يوب دابتغى مرة
فانه لما خففت في كلمتين فني كلمة اولى واما الحرفا اكان فيه طريقان بعد التخفيف خصه
بالذكر ولم يكتف بمسألة او مزيد بين لمعنى اى الالحاق فان نظيرهم لما كان الالفاظ
كان المعنى لمتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر الاطلاق وما يتعلق بمعنى غير
اللفظ كالياء في حبيبة فانها للفاعل والواو في مقروءة فانها للمفعولية والياء في افيس
فانها للتصغير فليس بمعنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا
يقولون انها زائدة ولم يعتدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى طو مسألة اصله مسألة
بتثبيت الياء ثم تسلب حركتها اولا ثم حذف ثم اعطى حركتها للسين الذى هو حرف صحيح
في كلمة الياء ثم وملك اصله ملاك مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة
اشارة الى ان اصل ملاك مالك فقدمت اللام فصار ملاك فحذفت الياء ثم كما في
مسألة وقيل ملك وتقال في الجمع ملائك وملائكة بالتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل
في الحاق الصحيح فيما اذا كان في كلمة الياء ثم بمسألة اعلاما بان حركة الياء ثم وسكون الحاف

الصحيح قد يكونان عارضين كما في مسلة والاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها
فتحركت لام التعريف الجر لسم في الاحمر لو لا الام طريقان احدهما انه يجوز فيه لحر بسبب حركة
الياء ثم وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح في غير كلمة الياء ثم وهذا هو المختار
لان الالف التى هى همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه
يجوز فيه الجر بقاء همزته لطرو حركة اللام فكان اللام ساكن اولا اعتبار بالعارض كما في
احصم وحبل اصله حاال فزيد الياء للالحاق بجعفر فصار حيأل فخففت الياء ثم على طريقه
وحوبة اصله حأبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الياء ثم
على طريق تخفيفها وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلى في غير كلمة الياء ثم وابتغى
مره اصله ابتغى امره فيما كان الياء الاصلى في غير كلمة الياء ثم فان باء التصغير احد حروف
الكلمة لا عرف ولذا اتى بالا ابتغى كلمة واحدة فخففت الياء ثم على طريق تخفيفها لجواز
قبول الحركة على حروف العلة في هذه الاشياء اى في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو المختار
او في الواو والياء اصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى الشمول مثل شئ وسوء لكونهما
الحروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها وطرو الحركة لانها تقلب الياء الكاملة
فيه كالمعدوم واذا كان ما قبلها اى الياء ثم المتحركة حرف لين لحال حرف علة ساكنا حال
كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك الحرف ان كان ياء او واوا مدتين او مكنية المدة
كياء التصغير فان ياء التصغير يشابه المدة لانها في مقابلة الف التكسير لجواز جاز جعلت
الياء ثم مثل ما قبلها حرفا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت واوا

ثم ادغمت الاولى التي هي ما قبلها في آخره اي ثاني ذكل الاولى والمتاخر عنها الذي هو
المقلوب من حرف اللين لاجتماع المثلين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها
الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليين او مزيد الملحق لان
نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان للمد تارة او ملحقة المدة يفضي
الى تطويل الضعيف اي اعطاء المحل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف
اللين المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا جعلها بين بين لان الهمزة بين
بين قريبة من الساكن مع ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكنة فتعين
القلب ثم فرع على القاعدة جزئيا تا فيه نحو خطيئة اصلها خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة
ومقروءة اصله مقروءة لان الواو فيه مدة زائدة واقيس اصله افيس تصغير افؤس جمع فاس
لان الياء فيه بعد المدة ولما علم انه تقلب فيه علم حكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب فيه ثم فان
قلت يلزم تطويل الضعيف بها اي كما في النقل في الادغام وسواء في ذلك الضعيف في الادغام الياء
الثانية والواو والثانية ولم يذكر بالاكتفاء بذكر الياء الذي هو في المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو
الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية ان حركة من حروف اصل فلا يكون ضعيفة
كيا جيل اي كي لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادته ثانيا فيه وكذا او وحوبه وهذا الحكم ما قبل
الهمزة حرف صحيح او واو او ياء وان كان ما قبلها الفا جعل الذي هو الهمزة بين بين المشهور
اذ لا يجب القلب المشهور بسبب سكون ما قبلها الهمزة وانما تعين بين بين في هذه الصورة لان الالف
لا تقبل الحركة حتى يحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا يقبل الادغام ايضا حتى تقلب الياء وبه علم الالف في الالف

في الالف فتعين بين بين نحو سائل في الهمزة الاصلية و قائل في المبدلة هذا اذا كانت
الهمزة واحدة في كلمة واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة
تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب لانه ليس نحو آخذ للتفضيل اصله اأخذ كانصر وآدم للصفة
المشبهة اصله أدم كاحمر فالزائدة هي الاسكانية و [illegible] بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى
من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف لفظا نحو بقوله الا في ائمة
فان اصلها اأممة جمع امام كابنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال لان جعلت
همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس فصارا آممة كما جعلت في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال
قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية
فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف لالتباس بامة بضم الهمزة والتشديد واحدة
بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا
لثقله فصار ائمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة حين قلبوا الهمزة
حرفا من جنس حركتها من الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اتماما للوحي حركتها واما لان في ذلك ملاحظة
للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين بينا وهذا هو المشهور عند البصريين الآن ما ذكره المصنف اقرب
الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب عندهما بالا الياء لا يلزم اجتماع الساكنين في حده بعد الادغام
ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ايمة الكفر بالهمز بين المحققين والادغام فان قيل
اجتماع الساكنين في حده جائز ثم لا يجوز في آممة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا
الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آممة ليست بمدة لان المدة هي الالف المنقلبة من واو او ياء

بيم المقلوبة من الي او المقلوبة ...

والالف في آمنة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده الاستفهام الانكاري لما يوجد
اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء كقلب
حركة ما قبلها نحو ايمة اصلها ائمة مثل الايمة واذا كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا
لانكسار ما قبلها نحو اوثر اصله أؤثر من الاثر وسواء الحمل واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها أؤكل أؤخذ أؤمر لكان
المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال اوكل اوخذ اومر لانهم حذفوا الهمزة الاصلية
منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس كما حذفوا همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء
بالساكن ثم الحذف في الاوليين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاوليين في كثرة الاستعمال
قال الله تعالى وأمر اهلك الآية نظرها في ... واحد نظرا الى الخارج ... في الطرف القبل القياس عند حذف الهمزة
من مره وهذا ان تخفيف الهمزة الثانية الساكنة من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى
منهما اذا كانتا اى الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر كما من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام
اثنا عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة والاقسام ستة عشر الاربعة منها ان
تكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويدوا ومما
نلفا ولم يدرا والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر
لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة
ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف انه تخفف الثانية عند الخليل
لان الثقل انما حصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما يحصل من اجتماعهما فعلى
ايهما وقع التخفيف جاز ... مقدرنا ثم ابدلوا من اول المثلين ... ليس في نحو دينار وديوان اصلهما

اصلهما دنّار ودوّان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كلا منهما
على حدة ثقيل ... امر الثقل فقد جاء ابن اسحاق بتخفيف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما
ذكر كلا باعتبار اللفظ لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص احديهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما
جميعا وجهان احدهما ان احديهما اما تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف
الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع في كلمة ففي جاء احد تجعل الاولى بين بين والثانية
تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم تكسر الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم
اصله أاادم في جمع آدم واويدم تصغير آدم اصله ائيدم والثاني ان تخففا على حسب ما يقتضيه تخفيف
كل واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء احد تجعلان بين بين لان الهمزة المفردة اذا كان ما قبلها
الفا نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا سال تجعل بين بين وان لم يكونا متفقتين في الحركة خففتا بحسب
على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء ادريس تجعلان بين بين
ففي مثل يدرا احد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا والجمهور على هذا القياس وعند بعض العرب
نحو ... الالف للفصل حرصا منهم على ابقاء الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف
في لفظ كراهة اجتماع ثلث ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة نحو جاء احد
بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة الاستفهام نحو قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين
النقا آانت ظبية ام ام سالم اصله ءانت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا
النقا ونحو قول الآخر حزق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آاياه يعنون ام قردا والحزق الغليظ
القصير الذي يقارب الخطو ابدوا اي اظهروا الفكاهة المزاح اي هو قصير غليظ يشبه القرد لخبث

لو قال في المقدم بذكر العود لتظن ان المقدم يبتدأ به نفسه ثم منهم من حقق بعد اقام الالف ومنهم من
طفف ولا يحقق الهمزة فيما ذكره الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو حقق طلب
من بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع
هو الاصل علو الباقي عليه وانتفاء اللبس فيها حرف بتعذر الحذف والقلب شيء مع ان الهمزة المبتدأ
بها لا تكون مستقلة لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قبل الابتداء استغناء لا للتخفيف وتخفيفها با
لحذف في ناس اسم جمع للانسان اذا لم يتبع فعالا في ابنية الجموع اذ اصله اناس بالهمزة في الاول
يشهد له انسان واناس واناسي وانس شاذ عن القياس المذكور ولكن لكان اناس في تخفيف
الهمزة في الاول على غير القياس القياس انه منكر اي اختاره الثاني فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياسي
فصار لاه ثم ادخلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وانا اختص
القطع بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظه معنا بما انه يعرف اصلا حذرا من اجتماع
اداتي التعريف واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله معرفا
كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها اللام حرف التعريف فنقل
حركة الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله وهذا نص في ان الحذف على قياس التخفيف
بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف القياسي ان تحذف الهمزة مع حركتها ولم ينقل
المثل فيكون ذكر هذا القول هنا تكميلا للاستطراد اذ الكلام هناك الهمزة المبتدأ بها مما يمكن ان يتصل
بها كلمة اخرى ويوجد ذلك في الحذف على غير القياس والبدل الا مركدك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم
التعويض من حرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة في الكلمتين في حرف غيره مجانسين على سبيل اللزوم

بعد حذف الهمزة ثم

اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى ما بعدها ولكن يوجب اجتماع المثلين متحركين وسكون المنقول اليه
الموجب لكون النقل عملا كاملا الا ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك معرفة من العباس لان الهمزة
في تعذر التثبت كل ذلك مما خص به هذا الاسم فغاير بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات
بالا يوجد الا فيه كما ان التعظيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف ابتداء
ما غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به على حيث قال همزة
الاله حذفت حذفا ما غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت
وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثلين ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع
العوض والمعوض عنه ولطائف انه ان كان محذوفا الهمزة على القياس يكون لزوم حذف التعويض ووجوب
الادغام على خلاف القياس وان كان الاول على غير القياس يكون ذلك على القياس فهذا الكلام جلوس خلاف
قياس ففيه توفيق بين الكلام والسمع حيث كان الحق خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس كما
حذفت الهمزة في يرى تشبيه الطالة يبري انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في الادغام)
فصار بهذا التشبيه ربط حذف يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم التقى
الهمزة بسلب حركتها فامتنع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطي حركتها للراء فصار
يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت
والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع بمثل اقبلت هذا رايت من الكلام قبل الترابيب
في الامر الطويل ان ما يتبع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع كثيرا عجيبة غريبة ولا يجوز
هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله صاح هل رايت او سمعت براع

ردا للفرع ما هو في الباب فتوى تمكن ويستوي المطالب المطلب المثبت بمعنى الفاعل
لا بد ادركه حرف اضواتها من الفعل الاسم ما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن كالكسرة والاشتغال
مع اجتماع حرف العلة بالمثنى في المستقبل التفعل في يرى دون اضواتها ومن ثم ان ومن ان وجوب حذف
اللام في يرى لاجتماع الشرائط الثلثة المذكورة لا الجيان فيما لم يبق خلاف الفتحة في ياء التعدية
الشرط الاول وان يقال يسيل في باب التعدية ما شرطا ثالثا وان يقال مري في مراى للتعدية ان
الشرط الثالث وتقوله في الحاق الضماير بالماضي راه راها راوا والآخر وانت رات راتا وراين لها
واعلال سيجي في باب الناقص ان شاء الله تع واما ذكر قلب يا يرى الماضيا فلذكر في التثنية على صورة
لفظ يرى المستقبل عند الحاق الضماير به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ان
يرين ترين تريان ارى نرى ولما كان في جميع المستقبل صيغ مستعمل بالفعل وارد على التمام بخلاف
الماضي وحكم يرون في تخفيف بالحذف وقلب الياء الفا كل يريد كل حذف الالف الواقع في يرون لاجتماع
الساكنين واو الجمع لان اصله يرايون قلبت الياء الفا كما في يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من
الياء واو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يراون ثم حذفت الالف كما في يرى وحركها الياء في يريان
بعد عود الضمير في التثنية باء الاكتفاء السا وعدم امكان حذف احدهما للالتباس مع ان لا حركة عليه
ثقيلة لا طول حركة لما كالمعدوم منه فلم ينقل عليه واصل الفتح لان الالف لا بد ان يكون ما قبلها مفتوحا
ولا تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه اذا قلبت الياء الفا اجتمع الساكنان
الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم حذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس يريان
بالواحد في اللفظ فحذفوا النون في مثل لن يرى اي عند دخول الناصب قوله يرى بدل من الواحد فلما التبس يريان
اي لن الناصب

بحث المستقبل

الفا

لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في يريان عند دخول لن لن يريا فلو
قلبت الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرا لم يعلم انه مثنى حذف
نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ
اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفرد المقلوب من
الياء فانه يكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترايين على وزن تفعلين
فحذفت اللام كما حذفت في يرى فصار ترين ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار تراين ثم حذفت فصار ترين وكان تقول حذفت كسرة الياء
ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه تدريج في التخفيف وسوى بينه اي
بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الواحدة
تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما كفى في ترمين بالفرق
التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجي ان شاء الله تع في باب الناقص ان
ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك
ان شاء الله تع واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف الشرط
عليه كما في قوله تع فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التي للاعراب علامة
للجزم وكسرت ياء الثاني ثبت بعد ان الحق النون الثقيلة بآخرها بعد دخول
حرف الشرط عليه اي اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع الساكنان
احدهما ياء الضمير والثاني اول نوني الثقيلة فحركنا الضمير دفعا لاجتماع الساكنين

فقلبت فتحتها الا الياء

الالف لاجتماع الساكنين

وسكن ص عامه

اذ لم يكن حذف احديهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة
فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسرة ليطرد في جميع نونات التاكيد فان
نونات التاكيد يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة المخاطبة لاجل ياء الضمير فابقي
على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها لخفة الكسرة وفيما لم تحذف الياء كسر الياء ايضا طردا
للباب لان الياء تصير ما قبل نون التاكيد كما في اما ترين كما كسر الياء اخشين في اخشين
فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ويكون عامة في باب اللفيف الامر للمخاطب
مثل تَرَأَيِنَّ رَيَنَّ وارين ريا رين ولا تجعل الياء الفاء في ربا وان لم يلتبس اي اجعلت الفاء وحذفت
لاجتماع الساكنين تبعا ليريا يا وكذا تاء تحبين فان الجوار يستعمل فيما يتم الوجوب في ر
بها الوقف عند الوقف لحذوه اصله رأى لحذفت همزته اي العين كما حذفت في يرى
ثم حذفت الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق بها
السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف على المتحرك
ان لم يسكن فصار ره ونقول في رَ واخواته بالنون الثقيلة ريَنَّ ريانّ رونّ رينّ
ريانّ رينانّ فتجيء بالياء في رينّ اي اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب
اتصال نون التاكيد او السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون اللازم لا الجزم
في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما
اختص بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصار كانهما كلمة واحدة فما
عيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق

الحق نون التاكيد باخر الصحيح حرك دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون
فلا يكون الاخر محلا للسكون فكذا اذا الحقت باخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة
اعني اللام لانعدام السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين لاكن
لم تحذف واو الجمع في اغزُنّ لعدم خفة ضمة ما قبلها ولو حذف لم يبق ما يدل
عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله
ريوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي رَوا فلما الحق به النون التقى
ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما لما ذكرنا في اما ترين فحرك الواو فحركته بالضمة فحركته
عارضة فلم يعد اللام وقيل لو عاد اجتمع الساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما
فر منه وكذا رِنَّ بخلاف اغزُنَّ فان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الزاء تدل على الواو
المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزونّ [illegible] الزم اسكان الواو
لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا ان الكلمة ثقلت و[illegible]
بسبب نون التاكيد فلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزِنَّ وكذلك اُرمِنَّ
وارمِنَّ ونقول في رَ واخواته بالنون الخفيفة رين رون رين واحكامها كاحكام
الثقيلة الفاعل منه راءٍ مثل راعٍ وزنه فاع اصله رائي اعلاله كاعلال رام ولا يحذف همزته
اي همزة راء لان الموجب الذي كان في يرى لم يوجد في اسم الفاعل والمفعول منه وقيل لا يحذف
همزته لان ما قبلها الالف والالف لا تقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها
بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما قد لكن لما لم يمكن ذلك لم تحذف ولم تجعل همزة بين بين المشهور

كما انهما جعلتا بين بين في سائل وقائل كما مرّ وقس على هذا الاعلال يرى في تقليب الثلاثة
من باب الافعال من الرؤية لكون مستعملا من الرؤية في هذا الباب كثيرة
الاستعمال ماضيا كان نحو أرى اصله أرأى او مضارعا نحو يُرى اصله يُرْئي او امرا
نحو أرِ اصله أرْإِ او فاعلا او مفعولا نحو مُرٍ ومُرى اصلهما مُرْءٍ ومُرْءًى او مصدرا نحو اراءة
اصلها ارآيا على وزن افعالا فقلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
فصار ارآءً لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة تقلب الفا لما تقدم في هذا الكلام
بالالف فصار حرف العلة لتزايدها عليها وانها جوهرية بخلاف حرف العلة الا انهم يقلبونها
بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود فحركوا
الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة واما اذا لم يكونا الف زائدة بان كانت
الالف منقلبة من حرف اصلي فلا يعل لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال
العين واعلال اللام وذلك نحو راي وثاي من رأيت وثويت لان عينهما معتلتان وكذلك لامهما
ولامهما وكان الاصل ان تعل ويصح العين لكنهما لحقا في الشذوذ بالراية والغاية
ثم نقلت حركة الهمزة الى الراء التي قبلها من العين اي الراء في ارآء او حذفت كما في الفعل فصار اراء ثم عوض
تاء التأنيث عن اللام المحذوفة كما عوض عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز اراء
بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة
ويجوز ارائة بالياء ايضا نظرا الى انها لم يقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقدم حذف العين
والتعويض عنه على قلب الياء او بسبب الياء اللازمة كسقاية فان تاء التاء ثبت

كان وقع الفتحة قلبت الالف نحو رأيا وامتناع ما قبلها او تنزيلهم الالف منزلة الفتحة صح

يعتد بها بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو نبأوه فانه مجال الاكثر نبائه
ومن قلب نظرا الى ان التاء كلمة اخرى فلما كان الياء متطرفة المفعول نحو مرئي مرئية
اي مرئيان مرئيون اي اصله مرءوي فاعل كما الاعلال الذي وقع في مهدي كما مرّ
في المفعول والاجب حذف همزته لان وجوب حذف الهمزة في فعله الذي يرى غير قليل
كما مر حيث قال وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال
غير موجبة للحذف بل لا يصار اليها اذا لم يوجد فيكون يوجب الحذف واذا ثبت
الحكم في محل على خلاف القياس لا يعتد اه كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول
وغيره من الاسماء فاعل والامر وغيرها وانما حذفت الهمزة وجوبا في يرى كي في غير
الفعل اصله مرأى اسم مفعول من باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعل خصوصا غير قليل
بل لكثرة الاستعمال كثيرة مستتبعة الظهور بخلاف نحو مرأى فان مستتبعه قليل وهو المضارع
فقط وهو ان ذكر المستتبع الكثير اي يرى واخواتها الامر والنهي والموضع من الثلاثي
مرأى والآلة مرئي او اذا حذفت الهمزة في هذه الاشياء اي المفعول والموضع والآلة
دون الفاعل للوجه المذكور الحذف ما لم يكن الا نظائرها من المضارع والامر والنهي
الا انه ان حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير مستقل اي غير واقع في كلامهم
المجهول رُؤِيَ على الاصل يدل على الحذف اصله يرى الى آخره المهموز الفاء لما من همزة
ابواب من باب نصر نحو اخذ يأخذ ومن باب ضرب نحو ادب يأدب من المأدبة بمعنى
الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو اهب يأهب ومن باب علم

نحو ارج يا ارج ومن باب حسب نحو اسئل يا اسل والآتي من فعل يفعل بكسر العين
فيهما والمهموز العين يأتي من ثلاثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرى ومن باب علم نحو
يئس ييئس ومن باب حسب نحو لؤم يلؤم والآتي من غيرها والمهموز اللام يأتي من
اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب
علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ والآتي من غيرها وتقديم مثال باب
فتح على مثال باب علم في المواضع الثلاثة انما هو لخفة بناء ما قبله واما تقديم مثال
باب نصر على مثال باب ضرب في الثلاثة لاستثقال الفاء من باب نصر بالنسبة الى الاستعمال المهموز ص
من باب ضرب وكثرته في الاستعمال خصوصا في المثال ايه اخذ ولا يأتي من الصحائح الا مهموز
الفاء نحو أتى يأتي ثم اثبتنا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الالف في موضع حرف العلة
والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع الكلام ص
مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الكلام وما تفرع عليه ضروري لا حاجة الى
تعليمه ومع ثم ان ومن اجل عدم وقوع الالف موضع حرف العلة لا يأتي من المثال الا مهموز
العين واللام نحو وأد من باب ضرب ووجأ من باب فتح ووسع بكسرها فيقال لها المثال
المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يأتي في الاجوف الا المهموز الفاء واللام نحو آن
من باب نصر وجاء من باب ضرب فيقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام
ولا يأتي في الناقص الا المهموز الفاء والعين نحو أتى ورأى ولا يأتي في اللفيف المفروق
الا المهموز العين نحو وأى من باب فتح ولا يأتي في المقرون الا المهموز الفاء نحو أوى من باب ضرب

فصل

ويكتب الالف في الحالة الاولى اي حال كونه في اول الكلمة على صورة الالف مطلقا
حال اي سواء كانت همزة مفتوحة نحو أخذ او مضمومة نحو أم او مكسورة نحو إبل و سواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد ص
سواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانما كتبت الالف فيها الالف
بمشاركة الالف في الطرح ومن اخف حروف اللين فابدلوا الالف في الخط لخط للتخفيف
لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الالف وان لم يكن تخفيفها لفظا التخفيف
خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله وقوة الكتابة عند الابتداء على وضع الحركات لما عرفت ان الالف لا تخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطا ص
وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الالف على صورتها في
الاول لان محلها الحركات ويكتب الالف في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق
حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب لان كتابة الالف توافق صورة الالف حركة ما قبلها
وهذا في طريق تخفيفها واذا كانت الالف في الوسط متحركة سواء كان ما قبلها
ساكنا او متحركا يكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو يسأل ويلؤم
ويسئم ونحو سأل ولؤم ويسئم واما لم يرد امثلة المتحركة ان اسكن ما قبلها لمكان الاختلاف
فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسأل ويلؤم ويسئم او الادغام كسائل
ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف نحو يساءل ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم
اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان الكتابة نحو جؤنة ومئر على طريق تخفيفها
اذ الاصل ان يكون الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الالف لكان اولى بل قوله

على وفق حركة نفسها كما قال غيره ليشمل نحو جئ وشئ الا انه يرد عليه انما في
الكتابة يشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو جيئا وشيئا فقد علم بطريق آخر كما ذكرنا ذكرها على
انهما كانا مستثنيين في تخفيف الالف من حكم اخواتها واذا كانت الالف متحركة حال كونها
في آخر الكلمة يكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا كالملأ على وفق حركة نفسها
لان الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كأنه لا حركة لها نحو قرأ و[illegible]
ومن يقرأ ويعلم من هذا ان الالف المتطرفة اذا كانت ساكنة وتحرك ما قبلها نحو لم يقرأ
ولم يقرئ ولم يردؤ فالاولى ان يكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل
الالف المتطرفة ساكنة لا تكتب تلك الالف على صورة شئ لا على حركة نفسها لتطرفها ولا
على حركة ما قبلها لفرض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان
شكل الالف وصورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء
وبرء فانما هو علامة للالف وامارة لها ليعلم ان هنالك همزة في اللفظ فيتلفظ واما
كتابة نحو البطء والوطء والخطيئة بالواو والياء فليست على قانون علم الخط بل من جهل
الكاتب بصور الخط [illegible] وقدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد
لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وهذا مثال الفاء منه على مثال العين
واللام لتقدم الفاء على العين واللام وهذا المعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء مثل
الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كانت
في اوله كان كانه هو لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية بجانب
المعتل م

في مثال اي المعتل الفاء

اضافة لفظية

مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال فعطف تفسير للصحة دفعا
لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم منه كونه مثلا في كل الاحكام
كوعد ووعد وقيل انما سمي مثالا لان امره لا كامر مثل الاجوف فيه في الوزن نحو عد مما
تعدد ون من تزين فيه ما عند بدنا لجذره مما ثاله في الوزن وهو الثلاثي كما من فيه اوب
الى من باب ضرب يعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد وجل يوجل وبلب يبلب وجه
يوجه وومق يمق ولا يجئ المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا وجد نحو كما يا
مجاء في لغة بني عامر وفي لغة عنبر جم مع باب ضرب بحذف الواو في وجد اصله يوجد في فيكل
لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اي يجد بالضم لغة ضعيفة نحو وجاء من الشكل
والاستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على
طريق الشكل وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم
الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد وقرئ الوفود بقلب يشتمل
الاذن وهو متعد لا في الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوفار وهو الرزانة لانهما
للازمان وقوله وقرئ دليل على انه متعد ولم يورد من الياء الا مثالا لا واحدا
تنبيها على انه قلة ونظائرها نحو يمن ويمن ويسر ويسر فلا اعلال في اول الكلمة لقوة
المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف والتسهيل في التكلم على المتكلم وعند
الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ لم يوصله فتور ذلك في التكلم بعد فلا يحتاج
الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلل في الاول اذ الاعلال مصدر المجهول الاكتف

الطرف معتلًا قد يكون بالسكون او بالقلب اي بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف
اي بكونه محذوفًا وثلاثتها لا يمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن
وكونه اي كان السكون القلب متعذر لان المقلوب فاءً الا احترازًا عن بعض حروف الابدال
يكون بحرف العلة يعني الالف الياء زائدة في المنصوب للتأكيد والفعل المنصوب وحرف
العلة اي الالف لا تكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف
فلنقصانه لان فيلزم نقصانه عن القدر الصالح اي عن الثلاثي ولا ابتاع الثلاثي في الزوائد
منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيما المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اي لا يقع التعويض
بالتاء في الاول ولا في الآخر مع انه لو تعوض فيه لم يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس
الماضي بالمستقبل بالتعويض في الاول لم يعد والمصدر بالتعويض في الآخر لم يعده
في نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثم اي ومن اجل ان عدم التعويض
بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضًا عن الواو
المحذوفة في العدة بل ادخلت في الآخر لان اصل عدة وعد بكسر العين او سكنت الواو او ما
العين لثقلها عليه مع افتعال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضًا عنها
وقيل اصلها وعدة حذفت الواو ومثل ما ذكروا لزمها التاء ثم ... للعوض
من المحذوف فان زال احد الوصفين الا الحذف ولزم الحذف من طول الوعد لعدم الكسرة
ولا من كون الوعد العدل امثال فعلة لجوده اصل الا الكيل لئلا يلتبس الا بكما المستقبل
ويجوز ادخال التاء في الاول المطلق على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من التوكل وهو تعويض

نعوض في الامر الغير اصله وكان لعدم الالتباس بالمستقبل الا ان المستقبل الاتي على صورة
التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقًا كما في قول الراجز
واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا بحذف التاء من عدا الامر اذ اصله عدة الامر يقول انهم الذين
اخلفوا ما وعدوا الا ان التعويض من الامور الجائزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم
من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف التاء في كل من الاحوال لانها
عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض يلزم ... ما يدل على المحذوف فيلزم
الاجحاف والآتي حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه
مقامها التاء فيجوز حذفها وحمل ... جواب ... سيبويه بقول الشاعر على جواز
الحذف مطلقًا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواكم مطلق فلم يثبت به
فلم يتم التقريب وكذلك اي مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها
وقلبت الفاء وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها
تاء في الآخر كما في العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثم اي
ولاجل ان حكمها حكم العدة نحذف التاء في قوله تعالى واقام الصلوة اصل اقامة الصلوة للاضافة
كما حذفت التاء في عدا الامر الذي ونقول في الحاق الضمائر وعدو عدوا الى آخره ويجوز ان
... وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجها فلانها من جنس واحد فتنقل ... الادغام
المستقبل يعد الى اصله يوعد لدليل ان حروف ماضيه من حروف مضارعه والفاء في الماضي واو
فوجب ان يقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو

لانه يلزم الخروج من الكسر التقديرية اعني الياء الى الضمة التلفظية اي الواو ومن الضمة التقديرية
الى الكسرة التحقيقية ان بنى على كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل ولهذا لم يأت مثله سوى له
التلفظ به لانضمام ما قبلها فلذلك تنتفي في احدهما وسقطت في الآخر وهذا الفعل وان لزم من اجتماع
هذه الامور الثلثة الا انه لما لم يكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف وان لزم هنا بقاء توالي
الكسرتين الا انها اهون من فتح حذف الآخرين ومن ثم اي ومن اجل ثقل هذا الخروج لا يجيء لغة على وزن
فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة
الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل مبني مفعوله كما مر لاجل بكسر الفاء وضم العين
ودليل على ان ذلك لمستقبل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تقد واخواته
ايضا اي كيعد واخواته لم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها لان كلمة واطراد الباب وحذفت الواو
في مثل يقع ويدع ويسع ويزع ويطا لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصلها فثانيه لحذفت الواو
للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يقع مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون
فتحة العين عارضة لثقله الا انه يرد عليه لم تعد الواو بعده وقال المانع اي كسرة ما بعدها
وشيخه ايضا بمثل يعد وبمثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل
يفعل مكسور العين وسوسنا ذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين
فذكروا ذكر العلل وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع و
الاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة والاجذف الواو في يوعد لان
اصلها ياء ، وعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت الياء المقدرة مانعة لكانت

بسقوط الواو مع انها لم يكن مانعة من قلبها ياء ، واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو
بقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تقوت لضمة ما قبلها
فتدبت على الثبات الامر بعد الحذف وانما حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه
او لانه ماخوذ من تعد بلا واو والدال على تسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع واعدصر
موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعاد اصله موعد على وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها وعلم ان الصرفيون يقلبونها الى
الواو ياء بالحاجز المانع في طرف فتية اصله فتوة مصدر من باب نصر على الحفظ وذلك الحاجز فيها
النون الساكنة وبغير الحاجز ان في موعد يكون اي الصرفيون اغلب منهم مع الحاجز ان بالطريق
الاولى واعلم ان ابن الحاجب يعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلبها في فتوة ياء شاذ لعدم
كسر ما قبلها وبعده عدم كتابة همزة حيث بالالف وبرء بالواو ووقف بالياء ونقل السيد ركن
الدين رح عن ابن القطاع ان ياء فتية اصلية لانها من فتيت لا من فتوت فان فتوة فتوة
فعلى هذا ابن العدليين اكتتها دفع فتية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري كان كون ياء فتية مقلوبة
من الواو وان هذا القلب مثل العكس سعة المصنف ذكر لعله ما ذهب اليه الزمخشري والمظهر
اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في سجلا وعدم جوازها في فتيا ويرد على المنقول من
ابن القطاع ان مجيء فتية لا يمنع من استعمال فتوت فتية بالقلب ايضا
اي مثل العين قدمه على الناقص لتقدم محل العين على اللام ولانه يجري في الاخبار على ثلثة
احرف والناقص يعتبر فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة ولان لبعض الاجوف

لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له المنسي لسلم الاجوف واجوف لخلو جوفه اي عامله كالطوف له
الطرف الصحيح او الوقوع في صرفه ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة احرف في المتكلم
في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة نتحاله وما كان معتدها على غيره كما صح اعتبر في صيرورته
على ثلاثة احرف وان كان الخاطب ايضا كذلك طا قلت فانه وان كان قبله الالف الحرف فبولا يسمونه
الفعل الماضي المتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل وحضورها فكانه حرف من حروفه وهو الاجوف
في ثلاثة ابواب ما هو نصر من باب نصر طول قال يقول ومن باب ضرب يضرب باع يبيع ومن باب علم
طول خاف يخاف واما باب حسب فلم يجئ منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبره وقال بعض الصرفيين اصلا
ضابطا شاملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال
واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا شاملا ولا لجميع انواع
الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لا صلا لجميع ان تحمل
جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه ان مدار كل الاصل وسوى ذلك الاصل قولهم ان
الاعلال في حروف العلة حاكم نه في غير الفاء الاني وقع في الابتداء فانه ليس قبله شئ حتى يدخل في
ستة عشر وجها واما الفاء الاني لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها لكونه مسبوقا بشئ فان يتصور فيه
ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي غير الفاء الابتداء اربعة اوجه الحركات
الثلث والسكون يتصور فيما قبلها ايضا لكما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف
العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة من الحركات الثلث
والسكون في الاربعة الثانية التي هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل ستة عشر وجها

وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فتح ما قبلها فكان ما قبل الحروف فيها ساكن للتعذر
اجتماع الساكنين فبقي كل خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها حرف العلة مفتوحا
وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع وخوف وطول ولا تعلق
الصورة الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف
العلة اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها في
جميع الا وقال للبناء حركة الساكن وتسمعها ما قبلها في الحركة فان الحركة بعد الحرف في ذكر
في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اي حرف مد ممتنع بالاتفاق
واما الابتداء بالساكن الصامت اي غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا يشكل الحركة الا على
المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوتات لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن
الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يتقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة
على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ونحو يسر اصله ييسر قلبت الياء واوا والالف اذا انفتح ما قبلها الا الالف
وفقد انفتاح ما قبلها فانها لا تقبل من جنس حركة ما قبلها طرفه الفتحة والسكون يعني ان الالف لا بد
للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فاطلقه حاصله فلا احتاج الى القلب وقد بعضهم
بجوز القلب فاليه نظرا الى الالف التقضيه ويقصد الى زيادة التخفيف ونحو [illegible] فيقبل باب
صمت لكن يقبل ما هي اي [illegible] ذكر الواحدي في تفسيره [illegible] ان هذان الساحران
قال ابن عباس رضي الله عنه لغة [illegible] في قبيلة [illegible] اصله [illegible]

اذا اصل ا[illegible] قلبت الواو يا، وان كان ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا للنزى
كما في انشا الله تعالى وطرد الباب [illegible] وتكثر تبعا للاكثر وكفيان تبعا للقام واطراد الباب بلا ينبغي
اصالة الشيوع و فرعية النادر كما في الكتاب و بيكل ضو كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ما خوذ
من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم فلم اذا كانت كذلك لا يعلى
لان اصله اى اصل لفظ كينونة كيو نونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا، فادغمت اليا، في اليا، فصار كينونة كما ادغمت
في ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو يا، لما مر ثم ادغم اليا، في اليا، فصار ميت ثم
خففت اليا، الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو انسهم هذا
التغير اكثر ما طرق لان التغير يونسهم بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك اليا، في ميت الا
انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموها في ميت
لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة معتبر من اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا
كعصفوفة فقال البصريون منهم الخليل انه معتبر عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في
قوله مع يعود الوصل كينونة وجدت فيعلول لحما كخيتعور وهو كل شي لا يدوم على حالة واحدة
ويضمحل كالسراب فان ذكر وان بدا لك منها انه لخطب عنها خيتعور وقيل اى قال الكوفيون ما صله
ان اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرجوجة وهي الطبيعة ثم فتح الكاف ذ ففيت
بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو يا، كما عند البصريين فتح لا جل اليا، واوا في نحو الصيرورة
مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقيل اذ لو بني على صيرورة مثلا

مثلا ما الضم لزم قلب اليا، واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالبنى الواوي ثم جعلت الواو في الواوي
يا، تبعا لليائي ولم ينعكس اى اليائي يائيا بالنسبة الى الواوي يائيا على التخفيف اولى من التثقيل وقوله صح لا يجيز
وقوله تبعا لليائي يائيا اشارة الى ما قيل من ان الامر في هذا لو كان كما قاله الكوفيون لم يكن لابدال
الواو يا، والضمة فتحة وجه قوله وهما ثم اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها الا اليه اى ولاجل قلة
الواوي كالاجي من الواوي ما غير كينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد
يسود والبيعوعة مصدر باع يبيع جميع فا، قال الامام ابن جني في الثلاثة الاخيرة اى فيما كان
ما قبل حرف العلة مفتوحا مع انه كان الثلاثة في حروف العلة طبيع وصوف وطول سكن حروف العلة
او لا لتحصل الخفة ثم تقلب الفا لوقوعها بعد الفتحة الالف اشارة الى الفتح فعله ولبيا و تركه
الساكن اشارة الى الكلام الفا الخائع وهذا الكلام والفلط يتحقق بنشره وحكسبه اشار الى
الاول بقوله اذا كن اى حروف العلة في فعل الثلاثة او في اسم على وزن فعل شبه بالفعل والى
الثاني بقوله اذا كان وهو طرف بقوله اذا تحركن حركتها غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة
فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون اذ لا تبقى في الفتحة
ح قوة الكسرة لها الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحالية في معنى الظرف فيجوز عطفه
عليه فيكون التقدير اذا كان في فعل وقت كون حركتها غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم
السكون وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حروف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف
العلة في مضارع فعل الماضي فيه حرف العلة وحال عدم تركها الاعلال حروف العلة للدلالة على الاصل
واشار الى الرابع بقوله ولكنه ان ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب و تحرك اذ لا يبقى فيها على التقدير

الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو
مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الفاء منه
مرفوضا والى السابع بقوله ولا يحكي الاعلال للدلالة على الاصل اي بثبوت الوزن على تقدير الاعلال وانما
كان في هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وما فيها اما متعلق بحركة نفس
حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتيب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بنفس الكلمة
فقدمه وجعل بواقي الشروط قيودا الى ظرفه وحالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة
نفس حروف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا
مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل
على ما اشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع
حال بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلثة الاخيرة
لان الاربعة الاول متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتيب الفساد او
ترتيب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس
لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر
مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال ان كان لكونه متكلما بكونها حركة
لازمة غير عارضة وتعين بالمعدوم لي ان المضارع والماضي غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت
الحال بينهما وبين غيرهما بالوجود العدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحروف التي فرض ورود
الاعلال عليها والمتعلق بغيرها ومن ثم اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة يتحقق اذا تحقق جملة الشروط

[illegible]

الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ودار اصله دور لما سكنت الواو فيهما ثم
قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل ديار مع
سابقه الى قوله للمناسبة في جمع ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط بجمع الفعل بينهما
ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر
ورعاية لمناسبة ما تقدم في تحقيق الاعلال لان اصله دوار ودار اعل تبعا لواحده يعني دار وهو
قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا للفعل الذي قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط
اصله سواط تبعا للواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا للواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في
لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب ... واو سوط ولم يعل الا انها متشابهة
بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة والدار قد اعل فكان سوطا قد اعل لمشابهته بما اعل الذي يعل
هذه الجموع اي التي هي ديار وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا على وزن افعال وحد الوزن نظرا الى
الذي اذ معنى قوله ولا على وزن افعال ولا على وزن فعل المشابهة لتلك الافعال التي هي دار وقام
وسوط واعلم ان هذه الجموع الملحقة بالتبعية وان لم يكن ما ثلثة الاخيرة الى الشرط ابن جني في
اعلالها الشرائط المذكورة لانها لما استوت في كون حروف العلة وما قبلها متحركا ذكرها قوله ولا يعل
عطف على قوله يعل في قوله ومن ثم يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت
الشرائط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك والخونة جمع الخائن وحيدى وهو الحمار الذي
يميل من ظله لنشاط وصورى اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما
انتفاء الامر الذي اعني كون حروف العلة في افعال فظاهر ولا كل لم يتعرض له واما انتفاء الامر الثاني

لئلا يقع الفصل ح

انه كونهما في الاسم على وزن فعل فمعترض له بقوله لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التأنيث
وهي التاء في الاولين والالف في الاخيرين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل
هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان اصل صيد ياء واصل عيد واو ولولا
ذلك لم يعلم ان ايهما واوي وايهما يائي ومن ثم لا يعل طرد دعوى القود لكثرة حركته بسبب التقاء الساكنين
فلم يوجد الشرط الخامس وهو عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثم لا يعل عور واجتور لان حركة العين في عور
وحركة التاء في حكم السكون لان العين والتاء في حكم الساكن اذ العين في عور في حكم عين اعور لانه
بمعناه والتاء في اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها
في حكم السكون وانما حمل الثلاثي هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال
بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفة منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس باب الاجوف
فان في سائر باب الاجوف يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من قال اي عدم اعلال الاصل
الذي هو افعل وافعال فاما المجرد فقال عار يعار فان قائلهم وسائله بظهر الغيب مثنى اعارت
عينه ام لم تعارا فالهمزة في اعارت للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون التاكيد الخفيفة اصله
تعارن فابدل في الوقف الفا لقولها عارت وجبة عندي وهذا ان مسند الفعل الى الحيثية العين بخلاف
قولهم عور الرجل فان الفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اقل انتشارا من
العيب المضاف الى الجزء فلا تستبعد رتبة العيب صالح ان لا تلتفت اليه في كونه مبالغة كان عار
ليس منه فعال فعلوب عليه لما وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط
قلبها الفا ان تكون متحركة وما قبلها مفتوحا او في حكمه على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب فيما ذكر

كذلك اذ لا يغني حمل عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا حاجة للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب
ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب
الاعلال وهو الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال في باب اعور لسكون ما قبلها اللهم
الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي اصل للسداسي ولم ينظر الى استعمال
الالوان والعيوب والاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى نظرا الى انه اي لا ان كلمة
من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل ثم يكون ما قبل الواو في اعوار في حكم الفتح فوجب
ان يعل بالنقل والقلب كاستقام الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعال ولم يعل تجاور
لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما حمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار
مع ان الالف لا تقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء على الساكن ليس بحاجز
وقلب الواو الفا لزم حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف
ومن ثم لا يعل طوى للحيوان حتى يدل حركته على اضطراب معناه لان معناه اضطراب وحركة فلم يوجد
الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة وخرج عن وزن الفعل بزيادة الالف
والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء
الشرط واحد من تلك الشرائط السبع والموتان محمول عليه اي على الحيوان في عدم الاعلال وان
لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى الشرط
الاول لكان اوجه الا انه اورد التنبيه على انه لو كان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناقضه
وراى المص صيغة الطيبان ومن ثم لا يعل طوطوى حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوي مرة

اذا اصله طوى وقلبت الياء الفا فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع
الاعلالين بالتقدير الاعلالين ولم يجعل بالعكس لان الاعلالين بالآخر اولى ولم يجعل طويا لانه محمول عليه
اي على طوى في عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يقال طوحي بقلب الياء الاولى
الفا لانه يلزم ضم الياء في المضارع اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم ضم حرف
العلة في مضارعه يعني اذا قلبت الياء من حيي الفا وقلت حاي لجاء مستقبله فاي يعني
وجب القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف ومن ثم لا يقال طاو القود والصيد
حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم التركيب للدلالة على الاصل يعني لو قلب واو
القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي او يائي وكذا الصيد الاربعة الاخيرة اي من تلك الخمسة هي وجوها
كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو يسر وبيع
ويخزو ويدعو فلم تعل حرف العلة في الصورة الاولى اعني ميسر واو لضمة ما قبلها ولتبعيتها حركة الساكن
فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية اعني بيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء جمعوها
بعد الضمة ثم قلبت واوا للضمة ما قبلها ولتبعيتها حركة الساكن فصار بوع وهو لغة ضعيفة واذا
جعلت حركة ما قبل حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد سلبها
حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء فهو اولى بان بيع افصح فصار بيع وهذه افصح وحروف
العلة تسكن في الصورة الثالثة اعني يخزو للخفة لثقل على الواو فصار يخزوا بسكون الواو ولا يعل
حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة بالفتحة على ان المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثم
اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يقال نحيبة بضم الفاء والجيم وفتح الياء مبالغة غايبة لا نومه بضم النون

النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه
ثابتة اذا كان ما قبلها اي حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو رامي وداعوة
ودعوا ورضيين وفي الصورة الاولى اعني نحو رامي ظهر حرف العلة وهي الواو والياء كما مر من انها
اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي نحو داعوة جعل حرف
العلة وهي الواو ياء لكسرة ما قبلها ولتبعيتها حركة الفتحة لكونها اخف السكون فصار داعية ولا يعل
مثل دول مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء التي تبعت بخفتها من الفعل لا تعل ذا لحقها
بعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان الاسم مما على وزن الفعل في تعل طعدد وسواد الاول لتنخفها
من الفعل ولا على وزن الفعل فيه وفي الصورة الثالثة وهي نحو رضيوا سكن حرف العلة للخفة
لثقل الضمة على الياء ثم حذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم ضم ما قبل واو الجمع لصيانتها
من التغير فصار رضوا والصورة الرابعة وهي نحو رضيين مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال
تسكن الياء من رضيين لثقل الكسرة عليها ثم حذف لاجتماع الساكنين الوجوه الثلاثة منها فتحة
وجها ثابتة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات
حرف العلة نحو يخوف ويبيع ويقول يعطي حركة تين الى حركاتها حرف العلة في هذه الثلثة الا ما قبلها
لضعف حروف العلة لانها حروف تتولد من الحركات دون الحروف الصحيح ولكن ظهر حرف العلة في
طوف الثالث لوقوع ما قبلها بسبب ثقل فتحة الواو والياء ولتبعيتها حركة الساكن الكارها لسكونه وانما
قال لكارض لان الاعلال ان انما هو للتخفيف كما مر واذا كان سكونه عارضا لا يعل للخفة اذ الحركة
ثابتة في التقدير فيجب الاعلال مطلقا فما كان اصلها طوف لطوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة

والسكون الاصلي فمنعوا الجاف في يبيع ويقول ولا يجل طوابين مع واو دور جمع دور واوس
واوبه والبيت مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فعلموا بين جمع باعتبار الجمع
فاذ لفوا بالافعال وهو جمع ايضا انتهى الاحاد الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك الاول بوعد
من الافعال مثلا اذا اعل ابين بنقل الحركة واكسر السين صيانة للياء وقيل ابين التبس بمتكلم
مضارع بان بمعنى اصابة بالعين وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم
مضارع دار يدور ولا يبطل طرده بجدول مع انه من تلك الصورة لا يبطل الاطراد فانه ملحق
بجعفر ولا يبطل طرده بقوم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم
فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في كلم الحرف الصحيح ان يلتبس بمتعدى وقلبت
الفا يلزم ان تعلت الواو الاولى ايضا الى الانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ منع
عروض الحركة ان لا يكون ثابتة مستقرة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو
في دعوا القوم ثم يثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحريك بها او نقول انها ولكنها كانت
عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز
اضم بالجلبة مع كسر لهما وهم لا اضم مع الجلبة وفتح لهما كما مر وانما لم يكتف بالقول
حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلالين كما …
يلزم من الاعلال الاول بخلاف [illegible] ولا يبطل طرده بالرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم
لحاق الساكن في آخر الوزن بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا
في النصب لم تنقله ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الحال لان المنقول هو الكسرة وح … لا موجب

حب التغيير وبقي الياء على حاله لموافقة حركة ما قبله اياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء
واوا بدل ضمة كسرة لصيانة الياء ويلزم في آخره حرف ساكن في الاعلال كلها بلا فرق
اذا اصل الخفة حاصل بسبب ما قبله ولهذا احتمل الحركة التي لثقلها في غيره كما حصل اذا اسكن هو
نفسه بخلاف البقاء فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف طوطو فانه لم يلزم من الاعلال المحظور
ولا يبطل طرده بتقوم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين المحظور في نفسه ومع ذلك يستلزم
محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها واما في تقوم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين
وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يبنى بالكسر في الوقف واما في
تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان تبين في الصورة او ببناء ما لم يسم
فاعله من مضارع بهر يبنى بالنقل في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يرد استعمال هو ام
مفعال واما مقول ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير
الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فصار فعلا بقي مقول
تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا له اي لمخياط فان قيل لم يتكلم الاقامة بالنقل والقلب اصله
اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا علت كالاعلال اخواتها من التقويم وغيره قلنا
اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي ابانه ضرورة التبعية محظور اجتماع الساكنين
مع عدم الالتباس بحذف الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل
التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل فعله اي الثلاثي وقوله قوّم

معتل العين كاستباع قام للتعويض ان ابطل فتعين ان يبطل ويستبدل قام بتبعية التعويض في الاعلال وان كان قام بلا تبعا اصيلا في الاعلال لكونه فوق في الاخوة مع التعويض لانه فعله وهو مصدره ولم يقل في الاخوة مع التعويض بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا لج اقام انما يكون معلولا بالقام بيد احد لسبب خلل معذر ومن ان ينال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استباع التعويض بالقام فانه قد اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام وهو لم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن اعلاله سببا آخر غير قام فلا يصلح الا كونه معلولا لقام وهذا معنى قوله لانه ان اقام ليس من الثلاثي اصيلا ولا يعل مثل ما قوله فعل التعجب واغيلت المرأة وان سبقت ولدها الغيل وهو ما يتغير اسم لبن المرأة الحامل واستحوذ ان قلب جميع اتم من الوجوه الثلثة حتى يدل للكل على الاعلال واوي او يائي وتقول في الطاغ الضار قال فانا قلت قلنا قلن لها واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفا كما ان الاجل الواو في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاولى من الخمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الواو الفا واصل قلن قولن كنصر فقلبت الواو الفا ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء وهو لغاء في حق تلك الدلالة لان الاصل في نقل ان يبقيا على شكل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها والابقاء بحركة اخرى من خارج تلك الدلالة لسهولتها لا لسهولة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود كسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل لحركة الواو في قلن لانه يلتبس فتحة بالمفتوحة لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يكن الاصل فيه الى حركة من جانب

خارج لشكل الدلالة ولا يفرق بينهما اي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين جمع المؤنث في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك اللفظي اي الاشتراك الغير القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري وهنا الفرق التقديري حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كما مر واصله امرا اقولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمني في بيع وهو مشترك بين المعلوم والمجهول لتقاربهما لا اشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيع بفتح الباء والياء ومجهولا بيع بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الامر في مثل قلن من غيرة الواضع الى من غفلة من الواضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب الشمنية فيكون السبب في وقوع المشترك في اللغة هو الغفلة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعري فلا يتقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك من كمال القدرة على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل تقول تكسر تكسرا انكسر وافي الامر تكسر تكسرا انكسر وا في الماضي وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم الفاء وفعلن بفتحها طلن اصله طولن وفعل اصله فعل لانه اذا كان بعلم من الطيب لم يعلم

لانه ليس على وزن فعل اي ان اصل طلق طولق بضم العين لا طولق بفتحها لان الفعيل من
الصفة المشبهة يأتي من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخي من سخا ينصر
ولما جاء الصفة المشبهة من طلق على طويل علم انه ليس من طولق بالفتح بل من طولق بالضم
بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفي وبين من مستقبلها اي يعلم من جاء فاذا اصله
خوف بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يأتي الا من حروف الحلق عينا ولا
لاما وليس في خفي حرف منها عينا ولاما فلا يظن انه من فعل يفتح ولم يأت فعل بالضم
يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوف بالكسر وايضا يعلم من يبيع ان اصل بيع يبيع لان الاجوف
لا يأتي من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يأت ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين ان اصله
بيع بفتح الباء المستقبل من قال يقول لم يقل اي يقولا يقولوا تقول تقولا يقلن تقول
تقولا تقولون تقولين تقولا تقلن اقول نقول لم اصله يقول كينصر واعلاله ظاهر وهو ان
حركة حرف العلة استثقلت على ما قبلها فحذف الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن اصله
يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل اي قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت
حركة الواو الى القاف فصار قول ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف
اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها لحركة ما قبلها فقدم حذف الواو على حذف الالف لان
سبب حذف الواو وهو اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الالف وهو عدم الاحتياج
اليها فيما بعد الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقدم الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي
والحال وقع معا الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف وحذف الواو في قل الحق

الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان يقال قول الحق
لان الحركة فيه حصلت بالعارض وهو لام التعريف في الحق فيكون حركة اللام في قل الحق
في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه
بخلاف قولا وقولي لان الحركة فيهما حصلت بالداخلتين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف الواو لان بمنزلة الداخلتين ولذكر قال وهو بمنزلة الداخل وانما قال بالداخلتين
للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة وهما الف التثنية وياء المخاطبة ولم يقل التأكيد اما كون الف الفاعل
بمنزلة الداخل فلا مرية ان الفاعل كالجزء من الفعل فلهذا لم يذكره واما كون نون التأكيد
بمنزلة الداخل فينبغي ان يقال يقولن وسؤال نون التأكيد بمنزلة الداخل لانه لحقق معنى الفعلية
لان التأكيد في الحدوث يكفيه ومن ثم اي ومن اجل انه بمنزلة الداخل جعلوا الفعل معه
مبنيا طويل يتعلق مع وجود سبب الاعراب وهو المضارعة اذ صار آخره وسطا والاعراب
في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في آخر الكلام والتنوين
لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب
وحذف النون في دعنا اصله دعونا فقلبت الواو الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين
وان حصلت الحركة في نا دعنا بالضمير الفاعل الذي هو بمنزلة الداخل لان الفاعل ليس من
نفس الكلمة لانها جعلت بالبيان انا نبث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع الساكنان تقديرا
وان لم يجتمعا بحسب اللفظ بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع الساكنان
تقديرا يعني ان الحركة وان كانت لكليهما عارضا في [illegible] فكان [illegible] الحركة في [illegible] السكون [illegible]

عارضة في قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة بعروضها فلم يكن
في حكم السكون وتقول في الامر منه قل اكيدا بالشديدة قولنّ بالفتح وقولانّ وقولنّ بالضم
وقولنّ بالكسر وقولانّ وقلنانّ وتقول بالخفيفة قولن وقولن بالضم وقولن بالكسر ويقال في تصحيح
الفاعل قائل الى اخره قائلان قائلون وقوائل وقوال قائلة قائلتان قائلات وقوائل
اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله
كساو من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا
فصار كان الواو وقع في الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة
الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
والمقصور كاسم مفعول الذي يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح فتحة كمعطى وهو نظيره وهو من الممدود
كاسم مفعول الذي يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظيره كتاب فلو حذف
احدى الالفين في كساء او حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا وهذا
معنى احد عود الممدود مقصورا ثم لما لم يكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف
المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الالف لقربها من الهمزة ولا اعتبار بالكسر
الفاعل في قائل لانها لسهوها حاجزة مانعة حقيقية لحكمه فلا يمنع من كون القاف
ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان
وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لدفعه لانه لا اسم الفاعل حينئذ يلتبس
بالماضي ولا يكتفى بالاعراب فارقا لانه يزول بالوقف كذا ارى الالف الاولى الالف الثانية

الالف الثانية في عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم
تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة اسم الفاعل وحملا على كساء وينقط هذه الهمزة
كما تنقط الراء برتين في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى
غير منقوطة في نحو قائل حيث قائل بيده سائح خطأ وحكي ان ابا علي الفارسي دخل على واحد
من المتشيخ بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوط بنقطتين من تحت فقال
ابو علي هذا خط من قال ضيطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب فقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة
مثله وخرج من ساعته ونحو اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو
باح من البواح وهو المعنى ولاح من اللوح وهو العطش واحراق العشق القلب
والاصل بائح ولائح حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار باح ولاح بوزن فا
فال ومنه اي من نحو لاح بالحذف قوله وكنتم على شفا جرف هار اي هائر اي منهدم فحذفت العين
لامر ونحو اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو جعل حرف عاريا من عارضه
من الحركة والسكون مكان حرف اخر وكل واحد منهما معروض لعارض الاخر نحو شاك اصله شائك
اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك كما اصله شاوك من الشوكة وهو تمام السلاح
من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل
اصله فاعل فعلى هذا يقال جاء شاك ومررت بشاك بالجر فحذف حرف العلة كالعين
طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحادي اصله واحد
فجعل الواو في موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الدال عليه فصار حادو فاعل اعلال قار

فوزنه عالف ولا تظنن ان في قلبك اشتباها في القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب كلاما لم يطرد لوقوع كسر
القاف والسين اصله قووس ثم جمعها جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت
الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال
مقدم على الادغام فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلب الواو
اعني فعول والواو التي هي لام ياء لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولى مدة
زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كأنها وليت الضمة وكأنها في التقدير
قسو بواو واحدة نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد
قلنسي اول فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء وكسر ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسي كما فعلوا هذا العمل
في عصوو وحدو والنقل بالنقل فصار قسي فوزنه فعليل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه
اي من القلب المكاني اينق ووزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على
النون ليسكن وقلبت لطلب الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار اينق المقول
مقول اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول
فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى
لا بغيره وحذف الواو الاصلية اي عين الفعل عند ابي الحسن الاخفش لان الواو
الزائدة دال ... علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه اي في
جواب الاخفش انه في حذف لبسه لانا نقول ان الواو علامة المفعول بل هي اشباع الضمة لرفعهم

لرفعهم مفعولا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد
فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة
اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه في مفعول يوجد علامة اخرى للمفعول
وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين
وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي
فالمحذوف هو الاصلي كالياء من قاض مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف
الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما
هاهنا فليس كذلك بل هنا ... فاعلمه وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع يعني اعل كاعلال
يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء
والواو فحذفت الواو لكونه عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر
المنقوطة بنقطة واحدة كي تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا لضمة ما قبلها وسلم
البناء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اعني العين على اصله لرفع التقاء الساكنين
ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى التقاء الساكنين فصار مبوع فاعطي الكسرة ما قبلها
ليدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والقول بان نقطه
مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه عبارة سوى كما اعطينا الكسرة لما قبل الياء في
بعت اذا اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء
لتدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبيع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

كما جعل ياء في ميزان الذلك فصار مبيع فتكلف وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش تكون وزنه
مفعل الموضع حال اصله مفعول بفتح الميم والواو فاعل كما اي كالاعلال الذي في جاف اي بنقل حركة
الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اي كمثال مبيع اصله مبيوع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء اي فاعل
اي او وقع الاعلال فيه كما اوقع في مبيع بلا فرق واكتفى بالوزن التقديري في مبيع بين الموضع
اي كلمة اعلال وبين كلمة المفعول فان تقديره كلمة مفعول مبيوع وكلمة مكان مبيع كما مر وكيف
يكتفي به وسواء الوزن التقديري معتبر عندهم وذلك كما اي كاعتبار رحم اياه في الفلك بضم الفاء
وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه اي سكون عينه وسواء الام كسكون عين اسد بالضم
والسكون جمع اسد بفتحتين يكون اي الفلك جمعا طوقوله حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
فان جرين مسندا الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما في
الفلك المشحون و في مثله ولذلك قال الشيخ قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك
او جرت لكونه بمعنى السفينة كما في والفلك التي تجري في البحر ولا تقول جرين على جرت السفن الا باعتبار
فعلن وانما وجب الى بمثال جرين لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون
قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا طوقوله حتى في الفلك المشحون
فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين
الصفة والموصوف في التذكير والتانيث والآية مثال ومعقول وقد تقدم ان لها الابطال و
ولذلك لم يذكر هنا الفعل المجهول من قال فقيل الى اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان الكسرة
ثقيلة على الواو وخصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول الا انا قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لثقل

لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قول الى ما قبلها بعد حذف حركته
وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يكتف بعض الاشتراك في الفلك فصار قول
بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم انه انما
يكون اذا اعطاء حركة الواو الى ما قبلها لم يلزم سكونها ولم يكتف بما علم مطابقة فيكون قصدا
الى موافقة ما ذكره جرى فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفي لغة اخرى كان يشم
كسرة ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها
غير افصح لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم الا ضمة مثل المفتوح بمعنى
الفتحة او يريد ان ما قبلها مضموم في الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة
والقراء فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما في الوقف
فان الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان لحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم
الشفتين فقط مثل اذا اردت ان تشم وقفت نستعين تسكن النون وتضم الشفتين بعد
اسكانها من غير حركة ما وكذلك بيع محل مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قال وبيع اي
ما اتصل به ما سكن لامه وحذفت العين للساكنين محافظة اخترنا وانقدنا له فالكسر
فيما اتصل به ما سكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول بوح
بالضم الخالص يعني يجوز فيها اي في بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ثلاث لغات كسر
ما قبل الياء في كل الاطراد وضمه في كل والاشمام في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام

ضمة ما قبل الياء، اذ اصله اقوم واذا لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة
ايضا لانه كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو والاشمام ما قبلها من العلة في الاصل وهو ليس بموجود
في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قلت وبعت بين المعلوم
والمجهول لسامح قلت فعلى لغة قول في المجهول اذ يقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا
قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا
قلن بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول اما على لغة
قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن بكسرها
واما في بعت فعلى لغة بيع في المجهول يقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن
بكسر الباء، وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء، ايضا
فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ يقول في هذه اللغة في المعلوم
بعن بكسر الباء، وفي المجهول بعن بالضم اكتفاء بالواو التقديرية فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح
القاف وفي المجهول قولن بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء، ومجهولا بيعن بضمها
فالضم والكسر في المعلوم عارضان وفي المجهول ليس اصليان واصل يقال في المجهول يقول
كينصر فاعل كاعلال يخاف ان ينقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا
في الناقص ان العلة اللام ويقال له ان لاعتلال اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض
الحركات كما في حالة الرفع نحو يرمي او من بعض الحروف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو
الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح الذي

يجب الاطراد / الاربعة او لان

ظابان

الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف ويسمى الناقص لانه
باعتبار من باب فعل يفعل بكسرهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب
الباقية نحو رمى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورمي يرمى ودعو يدعو وتقول في
التصاريف رمى الخ رميا فهو رام وذاك مرمي الخ اصل رمى رمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها واما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متوالية موجبة لزيادة الثقل اثنان
حقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان على الياء لان فيها حركة من كسرتها
ولم يعتبر الحركة ما بعدها اذ الاعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير وتلك
حركات متوالية ليست بتلك المرتبة من الثقل ولهذا جوز واضرب ولم يجوز واضربت
وكذلك الواو وما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لاجتماع الساكنين
دون الواو لانه ضمير وهلا حذف فصار رموا بفتح الميم كذلك مثل رموا حذف لام الفعل
بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد قبل الواو لان رضوا بعد الحذف لام الفعل صح بصحوا ولطم اولا ان
للخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصله رضوا ابدلت الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار رضيوا لاستثقال الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان
فحذفت الياء لما مر فيه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو وضم الضاد
ليصح واو ولطم اذ لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج
من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا

اي حذف ه

الى الكسرها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا وطرق اليا
بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا
فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اي الشان يجتمع فيه الساكنان
تقديرا وعامة ترى في قوله حيث قال ههنا كن وحذف الالف في رمتا وان حصلت الحركة
بالتا العامل لان التا ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا ويعمل حرف العلة
في رميي لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما يعمل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا
اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا يعمل لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمين اصله يرميا
كيضرب فاسكن اليا لثقل الضمة عليها فصار يرمين ولا يعمل اليا بالكلية كما في ترميان
لان حركته فتحة وهي خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت اليا لثقل ضمتها الى الميم بعد سلب
حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون وترمين اصله ترميين فاسكنت اليا اجتمع ساكنان وحذفت
فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة للواو ولطبعه وكلام الشيخ
ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه ظاهر لكان اقتضا بقرينة
فعله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعا الواو الضمة ويستوي لفظا بين جمع الرجال وبين جمع
النسا في مثل يعفون اي في العينة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنسا
يعفون ايضا بالفرق التقديري وذكر الواو في جمع النسا اصلية اذ اصله يعفون بضم
الفا وسكون الواو على وزن يفعلن والنون فيه علامة التانيث اي هي علامة جمع المونث
فوزنه يفعلن وعلم من ذكره ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال زايدة وعلامة لجمع المذكر وان النون

النون للاعراب ولذا تسقط في الجزم والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا اصله يغزوون مثل ينصرون
استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوزنه
يفعون ومن ثم اي من اجل ان النون في جمع النسا علامة لا تسقط في قوله نحو الا ان يعفون
الاية المطلقة ولو لم يكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين
للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت اليا لثقل الكسرة عليها ثم حذفت
لكن اليا لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو ان
ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النسا اكتفا بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع
النسا ترمين بكسر الميم وسكون اليا مثل يضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت الجازم
على ترمين تسقط النون اليا منه علامة للجزم فتقول لم ترم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة
الحركة في الصحيح فتسقط اليا في حالة الرفع علامة للوقف في قوله نحو والليل اذا يسر اصله يسري
فسقط سقوط الحركة في الصحيح نحو لم يضرب وينصب اليا اذا دخلت عليه من النواصب
تقول لن يرمي مثل لن يضرب لخفة النصب ويستوي الناقص بالاعراب من الجزم والرفع والنصب الا في المضارع من باب
كما مر ولم ينصب ... اليا بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف
لا تقبل الحركة اي لا تطيق لكونه ولو لا يخشون الكلم اجزا اي عدم القبول اجتمال الا طلي اذ لو
حركت ... بين اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم اصله ارمي بسكون اليا فحذفت
اليا علامة للجزم فبقي ارم ... فاذا دخلت الجازم تسقط اليا ارموا
ارميوا كاضربوا فاسكنت اليا ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرمون بلا فرق واصل

ارمِيي م

ارمي بالياء الواحدة المخاطبة ارمِيِي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة
عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الاصلية ولذا لم يذكره
في امثاله فيما سبق الا انه ذكره ههنا لئلا يتردد السامع في بادى الامر من اطلاق لفظ الياء
اي الياءين سواء المتحركة والمحذوف ثم حذفت لاجتماع الساكنين وهذه الياء
لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمِيَنّ بفتح الياء ارمِيانّ ارمُنّ بضم الميم ارمِنّ
بكسر الميم ارمِيانّ ارمِينانّ وتقول بالخفيفة ارمِيَنْ بفتح الياء ارمُنْ بضم الميم ارمِنْ بكسر الميم
الفاعل رامٍ اصله رامِيٌ على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانه نون
ساكنة تتبع حركة ما الاخر اى تاتي بعد الحركة لا كنون التاكيد فانها قبل الحركة فاذا صار الميم اخرا
تتبع حركته وتاتي بعدها وليس عارضية حرف كالحركة بل الى حرف مستقل زيد بـ علامة للتمكن
والعلامة لا تحذف ولا تكسر تسكن الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة
النصب لخفة النصب اى الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل
رامون رامِيُونَ على وزن ضاربون فاسكنت الياء اى حذفت حركتها لاما ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لكونها ماقبل الواو الفعلية واذا
اضيف الى التثنية اى تثنية رامٍ الى نفسك اى الى ياء المتكلم فقلت صواب الشرط ان فقد
قلت راماي في حالة الرفع اصله راميان فلما اضيفت الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية
لانها نون بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون

حالة

حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار رامياي وقلت راميَيَّ في حالة
النصب والجر بثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت
النون فصار راميَيي ثم قلت راميَيَّ بادغام علامة النصب والجر في الياء
الثانية في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة واذا اضيف الجمع اى جمع رام الى نفسك قلت
راميَّ بياءين في جميع الاحوال اى حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع
رامون اصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار رامويَ فادغم اى وقع الادغام
في راموي لانه ان الشان اجتمع لطرفي ما الواو والياء من جنس واحد في الكلمة اى
في كلمة بينهما حرف علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو كما هو القاعدة
فصار راميُيَ فادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميَّ ثم كسر الميم لتصحيح الياء فصار راميَّ و
واصله في حالة النصب والجر فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط فصار راميي
ثم ادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميَّ المفعول مرميّ لان الاخر اصله مرمويٌ فادغم
كما في راميَّ حالة الرفع بلا فرق واذا اضيف تثنيته اى تثنية مرميّ الى ياء الاضافة
فقلت مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان اسقطت النون بالاضافة وقلت في حالة
النصب والجر مرميَيَّ باربع ياءات اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام
الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضيف الجمع اى جمع مرميّ
للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت مرميّ اسقاط الا كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة

معنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اي في حالة الرفع والنصب والجر
اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوي
فاعل كما في راموي فكسر الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما في حالة النصب والجر فاصله
مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرميي فادغم الياء الثالثة في الرابعة فصار
مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها الموضع مرمي بمعنى في الجمع اصله مرمي قلبت الياء الفا
وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه انه مرمي ان تا في غازي وزنا مفعل
بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا من توالي الكسرات ففتحوا العين كما في
فعل اسم المكان والآلة مرمى بكسر الميم الاولى وفي الثانية اصله مرمي فاعل مثل مرمي المجهول
زمنه مرمي مثل ضرب يضرب اضرب وام يبق من يسلب حركة الياء طلبة الخفة عليها كان يرميان
واصل برمين برمين كيضربن فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمى علوما وحكم الالف فعلى ما ذكر
طوفوا ايضا والحكم الا فعل الياء بين تمثل من برمين ما ذكر في الاحكام التي ذكرت في الباقي قوله في
هذا الكلام وهو انهم يبدلون الواو وياء في طرف زيت اصله اغزوت فيما لبغزي اصله يغزو
وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اواخر باب الاجوف واما اخر الواو في
من الياء في مع ان الاصل تقديم الواو لتقوية الواو لان الواو في الاجنبي ما اولى الادغام والياء اولى
منه وليتفق في قلبه تحت الابدال بكلمة ابدال الواو ياء ولو قال مع ان الياء من حروف الابدال
الابدال جعل تصرف مثال في غيره ياء الادغام طرح سند له مثال حرف تقوية بعض همزة ابن واسم وبعد له غيره
غيره رددته وادب وادي في الحقيقة النسبة وبعد له لا للادغام جعل بتلك ثمانيا افتعل
لا لارادة الادغام وجروا من اي حروف الابدال وقد ثبت التصغير باعتبار المعنى بتوكيد اضافة حروف
الية اذا المقصود يتناول الكثير ويمكن ان يبدا الابدال بفتح الهمزة جمع بدل اي اضافة حروف الياء
بيانية اي الحروف التي هي البدل لا سيما كما في قوله وجروفها صطفت صفق عند الزمخشري والمص
خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة
صال اي حمل على الطلبة وما قبل ان حروفها عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما جمعه استنجده يوم طال
خلافا فيما صح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة وهي الطاء والدال والجيم
والصاد والزاء والجمعها قولك استنجده يوم صال زط الا هذا عبارته فكنه في الكتب الصحيح الحاضرة
مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا ثم من الناس من يقول انها ثلثة عشر جمعها قولك استنجده
يوم طال ليظهر منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة من غير الهاء والسين واللام
وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر جمعها قولك انصت يوم
جد طه زل انصت اي اسكت ويوم ظرفه وجد مبتدا مضاف الى طاه مو كلمة رجل
وزل من الزلل خبر المبتدا والظرف متعلق بالطلبة اي اسكت في هذا اليوم واعترض عليه
هذا السين من حروف الابدال منعه الزمخشري والمص ثم قال ولو اورد استتخذ ورد اذكر واظلم
بمعنى ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلها اذتكر واظتلم فان الذال والظاء
ليسا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد
عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل في الاحدى التائين ولا شك ان هذا الابدال

ليس للالحاق مع ان الملحق قد صغر نقل عن سيبويه ما يستحق كما في الاشباه التوضيح ثم شرع
في بيان الاحرف من الحروف المذكورة مع الاحرف يبدل من اصلية وذلك بترتيب الحروف المذكورة فقال
الالف فمنها ابدلت وجوبا اى ابدالا واجبا لا جوازيا غير مطرد اى غير موقوف على السماع في اواخره
اما قبلها من الالف في نحو صحراء اى فيما قبله الف الممدودة لان همزة نحو الف في الاصل كالف سكرى
لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف للزيادة في الممدودة
لكن لا انها للزوم صارت لكلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت
احديهما لعاد الاسم مقصورا الى ما كان وضاع المد ثم جعلت الالف التانيث همزة لوقوعها طرفا
بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين ودفع الزائدة لزيادة المد تبقى على حدها ولا يعود الممدود
مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا ويا مع ان كليهما حروف مد لبعض الكثير لانه لو
قلبت الى احديهما لاجتمع ما قبلها همزة كما في كساء ورداء ولكون ما قبلها الفا فيهما فيضيع الثقل
فتعذر المسافة ومن ثمه لم ومن ان همزة صحراء الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها
اى همزة صحراء همزة اى ابقاؤها همزة في صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت
بين الحاء والراء الفا وكسرة الراء اى تكسر بعد الف الجمع مثل مصابيح وما جد وجاف
فتقلب فينقلب الف التى بعد الراء ياء لكسرة التى قبلها وينقلب الف التانيث ايضا ياء كما انقلبت
الياء ويدغم احدهما في الياء الاخرى فصار صحارى بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف
كما في ميت وابدلوا الياء الباقية الفا للتخفيف في مقابلة الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني
لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لما رضي بابدالها الفا بعد الياء في صورة ما من الصور من هذا
الا الضرورة تم

هذا الحمل على مثال التجارب مع انه لم يجز كما جاز جعل الالف همزة في خطيئة اى لا يجوز
خطيئة ما الهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو
التى من الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل ان فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة
واواصل جمع واصل اصله وواصل الواو الاولى من الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل
لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضارب وضوارب ولم تحذف احديهما للالتباس ولم تقلب
ياء لئلا يقع علوى اى الالف بين الساكنين الياء والكسرة واما وجب قلب الواو فرارا
عن اجتماع الواوين عند العطف مع ان الواوين اذا لحقتا اخص فيهما من الاستثقال ما يوجب
ازالته ومن الواو التى هى عين مكسورة تقلب همزة في نحو قائل في اسم الفاعل من الاجوف
الواوى اصله قاول كما مر في باب الاجوف في حد اسم الفاعل من الاجوف مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو والعين لعلة مرت هناك ومن الواو التى هى عين مضمومة في نحو ادؤر
اى في جمع القلة من الاسم الثلاثى الاجوف الذى الواوى واحده على وزن افعل والادؤر جمع
قلة للدار اصله ادور فقلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل مع كونه واحده
على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزل الواو هنا الثقيل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بكلام الفاعل
كما في ادور جمع دور كما مر وانما قلبت مع كونه واحده على وزن الفعل احترازا من ادور جمع دور
فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة واما الذى واحده على وزن الفعل
فهو ثقيل بسبب كونه واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن
الواو والزمخشرى قد اجاز من الجائز ولعله نظر الى الخفة التى حصلت بسبب سكون ما قبلها

وتسعة اسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن ثمه الواو التي هي لام في كساء اي
في اسم معرب اخروا وقبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع
الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة حيث
قدم اواصل على قائل وقدم قائلا على كساو وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالآخر
اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بائع اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي
كما في كان الابدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف
كما ذكر في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما قصرا
للمسافة كما صرح صاحب المفتاح بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف
المبدلة من الواو والياء او اشار الى مذهبين لان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف
التي هي بدل من الواو والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم كالسهيلي يزعم
ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب
الاخير اذ المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء واشار في الاجوف الى المذهب
الاول حيث قال فتقلب الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا لا يجب ان يفعل
ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا من الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع
وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كونه واحدة على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد
من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة
نحو احد احد في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وقد ذكره في كاسعد بن

انه وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبي عم احد احد اي اشر باصبع واحدة وابدلت
من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء
جوازا غير مطرد نحو أل فعلت وألا فعلت اصله هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض
الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن
التقييد ولم تجعله الجائز واللازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له
سبب موجب فقلب الهاء همزة ليس لسبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز
فالتزومه لا ينافي الجواز اصله ماه وهذا شاذ لقلته ومن ثمه اي ومن اجل ان اصله ماه جاء جمعه
مياه وتصغيره مويه فانهما يردان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واشباهه تنبيها على ان الابدال
هنا لازم واخراجه من حكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولو كان لا ينافي ماه على الاصل وابدلت
من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله هيجت شوق المشتاق اي بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم
الفاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره
يا دار مي بدكاديك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق الدكادك جمع دكداك
وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة ورمل
صبرا اي اصطبر صبرا ابيحت حركت وازددت شوقا بالمشتاق نحو قراءة من قرأ وهو
ايوب السختياني ولا الضألين وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما اذ لا يعتنى
للعد ولو من الشيخ للخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم الفاعل وانما اخر الابدال من الالف
عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان تقدم الابدال من الالف عليه لتناسب الفعل بها وبين

أضعفها نظرًا إلى أن الإبدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والإبدال في أشياء غير لازم ولأن
الإبدال في بابه مقدم على غيره فإن قيل فعلى هذا يلزم أن يتقدم الإبدال من الهاء على الإبدال
من الواو والياء إذ الإبدال فيهما غير لازم فكذا الإبدال فيهما وإن كانت غير لازم إلا أنه ليس
شاذًا إذ الحركة مطلقًا عليهما ثقيلة بخلاف الإبدال من الهاء فإنه شاذ كالإبدال من الألف
في نحو الشاري إذ لا خفيف فيهما بل فيها ثقيل وإنما جعل إبدال الهمزة من الألف من المطرد
وإن كان أصحاب هذه اللغة طردوه حتى أنه في الأكثر يلزم التقاء الساكنين وإن كونه في كونه
في لغة ضعيفة لا ينافي مطردًا نظرًا إلى عدم اطراده في جميع اللغات وأبدلت من العين
جوازًا غير مطرد في نحو أباب بحر فيما حكي زمنه أصله عباب وهذا الإبدال أشد لكونه في غاية
الثقل ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء وحكى أبو كتابة عن المثلاثة ونوقبه وزنده عالى
عبين الاتحاد مخرجهما إلى الهمزة والهاء والألف والعين وهو لحلق تعليل إبدال الهمزة
من الهاء والألف والعين السين منها أبدلت جوازًا غير مطرد من التاء في نحو استخذ أصله اتخذ
عند سيبويه على ما حكي مبرد عن بعض العرب كما قد أبدلت التاء إلا في ستا ومن أنكر كون السين
من حروف الإبدال لأن هذا أصل استخذ اتخذ بل يقول إنه استفعل من تخذ يتخذ كما مر في المهموسة
التاء منها أبدلت من الواو والياء في فا جوازًا غير مطرد في نحو تلجه بضم التاء وفتح اللام والجيم العامة
يقولون لجه بتسكين اللام أصله ولجه لأنه من الولوج ... الثقلة أبدلت التاء من الواو فصار
تلجه ومن الواو والياء في لام نحو أخت فإن أصله أخو بالتحريك كالأخ فإن أصله أخو بالتحريك حذفت
اللام منه على غير قياس لكثرة الاستعمال أنها واو ولا يقولون في التثنية أخوان ولم يعوض منه

شيئًا للمذكر فرقًا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولأن التعويض فرع كالمؤنث
وخص التاء للتعويض لجنسه للتأنيث وضم في أخت دون أخ لأجل الضمة التي نشأت
في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلًا على أن التاء عوض من الواو
ولأجل أن التاء ثابتة في الوصل والوقف وإنها بمنزلة الحرف الأصلي وأن الاسم بها كالثلاثي
قيل في تثنية أخت أختان بالتاء دون أخوان بالواو وإن كانت التثنية ترد الأصل وأما الأخ
فلما لم يعوض من الواو فيه شيء فكأنه لم يكره فيه واو من الأصل وأنه ثنائي فلم يطرح
فيه إما دليل لترجيحها وأبدلت التاء من الياء جوازًا غير مطرد في نحو ثنتان أصله ثنيان
في عدد المؤنثين لأنه من ثنيت وكلتا في التاء الثالث من باب الافعال أي اتخذ وأصله
كلتيا بالياء وأصله كلتوا بالواو بدليل كلتو ثم أبدلت الياء من الواو فصار كلتيا ثم
أبدلت التاء من الياء فصار كلتا وإنما قلنا أن التاء أبدلت من الياء دون الواو لأن حكم
الواو الرابعة قلبها ياء وضع لا يتبع الحركة مطلقًا على الياء الضعيف وأبدلت التاء من السين
جوازًا غير مطرد في نحو ست أصله سدس كما مر في المضاعف وفي نحو ما أنشده في السعلاة
يا قبح الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات غير أعفاء ولا أكيات الأصل الناس والأكياس
جمع كيس والمنادى محذوف أي يا قوم السعلاة أنثى الغيلان ... الجنيات وعمرو بدل
من بني وشرار النات صفة عمرو وعمرو ههنا اسم قبيلة وشرار جمع شر والأعفاء جمع
عفيف ... يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فإنهم شرار الناس وغير أعفاء وغير أكياس
وذكر ... في القرآن من حكاياته ... أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة ... اختبث

ولد لسبأ له اولاد اذ ابتغت منه ثم تناسل اولاد فصار بعد دوس بن برنوح اسم قبيلة فعلى
هذا السلا ما جمع سلاح مع القول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد في قولهم لصت اصله
لص بالتشديد لتقاربهما اي التاء والسين والصاد في المهموسية وابدلت التاء من الباء
جوازا غير مطرد في الذعالت اصله الذعالب لكثرة استعمال جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة
السريعة واما الذعاليب جمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة خرقة الثوب منها ابدلت
من الواو جوازا غير مطرد في صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعاوي كصحراوي ثم
ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة
والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة
وابدلت النون من اللام على الضعيف لقلة استعمال النفي في قولهم لعن اصله لعل لكثرة
استعمال وقيل انهما لغتان لقلة التصرف فيه لطروق تغير بهما في المصدرية وفي الجمع ايضا ولذلك
لم يقل فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في
المخرج كونهما من وسط اللسان والاشتراك بهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة
ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مريج بتشديد الراء
اصله مري وقد اجري الوصل مجرى الوقف هو ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان
الشحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل بالعشي والبرني والصيصي
البرني نوع من التمر والصيصية القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء الطو لجمع الود الوتد ثم
انما في الدال وحده لا يجمع لطلال من الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء غير

غير المشددة قلا على المشددة وانما قال على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة
كثير شائع في استعمال العجمي سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج او في الاصل كان عليج
او غير متطرفة كاجل معنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني والثالث
في قوله كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل الشول جمع شائلة وهو المرتفع
والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف والاجل
اصله الايل وهو ذكر الوعل شبه البوارت الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما
ابدال الجيم من الياء الخفيفة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط
ثلثة بتشديد الياء والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو لا هم ان كنت قبلت حجتج
اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج اي بي اقمر نهات ينزي وفرتج اي وفرتي الشاحج
الحمار الا قمر ابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دهما
سعيد ان قبلت حجي فقد تقبلت لان من اتى بيتك بالحج مرارا كثيرة زائر على ظاهر فرو نحو حكى
حرك شعر راسه الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا في افتعل اذا كان فاؤه زايا او ذالا او دالا
مغبدا اصله اجتمعوا الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد
في هرقت اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد في حيهله اصله حيهلا بالالف في
الهاء وانه اصله انا بالالف في الهاء لانهما زيد الالف في الاكثر في استعمال الوقف على
حيهلا وانا بالالف في الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد
في هذه امة الله اصله هذي امة الله لانه ثبت ان التاء للتانيث في باب واقرب ولهذا عد كثير من النحاة

من علامة التأنيث وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لكونها اي الهاء حروف العلة
في الخفاء ومن ثمه اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمنع الامالة وهي ان تنحو الفتحة ما قبل الالف
نحو الكسرة في مثل يضربها وتمنع في الكلب عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة
لكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد
او بحرفين اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل الكلب
عنبا وفتلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهمان
فبينونه وان كان شاذا ان الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة الا بحرف
من حروف خلاف الكلب عنبا فان الباء ليست خفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء و
جوبا مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد الذي في اخره تاء التأنيث لان في الوصل للفرق بينها
وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكس لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول
الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا في نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه فيما وقع بعد الالف
كسرة وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا في نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الواو والياء وسكونها ولتقدم الكسرة الياء تعليل
لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا في نحو ذيب
اصله ذئب اي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسور اللين وبكونه الساكن ولتقدم الا
ما قبلها وقد مر في الهمز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفي التضعيف
في تقضي البازي في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي كسر ابتقر حريانا

ابتقر حريانا فضا فانكدر اصله تقضض كما تقلوا ثلث ضادات فابدلت الواحدة
اي احديها ياء كما مر في التصغير قال الجوهري لم يستقلوا التقضض من تفعل الا مبدلا قوله
ابتدروا اي طلبوا الباع قد رمز البدر ياو رب يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا
يريد ان الكرام وتقضي بكسر الضاد مصدر من تفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد لما كثر
وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشأ منها وانما خصت الياء بالابدال من حروف
العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا
كما في تصديه فمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف
للابدال لوجوب فتح ما قبلها ولانها لام الفعل وهو محل التغيير وكسرة الضاد المضمومة لاجل الياء
كما في التكضي والترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر الكرام وذلك الممدوح الى الشرف
اسرع مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسراعه في انقضاضه
ما كسرا وحال بتقدير فدلوا باجمع حريبتغين وهو ذكر الحباري ما انكدر ابدلت الياء
من النون جوازا غير مطرد في اناسي اصله اناسين لانه جمع انسان وفي دينار اصله دنار بالتشديد
فابدلت النون فيهما ياء من التعب في اللغة والدو كسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء
وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد في ضفادي بسكون الياء لانه جمع من فعلل ومنهل
ليس له حد اكر ولضفادي جمه نقانق المنهل المورد والمشرب للحوارق جمع حارقة
لجانب الجمع ما اجتمع من الماء النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب
ما ليس له حد ان نتبع الوارد البه سهلة بين برده ولضفادع ماية اجتمع اصواتها

باضافة الضفادي الى الجم والجمر الى ضمير المتكلم اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال
وسكون الفاء لثقل الصبر العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية وابدلت
الياء من التاء جوازا غير مطرد هو واتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد
واتصلت بمثل صفوة الصفر فقد الز فكذلك اصله اي اصل التاء في الكلب واو ما قبله
مكسورا اصلا او تقلبت من الوصل فقلبت الواو ياء فهو على القياس لانها قبل تاء الافتعال
اذا كان واوا قلبت الواو ياء لما مر في المضاعف وهذه لغة بني تميم ثم ابدلت التاء
الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو
مناسبة فكان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فتقلبوا الواو
ياء لانكسار ما قبلها ويبقى كون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تقد لا تقلب
الواو ياء لعدم علة القلب ولهذا حمل الزمخشري والمحقق قول الشاعر واتصلت على
ان الياء بدل من التاء في اتقلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ
من اتصلت بدون الواو ويكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة
اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فلا يكون
ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا
لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف
وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد في الثعالي في قوله كأن رحلي على شغواء حادرة
ظمياء قد بل من طل خوافيها لها اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها

ارانيها الشغواء العقاب للحادة المشددة العقلية اصله في ... بعقاب
وظمياء معناها الماتقرب ما السواد او عطش الادم العيد والطل مطر ضعيف والخوافي
ريش جناحها واذا بلها الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب اي لها في وكرها اشارير
جمع اشرارة بمعنى ... وهي قطعة من القديد متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل
القليل يعني انها تصيد لفرخيها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني الثعالب والارانب
وابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد في السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك
خامس وابوك سادي اصله سادس من السدس جمع فسل بفتح وسكون السين وهو الرجل
الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت
جوازا غير مطرد من الثاء في الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي اصله
الثالث يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق والكسرة في
ما قبلهن اي الياء والسين والثاء الواو وابدلت من الالف وجوبا مطردا في ضوارب
وفي الالف قبل ياء التكسير جمع ضاربة فلما زيد الالف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الالفان
فابدلت الواو من الاولى لقربها في العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس
بالواحد كما مر في اواصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا في موقن اذا كانت الياء ساكنة
وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها ولعدم علة الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا
مطردا في اكثر النسخ من وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة
ذلك الكاتب وابدلت الواو من اللام جوازا مطردا في لو اي فيما كان اللام ساكنة

وما قبلها مضموم ما اصله نوم فامّ من انّ حركة الساكن لبيّنة وما قبلها مستدع الميم
ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اي ابدال الميم من الواو في فم وحده اذا لم يضع في كلامهم
مثله فيلحق به وليس مثله الا ذو ولم يضع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصل
فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة الاستعمال ثم
قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجيهما الشفة او لقرب مخرجيهما لانهما فكانهما متحدان مخرجا جزئيا
لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان تحذف الالف لالتقاء
الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم
وانما عدّه من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل
من الحذف الهاء ولم يحذف بسبب موجب بل بنوع على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون
جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عم
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف اي ليس من البر الصيام
في السفر اذا انفرد القصايم لقربهما اي لمناسبة الميم واللام في الجهورية وابدلت الميم من النون
الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث عنه في اخر فصل الماضي وابدلت من
النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك
يا هالة ذات المنطق [illegible]
المخضب البنام اصله بنان يا هال منادى مرخم اصله هالة اسم امراة التمتام الذي
يكثر التاء في كلامه والواو في وكفك للقسم او سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة
المخضب من خضب صفة كفك وهو مضاف الى البنام اطراف الاصابع وقوله لقربهما الى

اعلم ان مخرج الالف من مبدا الحلق وتنتهي للهواء وكذا الياء اذا كان ما
قبلها مكسورا مخرجها من وسط اللسان وتنتهي للهواء وكذا الواو اذا كان ما قبلها مضموما مخرج
من الشفة وتنتهي للهواء [illegible]

الى الميم والنون في الجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت
الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما على هذا اي راتبا مقيما لاتحاد مخرجيهما
والجامع في الجهورية والشدة وابدلت جوازا مطردا من السين نحو اصبغ اصله اسبغ الا انه
لقرب مخرجيهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا مطردا نحو
قال وباع اي فيهما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصله قول وبيع كما مر وابدلت من الهمزة
جوازا مطردا نحو راس اي فيها اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس كما مر
في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعل الف لين بحركة الساكن
ولكسرة ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال في قوله وقفت
فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد وقفت بدار الحبيبة احيانا
واسائلها من الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد اصله اصيلان مصغر اصلان
وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل
اصيلان ثم ابدلت النون لاما فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير
مطرد نحو الطجع في قوله لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع
الراي الذيب الدعة السعة العيش الحقف الرمل المعوج اصله اضطجع لتقاربهما اي
اللام والنون والضاد في الجهورية الزاي ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل
اصله يسدل من السدل وهو الارخاء لاتحاد مخرجيهما وقربهما في الهمس ولما كان
السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا ذكر سوى الطاء من حروف الاطباق فيه قربا

[illegible]

احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها واختها في الصفير وتوافق الدال
في الجهر فيبقى تناسب الصوتان وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم
الطائي حين اسر في عنزة فامرته ام المنزل ان تفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة
فنحرها فلامته على ذلك فقال هكذا فزدي انه اي هكذا فصد الكرام اصله فصدي وانا تاكيد لها
الاضافة والهاء فيه للوقف لتقارب مخرجهما في الصفير ولم يذكره المص اكتفاء بما ذكره
في ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اصطبر
اصله اصتبر اي فيما كان فاؤه الافتعال من حروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
في فحصط اصله فحصت من باب فتح بمعنى فتشت اي فيما كان قبل تاء الضمير من حروف
المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولهذا قال
سيبويه واعراب اللغتين واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال في اللزوم
بقرب مخرجهما والموضع الذي لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد
هو له من الصور المذكورة تبيانا الموضع الذي لم يقيد اي من الابدال حرف طرف منه شرح
ما طلبت الابدال ليكون الابدال في ذلك الموضع الغير المقيد جائزا غير مطرد كما قررناه لنا
في موضع [illegible] يقال له النوع الثالث اي اجتماع حرف العلة فيه يقال له
للمجموع من قبل المثل اللفيف فمنهم من يقول وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق
وهو ما فرق من حرف العلة بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرف العلة بانه
لا يفصل بينهما حرف آخر ولم يتعرض فيها الا فيما بجمعها اللفيف بيانا عنه وقدم المقرون لتقدم الفاء

الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما بالآخر فيقلبان على اطراف الصحيح فيكون ابعد
عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم
اللفيف المفروق مثل وقى يقي حكم فائه كحكم فا وعد اي حكم فاء وقى يقي كحكم فاء وعد وحكم فا
يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر في المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمي ولامه قد مر
في الناقص اي حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اخذ مما يصدق عليه المعتل
اللام وكذلك اي مثل حكم وقى يقي فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء
ولاما مثلا حكم فاء واق وموقي في حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمي
وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوقي على وزن اضرب فاعلاله واعلال اخواته واصلها ظاهرين
آنفا فوائده باب المثال والناقص ق قيا قوا قي قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين
قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق اصله واقي واعلاله كا
علل لام المنقوص مر في حاله في الاصل والاعلال كحال مر في الموضع موقى كمرمي الآن
ميقي اصله موقي اعلاله وكذا ميعد ولامه كلام مر من المجهول منهما وقي يوقى كرمي يرمى
اللفيف المقرون نحو طوى يطوي الى آخرهما وحكمهما الا ما كحكم الناقص لانهما ناقص من جهة
اللام ولا يعتل عينهما لما مر في باب الاجوف في لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو اطويا اطووا
اطوي اطويا اطوين كارم الى آخره وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطوين اطوينان
اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روي
يروى من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب ليكون المثال الروي

والامر ارو

اروياتّ وارووتّ ارويتّ ارويانّ اروينانّ وتقول بالخفيفة منه اروين
ارووُن اروِين واذا اردت ان تعرف احكام نون التاكيد الناقص واللفيف والحاقهما
كلمة الفعال النونين بغير ما ظاهرة فانظر الى حروف العلة التي في اواخر الكلمة ان كانت
احكيناها ان من نفس الكلمة محذوفة الواحد ترد تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وقد
انعدم بدخول النون لانه بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح وفي
تلك المردود خلقه الفتحة عليها حذا الياء في اطوين والواو في اغزون والياء في ارمين كما
ترد المحذوفة وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا وارميا اذا لم تكن النون مع ضمير بارز
لانها كالكلمة المنفصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون
اذا التحق بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد اللام وحذفت لانعدام السقوط وسكونه في
الاخر وخفة الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذا جاز
في اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسببها ما يرد بسبب الف التثنية
وان كانت حروف العلة ضميرا فانظر الى ما قبلها ان كان مفتوحا فحرك تلك الحروف بحركة موافقة لها
لطرو حركتها بسبب اجتماع الساكنين واحدهما حرف العلة والاخر اول نون التاكيد وخفة ما
قبلها بسبب خفة حركتها من الفتحة نحو اردون بضم واو الضمير وارويِنّ بكسر ياء الضمير كما حرك
واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحرك ياء الضمير بحركة
موافقة لها في قولك يا هند ثم ترى القوم وان كان ما قبل حروف العلة غير مفتوح سواء كان
مضموما او مكسورا احذف حرف العلة وان كان ضمير القوم لخفة ما قبلها نحو اطوُن بضم العين

العين اصله اطوُون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطوِن بكسر
اصله اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرها كما حذفت واو الضمير في
اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزون القوم وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون الخط
على ذلك فكذلك في يا امراة اغزي القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا لم تكن النونان كالكلمة
المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك بحركة مناسبة لذلك
الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فلذلك اذا اتصل بالنون بين
يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل
العين بينهما من اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاوٍ واصله طاوي واعل كاعلال
رام لا يعلل واوه اي عينه التي هي الواو كما لم يعلل في طوى وتقول في اسم الفاعل من الري
ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية اصله رويان رواء للجمع اصله رواي فقلبت الياء همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريّا للمفرد المؤنث ريّيان لتثنيتها فقلبت الف التانيث
ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد رواء لجمعها ايضا اي
بجمع المذكر واكتفي في الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء
بالقرائن ولا يعلل واو ريان لجمعين ياء كما يعلل الواو ياء في سياط جمع لا طين الا اعلالان
احدهما قلب الواو التي هي عين الفعل ياء وثانيهما قلب الياء التي هي لام همزة لما ذكرنا
وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشري في المفصل واما
قولهم رواء مع سكونها في ريان وانقلابها فليلا يجمعوا بين اعلالين قلب الواو التي هي عين

يائي وقلب الياء التي هي لام الفعل همزة واي قوله في موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل من
طوى فقال ويجب ان يقلب عينه همزة واي قول ابن الحاجب وتحو رواء جمع ريان كراهة اعلالين
وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
فلا ينافيه لان في اجتماع حروف العلة في رواي وفي كون الياء عرضة لتوارد الحركات من
الثقل المحسوس ما ليس في الصحيح ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة في قائل
مع غاية لطافة الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الصحيح واعلم ان اجتماع الاعلالين
انما لا يجوز اذا كان من جنس واحد وكانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا
في محل واحد فخرج بالقيد الاول طو تبال وبالثاني طوقه وبالثالث طويد على اصله بدعو قلب
الواو ياء ثم الياء الفا واعتمدوا في ذكر هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه
فانه حكم ليس بتوزين فلا يمكن فهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك
بالروية وتفكر في تثنية المؤنث في حالة النصب والخفض اي مطويتين باربع ياءات
الاولى منقلبة من العين التي هي الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة
علامة النصب والجر وادغمت الاولى في الثانية مثل مطويين في تثنية مطوي واذا اضفته
اي تثنية المؤنث في حالة النصب مطويتين الى ياء المتكلم قلت رأيت مطويتيي خمسة
ياءات الياء الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الالف التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم
ادغمت الاولى في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة

مفتوحة المفعول مطوي اصله مطووي فيه اعلال مرتين الموضع مطوى اصله مطوي فيه اعلال
اعلال مرتين والآلة مِطوى اصله مطوي فيه اعلال مرتين المجهول طُوِي يطوى اصله يطوي
اعلال اعلال مرتين وحكم تمام هذه الكتاب الا الفاعل والمفعول والموضع والآلة والمجهول الماضي
والمجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى
في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها اعلالين تلك الكلمة
كطاو ومطوي ومِطوى ومطوى ويطوى وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها اعلالان يكون
حكمها احكم العين البجاول كالتي اجتمع فيه اعلالان كحكم عين طوى في عدم الاعلال للمتابعة
لطوطويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى وكطاويا
وطوي مجهول طوى فانه لو اعل الواو فيه بقلبه الفا او ياء لثقل الكسرة عليها لم يلزم
اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى فافهم الكلام والحمد لله على التمام وعلى
رسوله افضل الصلوة والسلام وعلى آله الكرام وصحبه العظام تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

اسم فاعل من طوى

هذا كتاب دكقوز

قيمه ـــــــ نمره

٥ ٨

شرح مراح دیکقوز

صاحب ومالك سيد عثمان

هذا كتاب دنيقوز

وقف

فی كتبخانه كوپريلی فاضل

محمد پاشا

[illegible]